

المركز الوطني للدراسات والبحث



في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

# السِّياسة الفرنسية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين (1939م - 1945م)

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



المركز الوطني للدراسات والبحث



في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

# السِّياسة الفرنسية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين (1939م - 1945م)

رئيس المشروع

د. لزهرة بديدة

الأعضاء

د. مزيان سعدي

أ. علال بيتور

أ. نجوى طوبال

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



## تصدير بقلم معالي الوزير

### السيد الطيب زيتوني

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز، أن أدبج هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، ضمن منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، والتي تميّزت كسابقاتها بمادة علمية قيّمة ودراسات فكرية مفيدة وأبحاث رصينة ستساهم في إثراء المكتبة الوطنية، وتفتح آفاق أرحب في مسعى الإحاطة بالتاريخ الوطني.

إنّ مسألة كتابة التاريخ الوطني ستظل تحتل حيزا متزايدا من اهتمام الدولة، وقد أصبحت منذ سنوات عديدة على رأس الأولويات التي تخصّها ببرامج مختلفة وبتسخير كافة الإمكانيات والظروف لتوثيق المعارف التاريخية وتنويع أوعية نقلها ضمانا للتواصل بين الأجيال لصون وديعة الشهداء الأبرار وحفظ أمانتهم.

وفي ه ذا الإطار، ووعياً بالأهمية الحيوية التي يكتسيها التاريخ في حياة الأمم والشعوب، باشرت وزارة المجاهدين بتعليمات سامية من

فخامة رئيس الجمهورية، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة، تشجيع الباحثين والمؤرخين والأساتذة الجامعيين للقيام بدراسات وأبحاث حول تاريخ المقاومة والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ومنها الدراسات التي تدخل ضمن إطار سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.

وباعتبار أن كتابة تاريخنا الوطني يجب أن تكون مواكبة معنى ومبنى لنضالات الشعب الجزائري وتضحياته الجسام في سبيل الحرية والانعتاق، وهي مهمة حساسة تنطوي على أبعاد استراتيجية وسيادية تهدف إلى تنقية الكتابات التاريخية من رواسب المدرسة الكولونيالية ومضامينها المشوهة، فكتابة التاريخ كما قال فخامة رئيس الجمهورية المجاهد عبد العزيز بوتفليقة "أمر جاد.. وذلك لأهميته فلا بد أن تُعْهَدَ هذه الكتابة بما تستلزم من جدّ وخبرة علمية حتى يصبح لنا تاريخ لا غبار عليه، يضيء طريقنا نحو المستقبل، ويذكرنا دائماً بماضينا لكي نستخلص منه العبر والدروس فننتقي الصالح والمفيد".

إنّ نشر المعرفة التاريخية رسالة عظيمة وغاية نبيلة أنيطت بمؤسسة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، رسالة تتطلب تظافر جهود الجميع من وصاية وإدارة المؤسسة وباحثين وأساتذة مختصين لبلوغ المرام وهي جهود في الحقيقة

نراها تتعزّز وتتجسد من يوم لآخر من خلال إصدار هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث التي تناولت في طياتها قضايا تاريخية عديدة تمّت معالجتها من طرف باحثين من مختلف جامعات الوطن يُشهد لهم بالكفاءة والتقيد الصارم بالمنهجية العلمية التي حرصنا لأن تكون هي مرتكز هذه الأعمال لإفادة أجيالنا بالمعرفة التاريخية الحقيقية حول رصيد أمّتها ومآثر شعبها الذي زكّى تاريخه بتضحيات عظيمة في الأنفس والنفائس.

وبمناسبة صدور هذه السلسلة الجديدة من المشاريع الوطنية للبحث، لا يسعني إلا أن أؤمن كلّ المبادرات والمجهودات التي تقوم بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمرافقتنا في مواصلة إنجاز البحوث والدراسات حول تاريخنا الوطني، بما من شأنه تعميق الشعور بالاعتزاز بركائز هويتنا الوطنية وتحسينها، والشكر موصول إلى كل الباحثين والمؤرخين الذين ساهموا في هذه المشاريع وأثني على جهودهم الهادفة لتدوين وتوثيق إسهامات الشعب الجزائري عبر التاريخ وتدوين مورثنا التاريخي والثقافي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الجزائر وعزّتها وكرامتها.

وزير المجاهدين الطيب زيتوني

## تقديم بقلم مدير المركز

التاريخ هو الأمم وحضارتها والشعوب وثقافتها، وهو أيضا معرفة الماضي لتقويم الحاضر وبتقويم الحاضر نبني المستقبل.

بهذه الرؤى والمعنى السامي للتاريخ دأب المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 منذ تأسيسه على إيلاء الأولوية الكاملة لمشروع الحفاظ على الذاكرة الوطنية ضمن استراتيجية متكاملة تعمل في آن واحد على استغلال الأوعية والوسائل التكنولوجية في عملية الحفاظ والتبليغ للذاكرة التاريخية وفي نفس الوقت استغلال المادة الخام والوثائق الأرشيفية كانت أو شهادات حية في تدوين التاريخ الوطني بمنهجية علمية أكاديمية لاسيما ما تعلق بالمقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير المظفرة.

في هذا السياق يتشرف المركز الوطني بإصدار المجموعة الثانية من مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي كان له شرف تأطيرها والسهر على إنجازها.

وإذا كان المركز يصبو من خلال إصدار هذه السلسلة العلمية إثراء المكتبة التاريخية وبتث الوعي الوطني بترسيخ قيم أول نوفمبر في

وجدان أبناء الوطن ليعتزوا بماضيهم المجيد، فإنه يسعى أيضا إلى تحفيز الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين وتدعيمهم من أجل سبر أغوار تاريخنا الوطني وإعادة صياغته بمنهجية علمية وموضوعية تتماشى والرؤى الفكرية الحديثة.

وبهذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي وزير المجاهدين السيد الطيب زيتوني على رعايته الكريمة لهذا المشروع وكذا وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والأساتذة الباحثين على ما قدموه من مجهودات جبارة من أجل إنجاح هذا المشروع العلمي الوطني.

أ. جمال الدين ميعادي



## مقدمة:

يعالج الموضوع محلّ البحث السياسة الفرنسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945، وانعكاس هذه السياسة على الجزائريين، فهو يطرح جملة من التساؤلات نحاول الإجابة عنها من خلال الوقوف عند السياسة الفرنسية في الجزائر قبيل اندلاع الحرب، وتحديدًا التطرق إلى أهم مشروع سياسي في تلك الفترة، وهو مشروع بلوم فيولت سنة 1936م، وكيف أن حكومة الجبهة الشعبية سعت إلى امتصاص المطالب المتزايدة للحركة الوطنية، وذلك برفع نسبة المستفيدين من حق المواطنة والجنسية الفرنسية من الجزائريين. والوقوف عند ردود فعل التشكيلات الوطنية. ثم استجلاء تجليات الحرب العالمية الثانية على الأوضاع في الجزائر قبل سقوط فرنسا وبعد الاجتياح الألماني لها في جوان 1940 م. وابرار واقع الجزائريين على عهد حكومة فيشي التي تولت السلطة في فرنسا ومستعمراتها في جوان 1940 م إلى غاية نزول الحلفاء في نوفمبر 1942 بالجزائر. فقد تميز تسيرها للجزائر بمنح المزيد من الامتيازات السياسية والاقتصادية للمستوطنين الذين قدموا الولاء التام لهذه السلطة، وبالمقابل حاولت هذه السياسة التقليل من نفوذ اليهود، بعد أن ألغت العمل بمرسوم كريميو، الذي منحهم حق المواطنة والجنسية الفرنسية. أما الطرف الجزائري، فقد سعت هذه السلطة إلى إيهامه بأنه يعيش تحت ظلّ حماية ترعى حقوقه المادية والمعنوية على أتمّ وجه.

كما برز في هذه الفترة الصراع الفرنسي – الفرنسي، أي بين حكومة فيشي وحركة المقاومة بقيادة ديغول، تلاه الصراع بين هذا الأخير وجرميه الفرنسي الآخر

الجنرال جيرو المقرّب من قوات الحلفاء، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر والتي حاولت استغلال الجزائريين إلى هذا الجانب أو ذلك.

كما تتناول الدّراسة السياسة الفرنسية في الجزائر منذ إنزال الحلفاء في نوفمبر 1942م إلى غاية نهاية الحرب ربيع 1945 م. وقد اتسمت هذه المرحلة بظهور المقاومة الفرنسية على السطح وسيطرتها على الأوضاع في الجزائر، وهي المرحلة التي برز فيها على وجه الخصوص شخص الجنرال ديغول منقذا لفرنسا.

وعلى الرغم من أنّ الجنرال ديغول جاء منقذا لفرنسا من الاحتلال الألماني، إلا أنه جعل الجزائر نصب عينيه، بعدما أدرك أهميتها الإستراتيجية لفرنسا والفرنسيين، خاصة خلال الأزمات التي كانت تحلّ بهم. ومن هذا المنطق حاول أن يخص الجزائر ببرنامج سياسي كرسّ تبعيتها التامة للدولة الفرنسية والمجتمع الفرنسي. كما كان للسياسة الفرنسية في الجزائر خلال مرحلة 1939 – 1945، انعكاساتها المباشرة على الجزائريين، والتي كانت في مجملها سلبية، على جميع النواحي وبخاصة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية منها، ولم تسع هذه السلطات المتوالية إلى تحسين أوضاع المجتمع الجزائري، وتمكينه من التمتع بجملة الحقوق التي ترقى به إلى درجة المواطنة، والاستفادة من خيارات أرضه.

ينطلق المشروع من إشكالية أساسية تتعلق بالكيفية التي حكمت فرنسا بها الجزائر، خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945؟ وكيف انعكست هذه السياسة على الجزائريين؟ ويندرج تحت هذا الاشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الأساسية المكملة والموضحة للإشكالية الأمّ أبرزها:

- ما طبيعة السياسة الفرنسية التي سبّرت الجزائر قبيل الحرب العالمية الثانية ؟ وهل تغيرت هذه السياسة عند بداية الحرب؟
  - ما مميزات سياسة حكومة فيشي في الجزائر ؟ وهل تأثرت هذه السياسة بأوضاع الحرب المستجدة ؟ وكيف انعكست على الجزائريين؟
  - هل ساهم إنزال الحلفاء في تغير السياسة الفرنسية في الجزائر وما مظاهر هذا التغير؟
  - كيف كانت تنظر المقاومة الفرنسية للأوضاع في الجزائر؟؟ وهل عملت على تغييرها بعد توليها مقاليد السلطة في الجزائر؟
  - وما طبيعة المشاريع الإصلاحية التي جاء بها الجنرال ديغول وهل تمكّن من تطبيقها على أرض الواقع؟ وما مدى تأثير السياسات الفرنسية على المجتمع الجزائري؟
  - وما موقع اليهود من السياسة الفرنسية في الجزائر؟ وكيف حاول هؤلاء أن يكون لهم دور في تسطير السياسة الفرنسية زمن الجنرال ديغول؟؟
  - وما هو الدور الذي لعبه المستوطنون في تسيير شؤون الجزائر، وما مدى تأثير هذه القرارات خلال هذه الفترة ؟ وكيف تعامل هؤلاء مع مختلف الحكومات الفرنسية بشأن إدارة الجزائر؟
  - ماهي انعكاسات السياسة الفرنسية خلال هذه الفترة على الجزائريين؟
- يسعى هذا المشروع إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والثقافية والاجتماعية الموجهة بالأساس إلى الباحثين الجزائريين وإلى عموم المجتمع الجزائري، وكذا إلى كل الباحثين عن الحقيقة التاريخية حيثما كانوا.

## 1 - الأهداف العلمية

يهدف مشروع البحث إلى الوقوف على الحقائق التاريخية لمرحلة ذات أهمية من مراحل تاريخ الجزائر المعاصر، وهي بالتحديد مرحلة الحرب العالمية الثانية، والتي كانت حينها الجزائر تحت سلطة الاحتلال الفرنسي وما تبع ذلك من افرازات وانعكاسات على جميع الأصعدة. كما يهدف إلى كشف الدور الذي اكتسبته أرض الجزائر خلال تلك المرحلة، إذ أنها كانت ساحة صراع مفتوح بين قطبي الحرب (المحور- الحلفاء)، وبين الحلفاء فيما بينهم وحتى الفرنسيين فيما بينهم (المقاومة والحكومة الموالية للاحتلال الألماني).

فالسياسات التي طبعت الصراعات بين الأطراف المختلفة كان لها الانعكاسات المباشرة على الجزائريين سواء على الواقع السياسي أو الاقتصادي أو الواقع الاجتماعي وحتى الثقافي والديني.

ويهدف المشروع كذلك إلى كشف الحقائق التاريخية المنوطة بمختلف الأطراف المتواجدة على أرض الجزائر. فقد كان للمستوطنين في تلك الأثناء دور بارز في مساندة وصنع السياسات الفرنسية في الجزائر، والتي خصتهم بمزيد من الامتيازات.

ويسعى البحث كذلك إلى الوقوف عند الدور الذي قامت به الجالية اليهودية في الجزائر وكيف تأقلمت مع السياسة التي انتهجتها حكومة فيشي، ثم كيف كانت فاعلا مهما في هذه السياسة بعد أن آلت الأمور إلى الجنرال ديغول في الجزائر.

## 2 - الأهداف الاجتماعية والثقافية:

يهدف البحث إلى الوقوف عند تأثير السياسات الفرنسية على صيرورة المجتمع الجزائري ومقارنته مع مجتمع المستوطنين في المرحلة الأولى 1939 - 1942، ثم مع هؤلاء والجالية اليهودية في المرحلة الثانية 1942 - 1945.

من جملة الأهداف الاجتماعية المراد استجلاءها، واقع المجتمع الجزائري بكل شرائحه خلال فترة الحرب وما بعدها، وتشريح مظاهر المعاناة والعبودية التي لازمتها، والتضحيات التي لازمتها، بتأثير سياسة الجنرال ديغول على الجزائريين والتي فضّلت التركيز في عملها على المستوطنين والجالية اليهودية وهو ما أفرز تهميش الجزائريين وحرمانهم من حقوقهم. في ظلّ تكريس سياسة استيطانية هدامة، استغلت خيرات ونعم الجزائر، أظهرت بجلاء حقيقة الاستعمار أو الاستدمار الفرنسي.

إضافة إلى ذلك تبيان افرازات السياسة الاستعمارية على الجانب الثقافي، والتي لا تزال آثارها عالقة إلى اليوم، والتعريف برجالات الحركة الوطنية الجزائرية وبلاءهم البلاء الحسن خدمة للقضية الوطنية ونصرة للشعب، دخلوا التاريخ، فحقّ للجزائريين أن يفخروا بهم.



# الفصل الأول

## (الفصل التمهيدي)

السياسة الفرنسية قبل اندلاع الحرب العالمية  
الثانية



يتطلب موضوع السياسة الفرنسية المطبقة على الجزائريين وانعكاساتها عليهم في مختلف مراحل الاحتلال، معرفة الأوضاع العامة للجزائريين والوقوف على مختلف المؤثرات وتفاعلاتها في الساحة الجزائرية.

كما أننا لن نستوعب أو نفهم ما وقع في الجزائر خلال مرحلة الحرب الإمبريالية الثانية والسياسة التي انتهجتها مختلف الحكومات ما بين سنتي 1939 و1945، والنتائج المترتبة عليها، خاصة على الجزائريين، دون إدراك ما جرى من تحولات مهمة وحركية كبيرة وشدّ ومدّ بين الجزائريين من جهة، وسلطة الاحتلال الفرنسي والمستوطنين من جهة ثانية، خلال مرحلة الثلاثينات.

فإذا كانت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى تدور تفاعلاتها حول قانون التجنيد الإجباري، وكانت فترة العشرينيات منتعشة بإصلاحات فيفري، 1919 وكان النقاش بين عناصر النخبة يدور حول التجنيس والأحوال الشخصية؛ فإن فترة الثلاثينيات تمحورت حول "مشروع فيوليت" والمساواة السياسية<sup>(1)</sup>.

إنّ نخبة الثلاثينيات قد تعلقت بأذيال مشروع "فيوليت" والتفت حوله ووضعت فيه كل آمالها وكأنه كان بالنسبة إليها هدية من السماء إلى الأرض<sup>(2)</sup>.

لقد شهدت فترة الثلاثينيات زخما اجتماعيا كبيرا، وحرাকা سياسيا واسعا، نتجت عنه أحداث ومواقف بارزة، كان لها الأثر البالغ في تشكيل الخارطة الاجتماعية والسياسية للجزائريين بعد ذلك؛ بدأت بالاحتفالات المئوية المخدلة للاحتلال مرورا بمختلف المشاريع الإصلاحية وتأسيس المنظمات الأهلية وصولا إلى اندلاع الحرب.

## 1 - آثار الاحتفالات المخدّدة لمئوية احتلال الجزائر:

كانت الذكرى المئوية قبل كل شيء احتفالا بالاستعمار الفرنسي وإخضاعا للأهالي<sup>(3)</sup> لقد أطلقت حملات واسعة النطاق من أجل إثارة الفرنسيين بمستعمراتهم وتم تنظيم أسابيع استعمارية من قبل الرابطة البحرية والاستعمارية (محاضرات ووثائق وأشرطة سينمائية) وأسست سنة 1928 تسع وعشرون لجنة دعاية<sup>(4)</sup>.

كانت الدعاية تعمل بكل الوسائل المتاحة بأن احتلال الجزائر يبقى إلى الأبد ويستند على تعمير سكاني أوروبي كبير مع تقريب الأهالي والرغبة في الإدماج في المستقبل<sup>(5)</sup>.

إنّ النجاح التقني للاحتلال المتمثل في سيطرته الكاملة على الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية أصبح محل رفض متزايد من جميع التيارات الجزائرية<sup>(6)</sup>.

لقد اعتبر الفرنسيون سنة 1930 بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر، ودخلوا القرن الثاني من الاحتلال وهم في غمرة من النشوة والزهو معتقدين بأنهم سيظلون فيها إلى الأبد، ورفع غلاتهم شعارات معادية للعرب والإسلام معلنين أنهم قد افتتحوها الجزائر عنوة، وأنهم افتكّوها من الحضارة الإسلامية وأعادوها إلى الحضارة الرومانية التي ينتسبون إليها، وكانوا من خلال ذلك يضربون بيد من حديد على محاولات التنظيم السياسي بين الجزائريين، معتبرين كل محاولة من هذا النوع كفرانا بنعمة فرنسا على الجزائر، واصفين من يؤمن بها بالخيانة أو التبعية لدولة أجنبية، أو بالإجرام.

وهكذا خنقوا حركة الأمير خالد في مهدها، وحلوا منظمة نجم شمل إفريقيا واجبروا النواب المستقلين على طأطأة الرؤوس، وخلقوا من حولهم صنائع اشتهرت في تاريخ الجزائر السياسي بجماعة "بني وي وي" ووسط هذا الفراغ من المعارضة السياسية للنظام الاستعماري ظل المعمرون هم السلطة المطلقة في البلاد، يؤثرون بعددهم ونفوذهم على الحاكم العام والأجهزة الإدارية والمالية في الجزائر، ويؤثرون بنوابهم ودعايتهم وأموالهم في كواليس البرلمان الفرنسي وأجهزة الإعلام وحتى في مجلس الوزراء<sup>(7)</sup>.

### 1.1 — انعكاسات الاحتفالات المئوية على الجزائريين:

أدى إحياء الذكرى المئوية - الذي كان يراد به استعراض قوة الاحتلال وديمومته إلى تسارع الوعي الوطني وهيكلته أكثر التيارات تقدما في الرأي العام الجزائري، والتي لم تخف استنكارها لمثل هذه التظاهرات. وحتى أكثر الأعيان ولاء لإدارة الاحتلال كانوا محرضين بالدور الموكل إليهم بالمناسبة، بل أبدى بعضهم انزعاجه ولو بطريقة مستحفية<sup>(8)</sup>. وكانت تصريحات الكنيسة بالمناسبة تشتم منها رائحة الروح الصليبية<sup>(9)</sup>.

كانت خيبة الجزائريين من جراء تلك الاحتفالية وما رافقها، ثقيلة وشديدة، تشبه الخيبة التي منوا بها بعد الحرب العالمية، الأمر الذي أخذ بهم إلى مراجعة تصرفهم وتفكيرهم السياسي، فكل النواب والأعيان وحتى رؤساء العائلات التقليدية القديمة، أحسوا بقسوة الضربة وتوقعوا أن الأحداث ستسبقهم إذا هم لم يأخذوا بالحيلة ويضاعفوا مجهوداتهم إزاء الإدارة، فاندفعوا بلباقة ويقظة يحتجون بحرارة ضد "اللاعدالة" والظلم، وذهبوا لحد أن استعملوا ضد السلطة

سلاحا جديدا هو: "سلاح الاستقالة" من مناصبهم، والامتناع عن تقديم ولائهم أو تشكراتهم لبعض الشخصيات الرسمية، وأحيانا الامتناع عن الموافقة على الميزانية<sup>(10)</sup>.

استطاع الجانب الجزائري أن يتبين من تلك المناسبة -إلى حد ما- علاقات الاحتلال بالشعب الجزائري التي كانت وستظل قائمة على القوة وحدها، وإن لم تكن معظم التيارات السياسية الجزائرية ترفض النظام الاستعماري ككل، فقد أخذت ترفض شيئا فشيئا العديد من جوانبه وآثاره. وجاء هذا الرفض يحمل مطالب متطابقة تقريبا وإن تفاوتت بحسب اختيارات كل تشكيلة<sup>(11)</sup>.

#### 1.1.1 — ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

حسب رواية الأستاذ أحمد توفيق المدني، فإن جماعة من ذوي الاتجاه الإصلاحية العربي الإسلامي كانوا يترددون على نادي الترقى لمناقشة الأوضاع التي آلت إليها البلاد -وخاصة بعد الاحتفالات بالذكرى المئوية المخددة للاحتلال- التي كانت مجالا فسيحا للمتعصبين الفرنسيين الذين هاجموا الإسلام والمسلمين بشدة، وعلى حد قوله: "اجتمع هو مع ثلاثة<sup>(12)</sup> من المصلحين شهر جويلية سنة 1930 وتناقشوا بإسهاب في الآثار المؤلمة التي تركتها الاحتفالات المئوية على الرأي العام الإسلامي في الجزائر، وأجمعوا أخيرا على تأسيس هيئة للعلماء تجمع شملهم وتوجه صفوفهم، ورغم أن فكرة إنشاء جمعية للعلماء تحت أي اسم من الأسماء قد أثرت عشية الحرب العالمية الأولى، ونادى بها ابن باديس والإبراهيمي سنة 1914، ودعت إليها جريدة الشهاب سنة 1925، فإن الأستاذ أحمد توفيق المدني يؤكد أن التفكير في إنشاء هذه الجمعية هو وليد عام 1930 فقط<sup>(13)</sup>.

وعلى أي حال فمهما تكن المبالغة في هذا الرأي فإن للاحتفالات المئوية دورا في الإسراع بإنشائها، نظرا لما أحدثته في البلاد من استفزاز تحد للمشاعر الدينية والوطنية<sup>(14)</sup>.

## 2.1.1 - ظهور الأحزاب الجزائرية:

### — نجم شمال إفريقيا:

لم تكن الأحزاب السياسية الجزائرية -بالمعنى التنظيمي- قد عرفت قبل الثلاثينيات، فقد تأسس نجم شمال إفريقيا في فرنسا سنة 1926 بالرئاسة الشرفية للأمير خالد، والرئاسة الفعلية لحاج علي عبد القادر<sup>(15)</sup>. وقد ظهر النجم في فرنسا وليس في الجزائر، وكان منظمة عمالية أكثر منها منظمة شاملة لكل قطاعات المجتمع ومن جهة ثالثة كان النجم منظمة شمال إفريقيا لا منظمة جزائرية وطنية<sup>(16)</sup>.

لقد كان النجم بدون برنامج واضح سوى ما أعلنه ممثلوه في مؤتمر بروكسل عن التصريح بالاستقلال، كما أن علاقته بالحزب الشيوعي لم تكن قد اتضحت، غير أنه خلال شهر ماي سنة 1933 انعقد اجتماع هام للنجم أسفر عن وضع برنامج ولجنة مركزية من ثلاثين عضو ومكتب تنفيذي من ثلاثة أشخاص<sup>(17)</sup>.

### — اتحادية النواب الجزائريين:

إن اتحادية الجزائر للمنتخبين الأهالي التي تأسست في 11 سبتمبر 1927 برئاسة الدكتور "بن تامي" وكانت تضم قسما من الشباب الجزائري أمثال الدكتور "بن جلول"، و"فرحات عباس" وهم متعلمون بالفرنسية ومندمجون جزئيا<sup>(18)</sup> كانوا يناضلون لنيل الجنسية الفرنسية ولو بالتنازل عن الأحوال الشخصية -وهذا ما كان

يفرقهم عن جماعة الأمير خالد - الذي تزعم تيار رفض التنازل عن الوضع الإسلامي استنادا إلى رفض الجماهير<sup>(19)</sup>.

أظهرت اتحادية المنتخبين بعد الاحتفال بالمتوية سنة 1930، تطورا في نهجها ولغتها، متجاوزة بذلك المطالب والشعارات التي رفها الأمير خالد، والمتمثلة أساسا في المحافظة على الأحوال الشخصية، فقد كتب أحد مناضليها وهو السيد "محمد كسوس" سنة 1931: «إن احتفال فرنسا المتوي كان مهينا»، ولكنه لم يقترح الثورة ولا المناداة بالاستقلال ولا حتى المعاملة الإنسانية، بل اعترف: «إن جيلنا فرنسيا فكريا رغم أنه يحتفظ بدينه ولغته وعاداته»<sup>(20)</sup>.

اتبع النواب خلال الثلاثينيات سياسة المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية كمسلمين، معنى هذا أنهم كانوا يرحبون بفكرة الاندماج عن طريق الحقوق لا عن طريق التجنس<sup>(21)</sup>. هذا ما ذهب إليه الأستاذ "سعد الله"، لكنهم بالمعنى الدقيق والعملي للمصطلح، كانوا يرحبون بالتجنس بشرط المحافظة على أحوالهم الشخصية كمسلمين، وهذا التطور في الموقف نتج عن تأثرهم بالاحتفالات المتوية.

## 1.2 - تطور المنظمات الجزائرية بعد الاحتفالات المتوية:

لم تكد تدخل سنة 1931 حتى بدأ ميزان القوى يتغير لصالح الحركة الوطنية رغم الضغوط العديدة، فمن جهة واجهت فرنسا أزمة اقتصادية حادة (كبقية أوروبا وأمريكا)، كشفت كثيرا عن ضعفها في المستعمرات، ودخلت في متاهة المشاكل الداخلية والخارجية<sup>(22)</sup>.

ومن جهة أخرى استمر نجم إفريقيا الشمالية في نشاطه وتحركاته رغم حله رسميا وقانونيا، أخذ أسماء جديدة شرعية وغير شرعية إلى أن ظهر في فرنسا وبالضبط في شهر مارس من سنة 1937 تحت مسمى جديد هو حزب الشعب الجزائري، الذي واصل مشوار الحركة السابقة، وتمكن من الدخول إلى الجزائر وممارسة نشاطه فيها، وهو ما مكنه من أن يُعرف بنفسه وبرامجه بشكل أكبر ومباشر لعموم الجزائريين، ومن ثمة أصبح هذا الحزب صوتا قويا في الجزائر وفي فرنسا. كذلك أحدثت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين - بعد إنشائها حديثا - تحولات عميقة في الذهنية الوطنية وهزة كبيرة في المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى أن جماعة النخبة من النواب ونحوهم أخذوا يستقلون تدريجيا بأرائهم ويلحون بشدة أحيانا في مطالبهم القائمة على المساواة في الحقوق والواجبات مع الفرنسيين، وقد كونوا لهم أيضا جمعيات وصحافة ونوادي للضغط على السلطات الفرنسية<sup>(23)</sup>.

بهذه الحركية والديناميكية التي شهدتها التشكيلات الوطنية، أخذ وجه الجزائر السياسي خلال مرحلة الثلاثينيات في التغير، متحديا النموذج الاستعماري القديم ظل في ظاهره على ما هو عليه<sup>(24)</sup>.

## 2 - سياسة الإصلاحات : (مشروع مورييس فيوليت<sup>(25)</sup>):

لم تكن الحكومات الفرنسية المتعاقبة في فترة الاحتلال تهتم بأمر الجزائريين الأهالي إلا إذا تعلق الأمر بمصالح الدولة الفرنسية، كتحصيل الضرائب أو تجنيد الجزائريين المسلمين إذا تعرضت فرنسا لخطر خارجي -كما حصل في الحرب العالمية الأولى لقد كان عدد الجزائريين أضعاف عدد الأوربيين، ولكن لم يكن لهم

تأثير في موازين القوة، فما كان لهم تمثيل في الجمعية الفرنسية، وما كان لهم حتى حق التصويت، وكانت تلتفت إليهم الحكومة فقط في الحالات الاستثنائية كرد فعل لمطالبهم المرفوعة في العرائض، أو عقب احتجاجاتهم، وغالبا ما كانت ردود أفعال الحكومة سلبية تصب في مصلحة المعمرين، وإن كان فيها بعض الحقوق أحيانا فهي حبر على ورق لا ترقى للتطبيق.

لقد عجزت الحكومة عن الوفاء بالوعود الهزيلة التي قدمتها للنخبة المتطورة من الجزائريين، وعندما يحدث أن تترجم بعض هذه الوعود إلى مشاريع قوانين، يقف المستوطنون في وجهها، وتقوم إدارة الاحتلال بالحد من مداها وتحول دون تطبيقها باختصار<sup>(26)</sup>. ومثال على ذلك يقول "جول فيري" في دفاعه عن تقريره أمام مجلس الشيوخ سنة 1893: «قرأت في إحدى المواضع (تقارير) بأن لجنتنا ستتسبب في لا استقرار المستعمرة. أتصور العكس إذ أنها ضمان السلم»، كما أشار إلى أنه من السهل إرضاء العرب على عكس الكولون، وأن مطالب العرب في مجملها منطقية وبسيطة وفي المتناول<sup>(27)</sup>.

في سنة 1931 عقب الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال، ترأس موريس فيوليت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي عهد إليها بدراسة الأوضاع الجزائرية وتقديم توصيات عن الإصلاحات التي يجب إدخالها، فقدمت اللجنة مشروع إصلاحات أصبح يعرف منذ ذلك الوقت (بمشروع فيوليت). احتوى المشروع على ثمانية فصول وخمسين مادة<sup>(28)</sup>، كانت أهم مقترحات المشروع: إصلاح مستوى التعليم، إصلاح زراعي، المساواة في الحقوق والواجبات بين الفرنسيين وبعض

الجزائريين (النخبة) إلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين، زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة، إنشاء وزارة لشؤون إفريقيا يدخلها جزائريون<sup>(29)</sup>.

لم يكن المشروع الذي وضعه "فيوليت" وحده هو المطروح في مجلس الشيوخ الفرنسي، جاء في مجلة الشهاب: «ثم ظهر بعد برنامج فيوليت برنامج النائب "فيرنوت" وعرض البرنامجان في مجلس الشيوخ فلم يظفر أحدهما بقبول، وبين البرنامجين خلاف في النقط الجوهرية من الموضوع، وفي كليهما جهات صالحة غير أن برنامج "فيوليت" كان أكثر استهواء لخاصتنا وشبابنا وأيسر على ألسنتهم وبذلك سبق قرينه في الشهرة.

وظهر برنامج "كيطولي" نائب قسنطينة، فلم يلق في الأوساط الجزائرية أدنى اعتبار، وظهر في آخر وقت برنامج "دوروكس" نائب الجزائر فكان حظه قريبا من حظ سابقه<sup>(30)</sup>.

تميز مشروع "فيوليت" عن غيره من المشاريع كون أن صاحبه كان يؤمن بالجزائر الفرنسية، وأن بقاءها مرهون بالتكفل بالأهالي وإصلاح أوضاعهم التعليمية والزراعية، وإعطاء الجنسية للنخبة ومساواتهم بالفرنسيين. ومن دون ذلك ستضيع الجزائر من فرنسا إذا بقيت مقاطعة في يد المعمرين<sup>(31)</sup>.

كان السيد "فيوليت" حاكما عاما في الجزائر بين سنتي 1925 و1927، وتمكن خلال فترة حكمه من معرفة أمهات المشاكل التي تعيشها الجزائر ومدى الظلم الممارس ضد الجزائريين، وبالتالي وبحسبه وحتى لا تضيع الجزائر من فرنسا يجب على هذه الأخيرة تدارك الوضع والقيام بإصلاحات تخص الشعب الجزائري، هذه الرؤية جعلته يدخل في خلافات واختلافات مع المستوطنين قادتهم الذين

كانوا قلقين خاصة من اتخاذه قرار تسجيل آلاف الأهالي في القوائم الانتخابية، كما أعطى الأوامر للإداريين في البلديات المختلطة من أجل تحسين حياة الفلاحين. لقد تمسكوا برحيله في نوفمبر 1927 وتعويضه بشخصية موالية لهم "بيار بورد" Pierre Bordes 1943/1870<sup>(32)</sup>.

لقد دافع "فيوليت" على مشروعه أمام مجلس الشيوخ دفاعا قويا حتى يحظى بالموافقة ويمر إلى التطبيق، واستعمل في دفاعه كل الحجج الممكنة يقول: «إن الأهالي يجب أن يكون إنسانا كالآخر، يجب احترام الأوربي، لكن يجب أن يحترمه الأوربي، إنها مشكلة أخلاقية خطيرة»<sup>(33)</sup>. ثم يقول: «لا يمكن حقا أن نفكر في البقاء في شمال إفريقيا لقرون أخرى دون موافقة ملايين المسلمين الذين يسكنون هذه البلاد»<sup>(34)</sup>.

## 1.2 - موقف المستوطنين من مشروع "فيوليت":

إن النواب الممثلين للمستوطنين ردوا بقوة على الحاكم السابق للمستعمرة، فنائب قسنطينة<sup>(35)</sup> أخذ الكلمة مبينا أن المشكلة هي أزمة اقتصادية أصابت الجزائر كما أصابت أوروبا، حاول استغلالها المثقفون والعلماء والمتطرفون، واقترحوا -بطريقة غير ملائمة- إصلاحات على قانون الانتخابات، في حين أن غالبية المسلمين غير مبالية<sup>(36)</sup>.

أما عضو مجلس الشيوخ عن عمالة وهران<sup>(37)</sup>، فقد أدان بشدة مقترحات الحاكم العام السابق للجزائر التي تمثل لائحة اتهامات ضد المستوطنين والإدارة الجزائرية، واستنكر تأثيرها على العالم الإسلامي، بعد أن ندد بالبدع التي جاء بها "موريس فيوليت"<sup>(38)</sup>. ثم يرد بقوة فيقول: «إذا كانت الصرخة العامة يجب أن

تفجر هذه الدعاية- التي تعمل للمصلحة الشخصية- لكن لا يجب تفجيرها، إنما إفراغها في العمق... يجب أن تنتهي ولا نتكلم عنها أبدا»<sup>(39)</sup>.

## 2. - موقف الحكومة الفرنسية من مشروع "فيوليت":

أظهرت الحكومة الفرنسية موقفها من المشروع على لسان وزير داخليتها<sup>(40)</sup>، وقبل أن يحل السيد وزير الداخلية يومي 22/21 مارس 1935 بمجلس الشيوخ للمشاركة في المناقشات الخاصة بتقرير لجنة "فيوليت" المرسلة إلى الجزائر، قام وزير الداخلية بزيارة للجزائر من بداية مارس 1935 للوقوف على حقيقة الأمر في مختلف مناطق الجزائر<sup>(41)</sup>. وعند عودته توجه إلى مجلس الشيوخ ليجيب على المسئلة من طرف النائب "موريس فيوليت" حول المقاييس التي يمكن اتخاذها للوفاء بالوعود التي قدمت لمسلمي الجزائر بمناسبة المؤوية<sup>(42)</sup>.

لكن نواب المستوطنين في المجلس (Pierre Roux , Paul Cuttoli Freissineng) نفوا قطعيا أن تكون أية وعود من أي نوع قد قدمت، زيادة على ذلك كل فرنسيي الجزائر في نفس المصلحة، حتى أصدقاؤنا من الأهالي يعترضون بقوة ضد إصلاحات لا تحقق الهدف الذي تسعون لتحقيقه<sup>(43)</sup>.

كان آخر من تناول الكلمة السيد الوزير الذي صرح قائلا: «الحريات في الجزائر لم تبدأ إلا في سنة 1919، حاولنا أن نكملها لأننا كنا كرماء، نود أن نذهب بعيدا في مسألة الحريات، لقد بذلنا أقصى الجهود، لا يمكن أن يطلب منا أكثر لأنه مستحيل.. لقد وجدت جزائر سليمة، جميلة، قوية... لا يمكن أن نرد فرنسا إلى الوراء التي يجب أن تكبر، من أجل هذا يجب أن يطبق النظام»<sup>(44)</sup>.

## 3.2 — موقف الجزائريين من مشروع "فيوليت":

ليس برنامج فيوليت بالغاية في نفسه، وليس هو بالبرامج الكاملة التي تغير حالة المسلمين من التعاسة الحاضرة إلى السعادة المنشودة، وفوق ذلك كله فليس برنامج فيوليت بالبرنامج الذي اتفقت حوله الآراء، بل إن الأفكار قد انقسمت في صدره طرائق قديدا، والمنكر عليه أكثر من المحبذ له<sup>(45)</sup>.

لقد رحبت به النخبة أشد الترحيب ورأت فيه خلاصها وخلص الجزائري من حالة الأهلية (الأنديجينا)، ورفضه نجم إفريقيا الشمالية لأنه يربط الجزائر بفرنسا إلى الأبد باسم الاندماج<sup>(46)</sup>. أما العلماء فقد وقفوا منه موقف المتحفظ فهو يمنح حق الانتخاب لطائفة معينة، أكثرها من رجال الإدارة والحكومة، ويترك بقية الشعب محروما من الانتخاب<sup>(47)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك فإن العلماء أبقوا على احترامهم للسيد "فيوليت" ويسمونه "حبيب الجزائريين" وقد شكلوا وفدا ضمن آخرين للمشاركة في احتفال تقدير أقيم للنائب فيوليت في بلدته Dreux بمناسبة مرور خمسة وعشرين سنة على دخوله الميدان السياسي جاء في مجلة الشهاب: «وكان حقا على الجزائر العربية المسلمة أن تضرب في هذا الميدان بسهم مصيب، وأن تظهر بهذه المناسبة عواطفها وتبدي امتنانا لذلك الرجل الذي دافع عنها دفاع الأبطال، وبعث في أنفس رجال السياسة منها الهمة والعزم... ومن ذا الذي يقرأ كتابه "هل تعيش الجزائر؟" ولا يقنع بإنصاف ذلك الرجل؟<sup>(48)</sup>.

### 3 — سياسة العنف والتضييق:

#### 3.1 - منشور ميشال<sup>(49)</sup>:

لم تكن الإدارة الفرنسية في الجزائر تتخوف من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فقد كانت الإدارة تستعمل رجال الدين المحافظين الموالين لها داخل الجمعية منذ تأسيسها، وبعد مرور سنة على تأسيس الجمعية في ماي 1932 وقع خلاف بين شيوخ الجمعية من الاتجاه الإصلاحية والمحافظين كانت الغلبة فيه للإصلاحيين، فأسس المحافظون جمعية علماء السنة وعلى رأسها الشيخ "المودود بن الصديق"<sup>(50)</sup>.

واصلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشاطها الإصلاحية في الوعظ والإرشاد وتأسيس المدارس العربية. وكانت الجمعية في سيرها تمشي على حبل رقيق. فهي تأمل وتحتج، تسخط على إدارة فرنسا في الجزائر وتثق في ديمقراطية فرنسا في أوروبا، وتطالب بالحرية والاستقلال للجزائر ولكن عن طريق فرنسا...<sup>(51)</sup>. بالرغم من هذه الليونة فقد انزعجت الإدارة الفرنسية في الجزائر من نشاط الجمعية الذي لاقى ترحيبا وقبولا خاصة عند فئة الشباب وطلاب المدارس القرآنية وقد بينت رحلات الشيخ بن باديس في ربوع الجزائر شعبيته مما جعل المرابطين وجماعة "بني وي وي" يخشون زوال مكانتهم وقيادتهم للمجتمع الأهلي<sup>(52)</sup>.

هذا الانزعاج كان بسبب النشاط الظاهري للجمعية، أما النشاط التعليمي في مدرستها الحرة فالمسألة أخطر، فقد كانت البرامج التعليمية للأولاد والبنات في الطور الابتدائي تحتوي على مساحات من الوطنية الجزائرية والاحتلال الفرنسي من

خلال القرآن، اللغة العربية، تاريخ الجزائر ومواد أخرى، هذه البرامج التي وضعها "أحمد توفيق المدني" وهي منسجمة مع العقيدة الرسمية للجمعية: «الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا»<sup>(53)</sup>.

من أجل هذه التخوفات أوحى الإدارة إلى المواليين لها من الجزائريين، سواء كانوا من الطرقية أو من رجال المجالس المحلية، بأن يطالبوا بوضع حد لنشاط العلماء، فأصدرت الإدارة في 16 فيفري 1933 منشور "ميشال" وهو مجموعة تعليمات موجهة للأمن والإدارة في شتى النواحي لمراقبة العلماء والتضييق على نشاطاتهم<sup>(54)</sup>.

يخبر السيد "ميشال" في مستهل المنشور أنه بلغته أخبار من مصادر مختلفة عن انزعاج الجماهير الأهلية وانشغالها ببعض الدعاية التي يروج لها في أوساطهم من خلال الحركة الوهابية في مكة أو الحجاج القادمين من هناك أو من خلال جمعية العلماء المسلمين المؤسسة في الجزائر<sup>(55)</sup>.

إن الدعوة الوهابية لمواجهة الطرق الصوفية هي مجرد غطاء تستعمله الجمعية لتحقيق أهداف سياسية تضر بالوجود الفرنسي، إن هذا العمل يدفعنا لليقظة الكاملة فلن نقبل بدعاية تختفي وراء الثقافة الإسلامية والإصلاحات الدينية، ثم طالب بمتابعة أنشطة الجمعية واجتماعاتها باهتمام، ومراقبة المحاضرات المقامة من طرف "بن باديس" و"الطيب العقبي"<sup>(56)</sup>.

### 3.2 — قرار وزير الداخلية "ريني":

لقد بدأ الوضع يتطور نحو الفوضى والمظاهرات منذ منشور "ميشال" في 16 فيفري 1933، الذي كان متبوعا في 02 مارس 1933 بتعليمية صادرة عن والي

الجزائر<sup>(57)</sup> تمنع العلماء من إلقاء الخطب والدروس في المساجد، وتحدد هذه المهمة فقط بالأئمة المعيّنين من قبل الحكومة العامة ويتقاضون أجورهم منها، حتى أطلق الجزائريون على الأمين العام لولاية الجزائر سيدي ميشال".

ثم نفذت الإدارة تعليماتها فمنعت الشيخ الطيب العقبي من إلقاء درسه، وأخرج من المسجد، فخرج آلاف الجزائريين إلى الشارع تنديدا بهذا القرار الجائر، واعتبروه تدخلا في شؤونهم الدينية. وقد تكررت الاحتجاجات الشعبية وراجت في المدينة والضواحي ولم تهدأ إلا عندما استعمل الوالي قوات الشرطة والجيش، وجنود الصبايحية، والرماة السنغاليين وحتى الدبابات، ولم يقتصر احتجاج الأهالي على الإجراء الإداري في العاصمة وضواحيها بل تعداه لمدينتي قسنطينة وسطيف، إضافة إلى مدن أخرى<sup>(58)</sup>.

وعوض أن تسعى الإدارة إلى تهدئة الوضع عمدت إلى تأجيجه من خلال غلق مدارس العلماء، ووقف الصحف على اعتبار أنها أجنبية أو خاضعة للأجنبي (فهي لا تتمتع بقانون حرية الصحافة المعمول به في فرنسا)<sup>(59)</sup>.

أمام هذه الوضعية المضطربة التي تمر بها المستعمرة الفرنسية، قرر وزير الداخلية "مارسيل ريني" زيارة الجزائر ليطلع على الوضع عن كثب، فلما رجع إلى فرنسا في 21 مارس 1935 لمجلس الشيوخ ليرد على مسائلة "موريس فيوليت" قدم أمام المجلس مرسوما في 30 مارس 1935 المعروف بـ "قرار ريني" جاء فيه:

المادة الأولى : إن أي شخص يقوم في أي مكان وبأية وسيلة بإثارة إما الأهالي الجزائريين، أو أهالي المستعمرات أو المحميات الفرنسية أو الأجانب المقيمين في الجزائر للقيام بفوضى أو مظاهرات ضد السيادة الفرنسية، بالمقاومة النشطة أو

السلبية ضد تطبيق القوانين (مراسيم أو تنظيمات أو أوامر السلطة العمومية) سوف يتعرض لعقوبة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستين سجنا وغرامة تتراوح بين 500 و5000 فرنك.

المادة الثانية: إذا كان مرتكب المخالفة موظفا يمكن رفع العقوبات إلى الضعف. ويمكن إضافة الحكم عليه بالمنع من الممارسة في الوظيف العمومي لفترة تتراوح مدتها من خمس إلى عشر سنوات.

المادة الثالثة: وزير الداخلية مكلف بتطبيق هذا القانون.<sup>(60)</sup>

### 3.3 - انعكاسات سياسة العنف والتضييق على الجزائريين:

بالرغم من أن الإجراءات التعسفية التي اتخذتها الإدارة الفرنسية ضد النشطين الجزائريين كانت شديدة وأثرت على النشاط التعليمي للعلماء بغلق كثير من مدارسهم وعلى النشاط الإعلامي بغلق صحف العلماء (السنة، الشريعة والصراف) وصادرت جريدة الأمة لسان حال نجم شمال إفريقيا بالرغم من أنها تصدر في فرنسا<sup>(61)</sup>؛ إلا أن هذا العنف المبالغ فيه، والتضييق غير المبرر، انعكس في بعض جوانبه إيجابيا على المنظمات الجزائرية.

هذا العنف أيقظ العلماء لما كانت تُبئته لهم الإدارة<sup>(62)</sup>، وأنه رغم حرص الشيخ عبد الحميد بن باديس على مهادنة الإدارة وتجنب المواجهة لأداء مهمة الجمعية التعليمية فإن الإدارة الفرنسية في الجزائر لا تثق في نشاط الجمعية، فقد عملت على اختراق الجمعية بالعناصر الموالين لها بعد سنة من تأسيسها، فلما لم تحقق الهدف أوحى إليهم بإنشاء "جمعية علماء السنة"<sup>(63)</sup>.

هذا العنف دفع الجزائريين لاستعمال المظاهرات، وهي أول مرة يستعمل فيها الجزائريون الوسائل الديمقراطية الغربية للدفاع عن مصالحهم، أضاف إلى ذلك دخول الجماهير الشعبية معترك الدفاع عن الذات عوض بقاء هذه المهمة في أيدي قادة المنظمات.

أدى إلى التقارب بين مختلف التشكيلات الجزائرية، خاصة بين العلماء واتحادية النواب، فقد ظهر هذا التقارب في الاجتماع الذي عقد في قسنطينة وخطب فيه الشيخ بن باديس والدكتور بن جلول، « وهكذا تتطور الحالة إلى ظهور اتفاق شامل بين جميع الهيئات الوطنية، لا فرق بين الدينية منها والسياسية، على المطالبة بتغيير الحالة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، كل حسب منهجه<sup>(64)</sup> .

إن عنف الإدارة الفرنسية لم يتوقف عند هذا الحد، بل ازداد شدته يوما بعد يوم، فكان كلما ظهرت قوة نشاط الجزائريين كلما زاد التضييق عليهم، ففي مارس 1938 صدر عن حكومة "شوطان" قراران يضيقان الخناق بصفة شديدة على المسلمين الجزائريين -بحسب رأي الشهاب- وهما : إضافة عقوبات ضد كل من يباشر التعليم العربي والديني بدون رخصة في حين امتناع الحكومة عن إعطاء الرخص، وتضييق حرية السفر إلى فرنسا في وجه العمال باشتراك بطاقة الخدمة العسكرية مع بقية الأوراق الضرورية<sup>(65)</sup> .

#### 4 – سياسة الإدماج: مشروع فيوليت يتبناه رئيس الحكومة

[ مشروع بلوم- فيوليت ] :

لم تكن سياسة الإدماج وليدة مشروع "فيوليت" سنة 1931، إنما كانت قضية شغلت النخبة الجزائرية ورجال السياسة الفرنسيين منذ مدة، ففي 14 جويلية 1865 صدر قانون "السيناتوس- كونسولت" الذي أعطى الحق للشباب الجزائري في بعض الوظائف المدنية والعسكرية باعتبارهم رعايا فرنسيين<sup>(66)</sup>. وفي 24 أكتوبر 1870 صدر قانون "كريميو" الذي أعطى الحق لليهود في الجنسية الفرنسية.

ومن هذا التاريخ بدأت القضية تأخذ أشكالا في التطور، ففي 03 فيفري 1912 أقر المرسوم تجنيد الأهالي الجزائريين وأنشأ عروضا خاصة بعلاوات ومنح عن طريق القرعة<sup>(67)</sup>. لقد وعد الشباب المدافع عن شرف فرنسا بأخذ مطالبه بعين الاعتبار يقول موريس فيوليت في كتابه «أظن أنه حان الوقت لنقول الأشياء الضرورية، إن الوعود التي أعطيت لم تحترم..»<sup>(68)</sup> يشير هنا إلى الوعود التي قدمت للجزائريين عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى<sup>(69)</sup>.

#### 4.1 – تطور سياسة الإدماج منذ إصلاحات فيفري 1919:

إن قانون الرابع من فيفري 1919 قد مثل حجر الزاوية في العلاقة بين الجزائريين والدولة الفرنسية، فأول مرة منذ قانون الجنسية [سيناتوس كونسولت] كان هناك مشروع يناقش ويحدد وضع الجزائريين بالنسبة للجنسية الفرنسية<sup>(70)</sup>، إلا أن أهم شرط كان مطلوبا للحصول على الجنسية هو: التخلي عن الأحوال

الشخصية، فلا يمكن باعتبار القانون أن يكون المتجنس فرنسا وفي نفس الوقت مسلما له الحق في تعدد الزوجات.

لقد ناضل الأمير خالد بعد نهاية الحرب ليصير الجزائريون فرنسيين داخل أحوالهم الشخصية كمسلمين، ولم يكن الأمير خالد يتحدث باسم الدين، بل باسم الديمقراطية -التي تؤمن بها فرنسا - التي تعني حرية العقيدة والتفكير<sup>(71)</sup>. ولقد ظل الأمير خالد يناضل من أجل قضية مساواة الجزائريين في إطار دينهم إلى غاية نفيه سنة 1925.<sup>(72)</sup> هذا وقد قاوم العلماء منفردين وباسم جمعيتهم سياسة الإدماج بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية، وأفتى الشيخ بن باديس بردة المتجنسين.

لقد طورت الإدارة الفرنسية سياستها الإدماجية بعد المئوية من خلال المشروع الذي طرحه الحاكم العام السابق للجزائر "موريس فيوليت" سنة 1931، بحيث يدمج بعض المثقفين الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها وهم يحافظون على دينهم وأحوالهم الشخصية، وقد دافع موريس فيوليت على رأيه قائلا: «... تعد كذلك باطلاة الحجة المستمدة من الحيلة القانونية المعتمدة على استحالة قبول (في الهيئة الناخبة البرلمانية) لهم قانون أحوال شخصية يختلف عن قانوننا. أو لم تحتفظ بلاد الألزاس بقانونها السياسي الخاص بها؟ وفي بلاد الهند، كل المسلمين يتمتعون بحق المواطنة دون التخلي عن قانونهم للأحوال الشخصية، وفي السنغال، كل الأهالي لأربع بلديات يتمتعون بحق المواطنة...؟!»<sup>(73)</sup>

إن تطور سياسة الإدماج شجع كثير من الجزائريين -وعلى رأسهم العلماء - على تبني المؤتمر الإسلامي لمشروع "بلوم فيوليت" وجعله جزء من المطالب المرفوعة

للحكومة الفرنسية في باريس. إن المادة الأولى من المشروع - التي تقبل بممارسة الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين دون أن يترتب عن ذلك أي تغيير في قانونهم للأحوال الشخصية أو حقوقهم المدنية هي التي أعطت الدفعة القوية له؛ ومع ذلك فقد كان للجزائريين مواقف مختلفة منه.

#### 4.2 — موقف الجزائريين من سياسة الإدماج (مشروع بلوم فيوليت):

اختلفت مواقف الجزائريين من مشروع "بلوم فيوليت" بين مرحب مدافع عن المشروع، لأنه يرى فيه بداية حل لقضية الأهالي، وبين رافض له جملة وتفصيلا لأنه يمثل خطرا على الجزائريين فهو يلحقهم بفرنسا إلى الأبد، وموقف بين الموقفين فيه نوع من التردد.

#### 4.2.1 — موقف كتلة النواب والحزب الشيوعي من سياسة الإدماج:

لقد ضاعف المنتخبون والمثقفون والوجهاء ما بين 1935 و1936 من بيانات الولاء للجمهورية الفرنسية وبالسيادة الكاملة لفرنسا وللجمهورية في الجزائر<sup>(74)</sup>. وقد صرح النائب بن جلول من جهته: «أليست كل هذه الكتابات وكل أفعال الجزائر الفتية هذه لتصرخ عاليا بأنها فرنسية قبل كل شيء؟ الشيوعية! القومية الإسلامية! ألم نطلق هذين المصطلحين بالثلاث؟ وإذا كانت لدينا نزعة وطنية، أليست نزعة فرنسية تماما<sup>(75)</sup>؟»

ونشر في السياق نفسه فرحات عباس "بيانه الشهير: لو كنت اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا... وعليه فلن أموت من أجل وطن جزائري، لأن هذا الوطن غير موجود، وأنا لم أكتشفه. لقد سألت التاريخ، وسألت الأحياء والأموات،

وبحثت في المقابر: لم أجد أثرا لوطن اسمه الجزائر. لقد وجدت بالتأكيد "الإمبراطورية العربية و"الإمبراطورية الإسلامية اللتين شرفتا الإسلام وانتمائنا. لكن هاتين الإمبراطوريتين قد أفل نجمهما، مثلهما مثل الامبراطورية اللاتينية والإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة في عهد العصور الوسطى. لقد ولدت هاتان الامبراطوريتان لزمان ولبشر لم يعودوا بيننا... لقد أبعدنا نهائيا وإلى الأبد كل الغيوم وكل الأوهام لربط نهائيا مستقبلنا بمستقبل الإنجازات الفرنسية في هذا البلد. لقد كتبنا ذلك. فالحفاظ على هذا الإنجاز هو محور عملنا السياسي<sup>(76)</sup>.

وعلى خطى اتحادية النواب والوجهاء سار الحزب الشيوعي مطالبا بالإدماج، مستميتا في الدفاع عنه. "إن هذا الحزب ظل منذ تأسيسه كحزب جزائري وفيها لخط الحزب الشيوعي الفرنسي، حريصا على تطبيق سياسته تحت إشراف "معلمين فرنسيين" وكان الحزب الشيوعي الفرنسي قد شرع منذ سنوات في مراجعة سياسته إلى أن أسقط شعار الاستقلال من قاموسه نهائيا. ومهما أجهد نفسه في التحاليل والشروح الواهية فان كل ذلك يظل غير كاف لتغطية خيائته لمواقفه السابقة<sup>(77)</sup>".

ذلك أنه من الصعب منطقيا الدفاع عن موقف يطالب بالإدماج، بينما كان في الأمس القريب يحمل راية الاستقلال<sup>(78)</sup>.

#### 2.2.4 — موقف النجم و حزب الشعب من سياسة الإدماج:

إن التشكيلة التي رفضت سياسة الادماج جملة وتفصيلا هي "نجم شمال إفريقيا المجيد"<sup>(79)</sup>، ذلك أن هذه التشكيلة منذ تأسيسها سنة 1926 وهي ترفع مطلب الاستقلال التام عن فرنسا، فكل سياسة تسعى لربط الجزائر بفرنسا بالتأكيد تقابل بالرفض من قبل قيادة التنظيم ومناضليه. ولنستمع لخطاب ألقاه

"مصالي الحاج" في مهرجان 02 أوت 1936 بالملعب البلدي بالعاصمة بحضور 20 ألف شخص: «... أتعهد هنا باسم منظمي أمام الشيخ الموقر ابن باديس بأن أبذل كل ما في وسع إنسان أن يبذله لمساندة هذه المطالب<sup>(80)</sup> وخدمة القضية النبيلة التي هي قضيتنا جميعا، لكنني أعلن صراحة رفضنا القاطع لما جاء في الميثاق حول إلحاق بلادنا بفرنسا وتمثيل سكانها في برلمانها. فإذا كانت بلادنا اليوم ملحقة إداريا بفرنسا وتابعة لسلطتها المركزية، فذلك نتيجة لغزو عنيف متبوع باحتلال عسكري، يرتكز حاليا على الجيش التاسع عشر، دون أن يوافق الشعب قط على هذا اللاحق، بينما نجد الميثاق يطالب اللاحق طوعية، باسم مؤتمر يفترض فيه تمثيل الشعب الجزائري بالإجماع، هناك إذن فرق جوهري بين إلحاق مفروض علينا، وإلحاق نرضى به عن طيب خاطر، كما جاء في مؤتمر 07 يونيو بالجزائر.

نحن أيضا من أبناء الشعب الجزائري، لكن لا نقبل أبدا أن تلحق بلادنا ببلد آخر رغم إرادتنا. إننا لا نريد رهن مستقبل الشعب الجزائري وأمله في التحرر الوطني بأية ذريعة كانت، فهذا المستقبل أمانة بين أيدي الجيل القادم، صاحب الحق الوحيد في توجيه قدره ومصيره كما شاء<sup>(81)</sup>».

لقد تعرض نجم شمال إفريقيا المجيد لنفس المصير، وهو الحل، فتأسس بعده حزب الشعب الجزائري "P P A" الذي استمر في نفس المواقف، وهي التمسك بالوطن ورفض كل سياسة ترمي لإدماج الجزائر في فرنسا. فهذا أحد مناضلي الحزب يعبر عن موقف الحزب في الجريدة التونسية<sup>(82)</sup> تحت عنوان: **لماذا حزب الشعب ضد مشروع فيوليت؟**: «...إخواني: الشعب الجزائري لا يريد مشروع فيوليت، لأن هذا المشروع لا يجيب على تطلعاته، يريدون إدماجنا في فرنسا،

يريدون إعطاءنا جنسية جديدة، وكأنه ليست لدينا جنسية، لا يعرفون أننا شعب لنا ديننا ولغتنا، خطنا، أدبنا تاريخنا، من حقنا وواجبنا أن نفتخر بأصولنا، بديننا، بأدبنا وتاريخنا، ولسنا بحاجة لجنسية أخرى..<sup>(83)</sup>».

وفي موضع آخر يرد أحد المناضلين على دعاة الإدماج فيقول: «... لكل هؤلاء الناس الذين يودون الحديث باسم الشعب الجزائري، أقول لهم: "إذا كنتم تريدون حقاً أن تصيروا فرنسيين باب المواطنة مفتوح على مصراعيه، ومن مدة طويلة". لا يسعكم إلا أن تقدموا طلباً لوكيل الجمهورية لمحل إقامتكم في ورقة بطابع "خمس فرنكات"، وتستقبلون - كما في 1914 - بأذرع مفتوحة ... لكنني لا أفهم لماذا تريدون إقحام شعب بأكمله في هذا الطريق<sup>(84)</sup>؟!».

#### 3.2.4 — موقف جمعية العلماء من سياسة الإدماج:

لقد كان العلماء من أكثر الجزائريين رفضاً للإدماج، حتى أفتوا بردة المتجنس، ولا يزال الجزائريون يتغنون بما قاله ابن باديس في الإدماج :

شعب الجزائر مسلم      وإلى العروبة ينتسب  
من قال حاد عن أصله      أو قال مات فقد كذب  
أو رام إدماجاً له      رام المحال من الطلب

لكن العلماء يفرقون بين الإدماج الثقافي [التنازل عن الأحوال الشخصية] والإدماج السياسي [التمتع بالحقوق السياسية كفرنسيين]، فهم يرفضون الأول بعنف وشدة، ولا يرون بأساً في الثاني "فالمطالبة بالإدماج السياسي مع الاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية، يمكن أن يجعل من الجزائريين فرنسيين بأنتم معنى الكلمة<sup>(85)</sup>".

لقد بين الشيخ بن باديس في الشهاب موقفه من الإدماج بكل وضوح , حيث فرق جليا بين الإدماج الثقافي -الذي يرفضه- والإدماج السياسي الذي يرتضيه ويدافع عنه , يقول في رده على السيد "فرحات عباس": «...إن هؤلاء المتكلمين باسم المسلمين الجزائريين. والذين يصورون الرأي العام الإسلامي الجزائري بهذه الصورة<sup>(86)</sup> , إنما هم مخطئون ,يصورون الأمور بغير صورتها ويوشكون أن يوجدوا حفيرا عميقا بين الحقيقة وبين الذي يجب أن يعرفها. فهم في واد, والأمة في واد, ويريدون أن يضعوا أن يضعوا رجال الإدارة العليا في واد ثالث. لا يا سادتي! نحن نتكلم باسم قسم عظيم من الأمة, بل ندعي أننا نتكلم باسم أغلبية الأمة, فنقول لكم ولكل من يريد أن يسمعنا؛ ولكل من يجب علي أن يمعنا... إنكم من هذه الناحية لا تمثلوننا ولا تتكلمون باسمنا, ولا تعبرون عن شعورنا وإحساسنا. إننا نحن فتشنا في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة, فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا. ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال, ولها وحدتها الدينية واللغوية, ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبح شأن كل أمة في الدنيا<sup>(87)</sup>».

«ثم إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا. ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تريد أن تصير فرنسا, ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت. بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها, وفي دينها, لا تريد أن تندمج<sup>(88)</sup>». إن هذا الموقف من الإدماج - في شقه الثقافي - واضح لا غموض فيه ولا تردد. لكنه عندما ينتقل للحديث عن العلاقة السياسية بين الجزائر وفرنسا لا يبدوا واضحا, بل يكتنفه بعض الغموض والتردد, فالوطن الجزائري صديق لفرنسا,

تسبغ عليه من نعم الحرية، يدافع عنها في حالة الحرب ولو لم تطلب منه ذلك، متحد معها اتحادا متينا لا تؤثر عليه الحوادث الطفيفة.

يقول: «إن هذا الوطن الجزائري الإسلامي صديق لفرنسا مخلص، وإخلاصه إخلاص قلبي لا إخلاص ظاهري. يخلص لها إخلاص الصديق لصديقه لا إخلاص التابع لمتبوعه. فهو في حالة السلام والأمن يطلب من فرنسا أن تحترم دينه ولغته... أما في حالة الأزمات العالمية.. وإذا تكلم الرصاص، فالمسلم الجزائري يهب كالليث من عربنه، للدفاع عن الأرض الفرنسية كما يدافع عن أرضه الجزائرية وعن حرمة وأطفاله.. فنحن الجزائريين المسلمين العائشين في وطننا الجزائري، والمستظلين بالعلم الفرنسي المثلث الألوان. والمتحدين مع الفرنسيين اتحادا متينا لا تؤثر عليه الحوادث الطفيفة أو الأزمات السطحية، نعيش مع الفرنسيين عيش الأصدقاء المخلصين، نحترم حكومتهم وقوانينهم ونطيع أوامرهم ونواهيهم، ونريد منهم أن يحترموا ديننا ولغتنا، ويحفظوا كرامتنا ويأخذوا بأيدينا في طريق النهضة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهكذا نعيش وإياهم أصدقاء مخلصين، وإذا جاءت ساعة الموت في سبيل الدفاع عن الوطن الفرنسي وعن الوطن الجزائري، وجدونا في صفوفهم الأولى لنموت إلى جانبهم موت الأصدقاء المخلصين»<sup>(89)</sup>.

#### 4.3 — فشل حكومة الجبهة الشعبية في تمرير سياسة الإدماج:

لقد طُرح مشروع فيوليت للنقاش منذ 1931، بعد أن أتم النائب "موريس فيوليت" عمل لجنته في الجزائر للنظر في الإصلاحات الممكنة اتخاذها. طُرح للنقاش من خلال الصحافة ومن خلال البرلمان، وطالت إلى 1935 حين رُفض في مناقشات مجلس الشيوخ ليومي 21/22 مارس 1935<sup>(90)</sup>.

ورغم رفض المشروع في البرلمان فإن الجبهة الشعبية قد أحيته وأدخلت صاحبه والعنف وأعمال النهب ثم في حكومة "كاميل شوتون" بنفس المنصب.

إن حكومة الجبهة الشعبية جعلت من القضية الجزائرية مجرد مشروع يناقش في البرلمان، لقد وجدت ضالتها في مشروع "بلوم فيوليت" الذي جعلته ميدانها المفضل فيما يخص السياسة الفرنسية في الجزائر<sup>(91)</sup>.

لقد توهم المدافعون على المشروع أن حكومة الجبهة الشعبية يمكن أن تحقق لهم ما عجزت عنه الحكومات السابقة، وأن أحزاب اليسار جادة في طرح الأممية لمواجهة الاستعمار؛ لكن الحقيقة الثابتة أن الجبهة الشعبية تنصلت من كل وعود الحملة الانتخابية وظهرت كغيرها من الحكومات الفرنسية في الدفاع عن الاستعمار، لقد كثفت حكومة بلوم من الدعاية لصالح فرنسا ما وراء البحار. فقد صرح وزير المستعمرات [ماريوس موتي] في حكومة الجبهة الشعبية: «ربما أن البعض انجروا وراء مثل أعلى أسوأ فهمه، بحيث لا يرون في التوسع الاستعماري إلا القسوة والعنف وأعمال النهب، لكن الغالبية العظمى أدركت العمل الجبار الواجب تأديته، مع الجدية في التعاطي مع المهمة الحضارية التي يمكن أن تتبعها أي أمة دون أن تنسى تقاليدها ومبادئها<sup>(92)</sup>».

إن الجبهة الشعبية هي التي حلت "نجم شمال إفريقيا" بيد حكومة بلوم الأولى، وهي التي حلت حزب الشعب بيد حومة "إيدوارد دلاديه" لم تتمكن الجبهة الشعبية من تمرير الإصلاحات الواردة في مشروع بلوم-فيوليت والتي وعدت بها قادة المؤتمر الإسلامي الذين دب فيهم القلق بسبب ذلك، وهم الذين قدموا دعمهم لحكومة الجبهة الشعبية - بواسطة لجنة ما بين العمالات<sup>(93)</sup>.

لقد عجزت الجبهة الشعبية عن تمرير الإصلاحات أمام معارضة المستوطنين بالجزائر واليمين بفرنسا ولجأت إلى سياسة العنف مرة أخرى بحل النجم وإصدار قوانين غلق الصحف وتكميم الأفواه، لذلك صرح ابن باديس: «.. نريد أن تصبح الجزائر محمية، أي دولة ديمقراطية تحت حماية فرنسا، فالإدماج لم يعد يعيننا لأنه مستحيل»<sup>(94)</sup>.

## الهوامش:

- 1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، عالم المعرفة الجزائر، 2011، ص. 15
- 2- نفسه.
- 3- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ترجمة محمد بن البار، ج3، طبعة خاصة، دار الأمة، الجزائر 2011، ص. 313
- 4- نفسه، ص. 311
- 5- نفسه، ص. 319
- 6- أحمد محساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر، ترجمة: الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002، ص. 99
- 7- سعد الله، المرجع السابق، ص. 16
- 8- محساس، المرجع السابق، ص. 98
- 9- المقصود به تصريح المؤتمر الأوشاريسي الكنسي المنعقد بتونس في ماي 1930 أن الهدف الحقيقي للمؤتمر يتمثل في حملة صليبية عنيفة على الإسلام في إفريقيا الشمالية، أنظر: Jaques BERQUE, le Maghreb entre deux guerres, Éditions du seuil, Paris, 1962, p 232.
- 10- عبد الرحمان بن براهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص. 316.
- 11- محساس، المرجع السابق، ص. 99
- 12- الثلاثة هم: "عمر اسماعيل، (محمد العاصمي، محمد عبابسة) أنظر: عبد الكريم بوالصفاصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص. 100
- 13- نفسه.
- 14- نفسه، ص. 101
- 15- محساس، المرجع السابق، ص. 61.
- 16- سعد الله، المرجع السابق، ص. 117
- 17- نفسه، ص. 123
- 18- محساس، المرجع السابق، ص. 56

19- نفسه، ص. 40.

20- سعد الله، المرجع السابق، ص. ص. 69-70

21- نفسه.

22- عن هذه المشاكل أنظر: سعد الله، المرجع السابق، ص. 15.

23- نفسه.

24- نفسه.

25- Maurice Gabriele VIOLLETTE، 1960/1870 سياسي من اليسار الفرنسي، دكتوراه في القانون، مستشار عام لبلدية (Dreux) ثم رئيس لهذه البلدية في 1908 نائب في الجمعية الفرنسية من ماي 1902 إلى نوفمبر 1919 و من ماي 1924 إلى جانفي 1930، عضو مجلس الشيوخ من جانفي 1930 إلى ديسمبر 1938، حاكما عاما في الجزائر من ماي 1925 إلى نوفمبر 1927، ترأس لجنة من مجلس الشيوخ سنة 1931 للنظر في الإصلاحات الممكنة في الجزائر، وعلى إثرها عين وزير دولة في حكومة "بلوم" الأولى سنة 1936، مكلفا بالشؤون الجزائرية، ثم في حكومة "كاميل شوتون" بنفس المنصب، ثم في حكومة "بلوم" الثانية. سجل فيوليت تجربته حول الجزائر كمستعمرة فرنسية في كتاب بعنوان:

L'Algérie vivra-t-elle?.

أنظر:

-AGERON .C Robert, Histoire de L'Algérie contemporaine-1830-1969 T2,Ed.PUF, Paris, 1979, p 451.

وانظر كذلك:

Marie-Rene MOUTON, « L'Algérie devant le parlement Francais de 1925 à 1938»,in Revue française de science politique, 12èm Année ,p 94.

26- محساس، المرجع السابق، ص. 44

27- حياة سيدي صالح، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين، دار الهدى، الجزائر 2012، ص. 242

28- سعد الله، المرجع السابق، ص. 18

29- نفسه.

30- مجلة الشهاب، المجلد الحادي عشر، جويلية 1936، عدد خاص، دار الغرب الإسلامي،

بيروت، 2001، ص. 244

31-Maurice VIOLLETTE, L'Algérie vivra-t-elle? Ed Librairie Félix Alcan, Alger 1931 p 94

32- André NOUSCHE, la naissance du nationalisme Algérien, Ed de Minuit. Paris.1962 p 60.

33 – Mouton, op, cit, p 97

34- Ibid, p 98.

35 – Paul Cuttoli

بول كيطولي من أبرز الشخصيات الفرنسية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن العشرين، من مواليد الجزائر يوم الثامن والعشرين جوان 1864، كان من المؤسسين البارزين لجريدة برقية قسنطينة، التي ظهرت في نهاية سنة 1907، و قد تولى إدارتها لأزيد من ثلاثين سنة، متحصل على شهادة الليسانس في الحقوق، مارس مهنة المحاماة، انتخب في مختلف المجالس المحلية والإقليمية و الوطنية، كمثل للمستوطنين عن بسكرة و قسنطينة، و عضوا بمجلس الشيوخ الفرنسي، (1920-1940) كما شغل رئيسا لبلدية سكيكدة منذ سنة 1929 و إلى غاية وفاته، كان من المساهمين البارزين في التحضير و الإعداد لاحتفال فرنسا بمئوية احتلالها للجزائر سنة 1930، عارض استسلام فرنسا لألمانيا في الثامن عشر جوان من العام 1940، ليكون أحد الممولين والمساندين للمقاومة الفرنسية ضد الاحتلال الألماني لبلادها، و هو ما أهله ليكون عضوا بالمجلس التأسيسي و رئيسا له، و هو المجلس الذي شكلته حركة المقاومة الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول، و اختاره مستوطنو قسنطينة ليكون نائبا لهم في المجلس الوطني الفرنسي مابين سنتي 1945 و 1946، توفي بالجزائر العاصمة في السابع و العشرين أفريل من سنة 1949. أنظر، لزهرة بديدة، دراسات في تاريخ الثورة التحريرية، دار الزيبان للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص، 292، 293.

36 –MOUTON, op.cit, p 99.

37-Pierre- Roux FREISSINENG.-

بيار رو فريسنتج :من أبرز الشخصيات الفرنسية في الجزائر في الفترة الاستعمارية، ولد بمارسيليا في 27 ماي 1863، محام بوهان مدينة إقامته، ينتمي سياسيا للييسار الراديكالي، انتخب نائبا بالبرلمان الفرنسي من سنة 1919 إلى 1934، ثم نائبا بمجلس الشيوخ من 1934 إلى 1940 رفض أن ينتخب لإعطاء مطلق الصلاحيات للمارشال بيتان سنة 1940، وبذلك فقد عضويته في مجلس الشيوخ. توفي بوهان في 20 ديسمبر 1952.

38- MOUTON, op.cit, p 99

39- André NOUSCHE, L'Algérie Amère, 1914-1994, Ed de la maison des sciences de L'homme, Paris 1995, p 104.

40- Marcel .REGNIER.

- مارسال ريني :سياسي فرنسي ينتمي للحزب الجمهوري الرادكالي، ولد في 12 فيفري 1867، وتخرج من كلية الحقوق بباريس واشتغل محاميا. بدأ مساره السياسي برئيس بلدية (Billy (Allier من 1904 إلى 1944، ثم نائب في البرلمان الفرنسي من 1903 إلى 1910، ثم نائب بمجلس الشيوخ من 1920 إلى 1938 . وزير داخلية ثم وزير مالية من 1934 إلى 1936.

41-NOUSCHE, L'Algérie Amère, 1914-1994 , op.cit ,p 104.

42- Charles André JULIEN , L'Afrique du nord en marche, nationalismes musulmans et souveraineté Française, 3e édition, Paris, 1972, p 123.

43- NOUSCHE, L'Algérie Amère, op.cit, p104.

44- الشهاب، المرجع السابق، أبريل 1935، ص. 48

45- سعد الله، المرجع السابق، ص. 19

46- الشهاب، المرجع السابق، أبريل 1935، ص. 48

47- بن العقون، المرجع السابق، ص. 378

48-Jules, MICHEL, secrétaire général de la préfecture d'Alger, charge des affaires indigènes.

49- بن العقون، المرجع السابق، ص. 249

50- سعد الله، المرجع السابق، ص. 91

51-NOUSCHE, la naissance du, op.cit, p69.

52-Roger LE TOURNEAU ,Évolution politique de L'Afrique du nord musulmane 1920-1961, Ed. librairie Armand Colin , Paris,1962, p 321.

53- سعد الله، المرجع السابق، ص. 21

54- NOUSCHE, la naissance du, op.cit,p 69

55- ibid,

56- arrêté préfectoral .

57- سعد الله، المرجع السابق، ص. 23

58- نفسه.

- 60- قداش، المرجع السابق، ص. 517 وانظر النص في نسخته الأصلية في  
 - NOUSCHE, la naissance du, op.cit,p 77.
- 61- سعد الله، المرجع السابق، ص. 24.
- 62- نفسه.
- 63- بوالصفصاف، المرجع السابق، ص. 158.
- 64- بن العقون، المرجع السابق، ص. 345.
- 65- سعد الله، المرجع السابق، ص. 33.
- 66- قداش، المرجع السابق، ص. 20.
- 67- نفسه، ص. 34.
- 68- Maurice VIOLLETTE, op.cit ,p426.
- 69- Julien FROMAGE , L'Algérie vivra-t-elle? ou le Projet Blum-Viollette ou temps du front populaire, Mémoire de fin d'études ,Institut d'Etudes politiques de Lyon, Université Lumière Lyon 2, juin 2003.
- 70- سعد الله، المرجع السابق، ج2، ص. 272.
- 71- نفسه، ص. 360.
- 72- نفسه.
- 73- تصريح فيوليت ( L'Echo d'Alger , 25 أكتوبر 1936) في : قداش، المرجع السابق، ج 2، ص. 594.
- 74- قداش، المرجع السابق، ج1، ص. 557.
- 75- نفسه.
- 76- نفسه، ص. 558.
- 77- محساس، المرجع السابق، ص. 120.
- 78- نفسه.
- 79- حلّ نجم شمال إفريقيا سنة 1929 بدعوى أن برنامجه يشكل مساسا بالسيادة الفرنسية في إفريقيا الشمالية، وللاكتفاف على قرار الحل لجأ النجم إلى تسمية جديدة "نجم شمال إفريقيا المجيد" أنظر: محساس، المرجع السابق، ص. 111.
- 80- يقصد مطالب المؤتمر الاسلامي.
- 81- نفسه، ص. 122.
- 82- L'ACTION TUNISIENNE.

- 83- تواري محمد، مناضل من البليدة في: جريدة العمل التونسية، 26 فيفري 1938.
- 84- فليّنة أحمد، جريدة العمل التونسية، 11 ديسمبر 1937.
- 85- محساس، المرجع السابق، ص. 119
- 86- يقصد الإدماج التام في فرنسا.
- 87- الشهاب، المرجع السابق، أبريل 1936، ص. ص. 47, 48.
- 88- نفسه.
- 89- نفسه، ص. ص. 49.50
- 90- سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص. 19
- 91- قداش، المرجع السابق، ج1، ص. 531
- 92- نفسه.
- 93- محساس، المرجع السابق، ص. 124

94- NOUSCHE ,op.cit, p90.



# الفصل الثاني

السياسة الفرنسية في الجزائر  
ما بين 1939م - 1943م.



نعالج في هذا الفصل السياسة الفرنسية في الجزائر بين سنتي 1939 و1943، أي من بداية الحرب الإمبريالية الثانية وإلى ما بعد نزول الحلفاء فوق أرض الجزائر في نوفمبر من سنة 1942، وهي فترة امتازت بتقلب الحكم في فرنسا و بالتالي في الجزائر، من الجمهورية الثالثة التي سقطت بسقوط فرنسا أمام الألمان في شهر جوان من سنة 1941، لتليها سلطة فيشي من هذا التاريخ وحتى نزول الحلفاء، الذين كانت بصماتهم واضحة في رسم السياسة الفرنسية في الجزائر ولم ينته ذلك التأثير إلا في منتصف سنة 1943.

ونحاول في هذه المحطات الثلاث التوقف عند مختلف السياسات التي انتهجها الفرنسيون في الجزائر، بالدراسة والمقارنة والتحليل، معتمدين بالأساس على المصادر التي توفرت لدينا وكذا الكتابات التي تعرضت لتلك الحقبة، الفرنسية منها والجزائرية على حد سواء، والهدف هو الخروج برؤية واضحة ومعطيات دقيقة عن الكيفية التي أدارت بها السلطات الفرنسية المتعددة والمختلفة في فلسفتها وإستراتيجيتها السياسية الوضع في الجزائر، وهل طبقت تلك السياسات على جميع من كان يقطن بالجزائر بنفس المعايير؟ أم هل وقع التمييز والتمايز بين المستوطنين واليهود والجزائريين؟

## 1 — السياسة الفرنسية في الجزائر بين سنتي 1939 و1940:

تعتبر المرحلة التي سبقت بقليل اندلاع الحرب الإمبريالية الثانية سنة 1939، مرحلة شد وجذب بين الجزائريين والفرنسيين، فهؤلاء الأخيرين وبعدها أقبروا نهائيا سنة 1938 مشروع بلوم فيوليت، كما سبقت إليه الإشارة، حاولوا أن

يُمنوا ويعدوا الشعب الجزائري عن طريق بعض قادته بجملة من الإصلاحات الجديدة التي تلبى رغبته.

لكن السلطات الفرنسية في باريس والجزائر والتي كانت تسعى وبكل ما أوتيت من قوة وإرادة وعزيمة، حتى تحافظ على كافة الامتيازات المادية والمعنوية التي يحظى بها المستوطنون واليهود، كانت ترى المشكل منحصر في الجزائريين تطالبهم أن يعلنوا أولا بضرورة مساندة ومساعدة فرنسا في حال نشوب حرب بينها وبين ألمانيا، خاصة وأن طول الحرب أصبحت تُقرع بشكل كبير.<sup>(1)</sup>

غير أن الجزائريين في مجملهم رفضوا هذه المقايضة وهذا العرض المشروط، مؤكدين على هذه الحرب التي بات اندلاعها وشيكا بين الكبار، لا تعنيهم ولا ناقة لهم ولا جمل، وهذه المقولة ترددت على كثير من أسنة قادة الحركة الوطنية، وظل هذا الجو المشحون داخليا وخارجيا، ورغم هذا الموقف المبدئي من معظم الجزائريين، شهد النصف الأول من سنة 1939 حركية واتصالات بين السلطة الفرنسية وأطراف من الحركة الوطنية، فقد حل السيد فرحات عباس والسيد محمد الصالح بن جلول برفقة وفد من النواب الجزائريين بالعاصمة الفرنسية في شهر ماي من تلك السنة للنظر في الإصلاحات التي وعدت بها فرنسا الشعب الجزائري.<sup>(2)</sup>

غير أن الوفد الجزائري وبعد محادثات عديدة مع المسؤولين الفرنسيين الفاعلين، عاد إلى أرض الوطن خالي الوفاض، إذ لم يتمكن من إقناع السلطات الفرنسية بجدوى مطالبه، حاولت هذه السلطات أن تبين أن الأمر ليس بيدها، بل

هو بيد المستوطنين الذين يملكون مفاتيح الحل والربط في الجزائر، وأنها مستعدة عن طريق الحاكم العام، فقط للتوسط بين قادة المستوطنين والقادة الجزائريين لحل المشاكل بينهما<sup>(3)</sup>.

ولم يكن أمام الوفد الجزائري من خيار إلا قبول العرض المقدم من طرف الإدارة الفرنسية، وأجرى بعد عودته إلى أرض الجزائر محادثات مع قادة المستوطنين، وهذه المحادثات لم تفض إلى نتيجة تذكر، لأن مقاليد الحل والربط وإن كانت فعلا بيد المستوطنين في نهاية المطاف بيد من يتولى السلطة في فرنسا، وهذه السلطة لم تشأ في تلك الأثناء أن تعطي للجزائريين بعض الامتيازات بدون مقابل، والمقابل كان أخذ موافقتهم على الوقوف بجانبها غداة اندلاع الحرب بينها وبين ألمانيا<sup>(4)</sup>.

وبعد صد الفرنسيين لباب الإصلاحات في الجزائر، ومع اقتراب ساعة الصفر لاندلاع الحرب الإمبريالية الثانية، قررت السلطات الفرنسية العليا بباريس إصدار قانون لمراقبة أو توقيف الصحف الأهلية التي تصدر في مستعمراتها، بما في ذلك الصحف التي يصدرها الجزائريون<sup>(5)</sup>.

وبناء على هذا القانون المُقيد لحرية الصحافة والتعبير، ولأن حزب الشعب الجزائري كما جمعية العلماء المسلمين وكذا الحزب الشيوعي الجزائري، كانوا قد رفضوا مسبقاً الوقوف إلى جانب فرنسا حال اندلاع حرب بينها وبين ألمانيا، فقد قررت سلطات السلطات الفرنسية بباريس إيقاف الجرائد التابعة لهذه الأحزاب، وفقاً للقرار الذي أصدرته في السادس والعشرين أوت 1939<sup>(6)</sup>.

ومباشرةً بُعيد اندلاع الحرب الامبريالية الثانية في الفاتح من سبتمبر من سنة 1939، وكانت فرنسا طرفاً أساسياً فيها، قررت سلطات هذه الأخيرة حل حزب الشعب الجزائري في السادس والعشرين من سبتمبر من السنة نفسها، وتنظيم حملة واسعة من المداهمات والاعتقالات ضد مناضلي الحزب وقادته، وعلى رأسهم السيد مصالي الحاج زعيم الحزب، الذي أُعيد إلى سجن الحراش في الرابع أكتوبر 1939<sup>(7)</sup>.

قرار الحل والمتابعة لم يقتصر على حزب الشعب وحده، بل طال الحزب الشيوعي الجزائري، الذي تم حله هو الآخر، ولوحق قاداته وزُج بهم في السجون، كما تمت ملاحقة قادة جمعية العلماء، وفُرضت الإقامة الجبرية على بعض قادتها ومنهم نائب رئيسها الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي أُبعد إلى منطقة آفلو بالأغواط وللإشارة أن رئيس الجمعية الشيخ عبد الحميد بن باديس، كان في هذه الأثناء يلازم الفراش بسبب المرض الذي اشتد به، وأدى إلى وفاته في السادس عشر أفريل 1940<sup>(8)</sup>.

لقد كانت نهاية سنة 1939، صعبة وعصيبة على أغلب أطياف الحركة الوطنية عموماً وعلى حزب الشعب الجزائري وقيادته خصوصاً، فقد حل الحزب كما سبق الذكر، ووجد غالبية قاداته أنفسهم إما مسجونين وإما ملاحقين، واعتقدت سلطات الاحتلال أنها بهذه الإجراءات يمكن أن تقضي على واحد من أهم الأحزاب الوطنية الجزائرية وأخطرها على الوجود الفرنسي، وبذلك تقطع دابره وتضع حداً لنشاطه.<sup>(9)</sup>

غير أن هذه المتابعات والملاحقات والمضايقات التي طالت بعض الأطياف الوطنية، لم تطل البعض الآخر، ونخص بالذكر تلك المعتبرة مقربة من بشكل أو بآخر من الإدارة الفرنسية، ومن بين أهم من يمثل هذا التيار كل من السيدين محمد الصالح بن جلول وفرحات عباس، اللذان وعن طواعية وقناعة منهما وضع نفسيهما تحت خدمة العلم الفرنسي، والتحق عباس في شهر سبتمبر 1939،- أي في نفس الشهر الذي اشتعلت نيران فيه الحرب الإمبريالية الثانية- بجبهات القتال إلى جانب الجيش الفرنسي، وكان بصفة مسعف في السلك الصحي لذلك الجيش<sup>(10)</sup>.

هذه الاستجابة الطوعية من بعض الجزائريين، خاصة من جماعة النخبة وقدماء المحاربين والموظفون الرسميون، جعلت الفرنسيين وعلى رأسهم الحاكم العام للجزائر السيد لوبو، يقولون بأن عملية الاستنفار للحرب في الجزائر تجري على قدم وساق، وأن عملية التطوع من أجل مساندة فرنسا في محنتها من طرف الجزائريين تثير الإعجاب وتؤكد على إخلاصهم وولائهم لفرنسا<sup>(11)</sup>.

ويبدو أن هذا الولاء الذي تدعيه السلطات الفرنسية مبالغ فيه بشكل كبير، ويُجانب المنطق والصواب ويخالف الواقع، ويظهر أن الترويج لفكرة حب الجزائريين المطلق لفرنسا، واستعدادهم للدفاع عنها، كان دعاية نفسية وإعلامية ليس أكثر، ولعل تجربة فرحات عباس خير دليل على ما نذهب إليه، لأن هذا الأخير وبعدما اصطدم بسوء معاملة الفرنسيين له وهو في جبهات القتال، عاد يأسا من السياسة الفرنسية، مندهشا من سرعة سقوط الجيش الفرنسي أمام القوات الألمانية، وبعد عودته لمدينة سطيف في شهر أوت من عام 1940<sup>(12)</sup>، سيكون له

بعد هذه التجربة الخاصة والمريرة، شأن آخر ورؤية أخرى لمسار للقضية الجزائرية، وهو ما سنتوقف عنده في ثنايا هذه الدراسة.

من الجانبين الاجتماعي والاقتصادي، حاولت الحكومة الفرنسية تخفيف الضغط على المجتمع الجزائري مع بداية الحرب الإمبريالية الثانية، ومن أجل ذلك أصدرت قرارا في الثالث والعشرين فيفري 1943، تسمح بمقتضاه لبيد العاملة الجزائرية للتنقل إلى فرنسا بغية تشغيلها هناك، على أن تتمكن المعنيون من أخذ تزكية من مصالح اليد العاملة التابعة للحكومة العامة بالجزائر، وتمت الإشارة في هذا القرار، إلى أن أي مهاجر لا يحصل على تلك التزكية ومن تلك المصلحة لا يمكن قبوله<sup>(13)</sup>.

## 2 - السياسة الفرنسية في الجزائر بين سنتي 1940 و 1942:

### 1.2 - سياسة حكومة فيشي في الجزائر :

بعد تولي الماريشال بيتان<sup>(14)</sup> مقاليد السلطة في فرنسا بعد سقوط هذه الأخيرة في يد الألمان في الثامن عشر جوان 1940، عين حاكما جديدا على الجزائر هو شارل أبريال (J. Charles Abrial)، الذي تولى شؤون الجزائر ما بين العشرين جويلية من نفس السنة وإلى غاية موفي شهر جويلية من السنة الموالية أي سنة 1941<sup>(15)</sup>، ليعين من بعده ولفترة لم تتعد نهاية سنة 1941 الجنرال ماكسيم ويقاند (Maxime Weygand)، والذي خلفه مساعده السيد شاتال (chatale)، الذي بقي في منصبه حتى بعيد نزول قوات الحلفاء في الجزائر في الثامن من نوفمبر من

سنة 1942<sup>(16)</sup>، و هذه التغييرات في الحكام العامين تدل على أن الجزائر لم تكن مستقرة بشكل يريح حكام فرنسا الجدد.

ورغم عدم الاستقرار الملاحظ على هذه الفترة في هرم المسؤولية في الجزائر، إلا أن ذلك لم يمنع حكومة فيشي من تطبيق سياسة معينة تجاه الجزائريين، جمعت في طياتها بين الترغيب والترهيب، بخلاف سياستها تجاه المستوطنين والتي امتازت بالعناية والرعاية لجميع مصالحهم المادية والمعنوية.

## 2.1.1 - سياسة الترغيب :

تشير التقارير الأمنية الفرنسية، الصادرة منذ سقوط فرنسا وخلال الأشهر الأولى من ذلك، إلى أن الأوضاع في الجزائر وخاصة لدى الجزائريين، لا تدعو للقلق، بل على العكس من ذلك في مطمئنة ومريحة، فقد كشفت الحكومة العامة في الجزائر العاصمة في تقريرها المؤرخ في الثامن عشر جوان 1940، والموجه لحكام العمالات والمدن ورؤساء البلديات، على أن الحالة النفسية والمعنوية للأهالي الجزائريين جد مرتفعة، وأن هؤلاء يبدوون تضامنهم مع فرنسا ويعلمون تعلقهم بها، باستثناء مجموعة قليلة منهم والتي تحاول استغلال الظروف لإثارة القلاقل في الجزائر<sup>(17)</sup>.

وتؤكد ذات الحكومة في تقريرها النصف شهري المؤرخ في الفاتح جويلية من السنة نفسها، عن ارتياحها لما تعرفه الجزائر من هدوء، مؤكدة على أن الوضعية العامة بالنسبة للجزائريين المسلمين تبعث على الارتياح ومُرضية إلى حد كبير، وحتى تبقى هذه الفئة مخلصه لفرنسا ومدينة لها، وأن لا تنخرط في

معاداتها، يجب على الفرنسيين العمل على التقرب منها ومحاولة استشعار همومها ومشاكلها<sup>(18)</sup>.

ولعل أولى خطوات التقرب من الجزائريين والتي اعتقدت بجدواها السلطات الفرنسية الجديدة، هي إلغاء مرسوم كريميو الصادر في شهر أكتوبر من العام 1871، والذي يمنح يهود الجزائر حق الجنسية والمواطنة الفرنسيين، وجاء هذا الإلغاء في الحادي عشر أكتوبر من سنة 1940<sup>(19)</sup>.

ويعتقد السياسي والمؤرخ الفرنسي المعاصر لتلك الأحداث، السيد شارل أندري جوليان، أن مرد سكينه الجزائريين وعدم ثورتهم على حكومة فيشي، إلى السياسة التي اتبعها الحكام العامون الذين كسبوا إلى جانبهم بعض قادة الزوايا والطرق الصوفية والعائلات الكبيرة والموظفين الساميين، وهؤلاء كان لهم بحسبه التأثير الكبير على عموم الجزائريين<sup>(20)</sup>.

وهناك مؤرخ فرنسي هو روبر آرّون، الذي يرى في كتابه "جذور حرب الجزائر"، أن سبب السكينه والهدوء أو حالة التنويم الذي كان تعيشه الجزائر، يعود بالأساس إلى شخصية الماريشال بيتان المؤثرة والجذابة و التي حاول فيها إظهار أبوته على الجميع من جزائريين ومستوطنين<sup>(21)</sup>.

وللتدليل على عطف بيتان على الجزائريين، ومحاولة منه جلب مساندتهم له، قرر في شهر ماي من العام 1941، العفو عن بعض المناضلين السياسيين الجزائريين خاصة من حزب الشعب الجزائري<sup>(22)</sup>.

غير أن رأيي جوليان وآرون، اللذان يقولان بهدوء الجزائريين خلال عهد سلطة فيشي، يرد عليهما المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله، عندما يقول بأنه إذا صح هذا الادعاء على عموم الجماهير الجزائرية، فإنه لا يصح مع قادة الرأي من الجزائريين الذين كان لهم رأي ومواقف أخرى<sup>(23)</sup>.

وفي إطار محاولة التقرب من الحركة الوطنية وترغيبها في التعامل مع حكومة فيشي، قامت هذه الأخيرة بالتواصل مع بعض قياداتها، لعلها تحصل منهم على موقف مؤيد لها ولحليفتها ألمانيا ومن ذلك اتصالات التي أجرتها مع زعيم حزب الشعب الجزائري السيد مصالي الحاج رغم تواجد الأخير في سجن الحراش بالجزائر العاصمة<sup>(24)</sup>، طالبت منه التعاون معها، وقد جرت هذه الاتصالات على مرحلتين الأولى في شهر نوفمبر من سنة 1940، والثانية في شهر مارس من العام الموالي أي سنة 1941<sup>(25)</sup>.

هذه الاتصالات التي أجرتها حكومة الماريشال بيتان مع السيد مصالي الحاج حتى وإن لم تأت بثمارها، إلا أنها شجعت فيما يبدو السيد فرحات عباس على محاولة التواصل مع السلطات الفرنسية، بنية حثها على القيام بإصلاحات عميقة تمس حياة الجزائريين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وقد جاءت هذه المطالب في الرسالة المطولة (عبارة عن تقرير تعرض فيه لواقع الجزائريين المرير على مختلف الأصعدة، ورسم تصورا لمستقبلهم) التي أبرقها عباس إلى حكومة بيتان في شهر أبريل من سنة 1941.<sup>(26)</sup>

إن السيد عباس نفسه وحتى لا يقطع حبل الوصل مع سلطات فيشي، وهي بنظره السلطة الفعلية والرسمية في الجزائر، شارك عندما كان متواجدا بمدينة سطيف في شهر مارس 1942، في الاحتفالات الرسمية التي أقامتها السلطات الفرنسية.<sup>(27)</sup>

كما أنّ سلطات فيشي أظهرت نفسها بالمتفتحة على بعض تشكيلات وأقطاب الحركة الوطنية من غير السيد فرحات عباس وما يمثله، وتواصلت معهم لم توصل الباب في وجههم، ومن ذلك تواصلها مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي لم يطلها الحل أثناء الحرب باعتبارها جمعية تربوية دينية ثقافية، واستغلالا لهذا التواصل وجه المجلس الإداري للجمعية عريضة لسلطات فيشي في شهر أوت 1940، أي بعد تسلمها لمقاليد السلطة في فرنسا بعد أقل من شهرين، وكانت هذه العريضة موجهة للحاكم الفعلي للجزائر حينها الجنرال ويقانده، وحملت هذه العريضة استنكار المجلس الإداري للإجراءات التعسفية التي اتخذتها سلطات الاحتلال ضد الجمعية وقادتها، كما تضمنت مطالب بإصلاحات عميقة تخص الجزائريين خاصة على المستوى السياسي، والثقافي والتعليمي، وإظهار حسن النية تكون البداية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الجزائريين.<sup>(28)</sup>

وعلى الرغم من أن الإدارة الفرنسية لم تستجب للمطالب الواردة في عريضة الجمعية، إلا أن قادة هذه الأخيرة لم ييأسوا و كرروا المطالبة بالإصلاحات، وذلك في مذكرتهم الثانية الموجهة لسلطات فيشي، والمؤرخة في التاسع عشر سبتمبر 1941، وفي هذه المرة جاء الرد كتابيا على المذكرة من طرف الحاكم العام السيد

شاتيل، الذي وعد قيادة الجمعية بالنظر في تلك المطالب، ولم يزد الأمر عن ذلك التواصل الشكلي الذي لم ينعكس إيجابيا على واقع المجتمع الجزائري<sup>(29)</sup>.

ومن جهته كان السيد محمد الصالح بن جلول، على تواصل مستمر مع الإدارة الفرنسية، محاولا استغلال ذلك التواصل لحث السلطات الفرنسية في الجزائر وباريس بضرورة تبني بعض الإصلاحات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والسياسة لصالح المسلمين الجزائريين، وقد ذكر هذه المقترحات في المذكرة التي أرسلها إلى حاكم فرنسا الماريشال بيتان بفرنسا ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، والحاكم العام بالجزائر، وذلك بتاريخ السابع والعشرين أوت من سنة 1942.<sup>(30)</sup>

غير أن سياسة الترغيب المتبعة من طرف حكومة فيشي، تجاه الجزائريين لم يكن لها كبير الأثر على وضع الجزائريين، الذين بقوا على هامش الحياة تقريبا، وعلى جميع المستويات، وهو ما سنتعرض إلى بعض جوانبها في الصفحات الموالية، وبالمقابل كان لسياسة بيتان نحو المستوطنين الأثر الإيجابي على هؤلاء، فقد عمل على أن يشملهم بعطفه وحنانه وأن يغدق عليهم مختلف الامتيازات المادية والمعنوية، وحتى الأجهزة الأمنية المختلفة ونظرا لما لحقها من امتيازات من طرف سلطة فيشي، فقد بقيت على ولائها للسلطة الجديدة<sup>(31)</sup>.

وحتى تُشغل حكومة فيشي المستوطنين، وتُشعرهم بأنهم المعنيون قولا وفعلا بالامتيازات وأنهم أصحاب اليد العليا والطولى في الجزائر، عملت على وضع مشاريع اجتماعية واقتصادية... من أجل رقيهم وازدهارهم، ومن ذلك الخطة التي

رسمتها برفقة الألمان والهادفة لتصنيع شمال إفريقيا والبحث عن البترول في الصحراء<sup>(32)</sup> ...

ويؤكد على هذه الوقائع والحقائق المؤرخ الفرنسي جون لاکوتير (Jean Lacouture)، الذي اهتم كثيرا بهذه المرحلة، وقد ذكر في إحدى مؤلفاته، أن "مشروع إحياء" النزعة الوطنية" الذي أطلقه فيشي، لم يكن يحظى بتأييد أغلبية المستوطنين في الجزائر فقط، بل كان له صدى لدى الأغلبية في الجيش كذلك، ومن ثمة فإن عدد الراضين للسلطة الجديدة غداة الاستسلام لألمانيا كانوا قلة، وهم الذين فضل بعضهم الالتحاق بحركة الجنرال ديغول بعد فرارهم إلى لندن"<sup>(33)</sup>.

ومن أجل جلب مساندة المستوطنين فقد اعتمدت حكومة فيشي على مجموعة من الإجراءات، أبرزها ما يلي<sup>(34)</sup>:

- إعطاء امتيازات لا محدودة للمستوطنين، والتبشير بمشروع الثورة الوطنية التي دعا إليها الماريشال بيتان.

- تقصي تحركات المعارضين وخاصة الجنرال ديغول وجماعته، وتقديمهم بمثابة المعادين لفرنسا والفايرين من العدالة... الخ

- القيام بحملات دعائية مضادة تشارك فيها إلى جانب السلطة الرسمية، الهيئات والأحزاب الموالية لها.

- تشكيل أجهزة أمنية خاصة مهمتها تتبع نشاطات وتحركات المعارضين لنظام فيشي عامة وأنصار الجنرال ديغول بصفة خاصة.

- المشاركة المباشرة للقادة والمسؤولين الرسميين في الدعاية، من القيادات العليا بفرنسا إلى قيادات الإدارة الجزائرية.

وما فتئت سلطة فيشي تذكر المستوطنين بأن يد الماريشال بيتان ممدودة إليهم، وهو يضع كل الإمكانيات تحت تصرفهم ويعطيهم مختلف الامتيازات، وهو بمثابة الأب الحنون لكافة الفرنسيين، وخاصة فرنسيي الجزائر وأنه ما قبل الاستسلام لألمانيا إلا للحفاظ على فرنسا ومصالح الفرنسيين عامة، وبالتالي فهو منقذ الدولة الفرنسية من الدمار والهلاك.<sup>(35)</sup>

## 2.1.2 - سياسة القبضة الأمنية و الترهيب و التجويع :

مارست سلطة فيشي في الجزائر طيلة حكمها (جوان 1940 / نوفمبر 1942)، إلى جانب سياسة الترغيب، التي عرّجنا لبعض جوانبها فيما سبق، سياسة القبضة الأمنية بما تعني من الملاحقات والاعتقالات والمداهمات والمتابعات والسجون والترهيب بشكلييه المادي والمعنوي، وحتى إلغاء بعض الامتيازات، وأتبعته هذه السياسة ضد كل من تعتقد أنهم يشكلون خطرا عليها، وشملت على وجه الخصوص قلة من المستوطنين الموالين للتيارات اليسارية وتحديدًا للحزبين الشيوعيين الفرنسي والجزائري، وكافة أطياف الشعب الجزائري، إضافة إلى طائفة اليهود.

ومن أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية ولو بقوة الحديد والنار، فقد رفضت سلطات الماريشال بيتان فكرة ألمانيا الهادفة إلى تقسيم الجزائر بين فرنسا التي تُبقي منطقة الوسط تحت وصايتها، وإيطاليا التي تستأثر بعمالة قسنطينة

بالشرق الجزائري إلى جانب تونس، وأسبانيا التي يكون من نصيبها مقاطعة وهران بغرب البلاد، ولتأكيد رفضها لهذا المقترح وبسط سلطتها وسيطرتها الكاملة على الجزائر فقد أبت سلطة فيشي في الجزائر على قوة عسكرية معتبرة قوامها خمسة وأربعون ألف جندي فرنسي.<sup>(36)</sup>

وبالعودة إلى سياسة التهيب، نجد أن السلطات الفرنسية الجديدة قد بدأت عملية الملاحقة والمتابعة ضد يهود الجزائر، وبتحريض على ما يبدو من الألمان وبرضى واستحسان كاملين من غالبية المستوطنين، وكانت أولى الخطوات وأهمها ضد اليهود في السابع أكتوبر 1940، عندما ألغت سلطة فيشي مرسوم كريميو الذي منح اليهود حق المواطنة والجنسية الفرنسيين.<sup>(37)</sup>

وكان رد فعل اليهود وخاصة قادتهم، على سياسة السلطة الفرنسية المنتهجة ضدهم، ومنها حرمانهم من امتيازات الجنسية والمواطنة الفرنسيين، أن دخل الكثير منهم في العمل السري ضد تلك السلطات، وتعاونوا مع الحركات المناوئة لها، وبصفة خاصة مع حركة الجنرال ديغول التي يعتبر اليهود عموما ويهود الجزائر خصوصا هم الدعامة الأساسية لها، وقد تمكنوا لاحقا من توطيدها وتثبيت أركانها وصناعة انتصارها وبالتالي انتصار الجنرال ديغول في منتصف سنة 1943.<sup>(38)</sup>

أما القلة من المستوطنين الذين مارست ضدهم سلطات فيشي في الجزائر، سياسة القبضة الحديدية والتهيب، فقد كانوا من الموالين والمساندين للحزب الشيوعي بفرعيه الجزائري والفرنسي، فهؤلاء تمت ملاحقتهم والزج بغالبيتهم في

غياهب السجون، خاصة بعد حل الحزب الشيوعي مع اندلاع الحرب الإمبريالية الثانية.<sup>(39)</sup>

وأمام هذه الوضعية الصعبة جراء الإجراءات المتخذة ضدهم، قرر هؤلاء الشيوعيون من المستوطنين التوارى عنة الأنظار ودخول معترك العمل السياسي السري، والتقت فيما بعد (أثناء مرحلة الحرب) أهدافهم ورؤيتهم في الجزائر مع حركة المقاومة التي قادها الجنرال ديغول والتي حملت اسمه.<sup>(40)</sup>

وكان المتضرر الأكبر من سياسة فيشي في الجزائر هم عموم الشعب الجزائري، الذي عانى ويلات الحرمان المادي والمعنوي، فقد ضيق على معيشته، وحرّم من الاستفادة من المواد الغذائية والتموينية والاقتصادية، وهو ما أدخل البلاد والعباد في جو أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، كادت أن تفتك بالغالبية من الجزائريين، نتيجة شح الأكل والغذاء وفساد الماء وجفاف الأرض وهلاك الحرث والنسل<sup>(41)</sup>...

ويمكن القول بأن فترة حكم فيشي قد شكلت عبئا ثقيلا وفترة عصيبة على الجزائريين، الذين تدهورت أوضاعهم الاقتصادية وقل الإنتاج الزراعي بسبب قلة اليد العاملة التي تم تسخير وتوجيه غالبيتها إلى الحرب في أوروبا، وشهدت الجزائر في تلك الإثناء القحط والجفاف، ومما زاد في خطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي انقطاع الصلات الاقتصادية بين فرنسا والجزائر وتوقف استيراد المنتجات الصناعية والغذائية الضرورية، مما ساهم في توالي المحن والنكبات الاجتماعية.<sup>(42)</sup>

وإذا أردنا أن نضرب مثلا على عدم اكتراث سلطة فيشي بالجزائريين، نجد أن تلك السلطة وعندما أصدرت قرارا يسن المنح العائلية وأقرت بتطبيقه في الجزائر، إلا أن التطبيق اقتصر على المستوطنين دون غيرهم، ولم يستفد منه حتى المغتربين من الجزائريين أو أبنائهم في فرنسا ذاتها<sup>(43)</sup>.

وأمام هذه الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري بعمومه أيام سلطة الماريشال بيتان، كانت تظهر من الحين والآخر ردود فعل غاضبة من طرف الجزائريين الذين دخلوا في مفاوضات ومُشادات شبه دائمة مع مختلف القوى الأمنية الفرنسية وقد شملت أغلب أرجاء الجزائر<sup>(44)</sup>.

ومما سبق يتبين أن الجزائريين قد عانوا الولايات في زمن حكم الماريشال بيتان، فقد كانت سنة 1941، صعبة عليهم في الوجة الاقتصادية رغم أن الجزائر كانت بلادا غنية بالمواد الأولية والاستهلاكية، وتم عن قصد إفراغ مخازن الجزائر من محتوياتها بحجة تغذية الوطن الأم " فرنسا" أولا، وهو الأمر الذي جعل الجزائريين يموتون جوعا<sup>(45)</sup>.

ولم يختلف الأمر في السنة الموالية لحكم سلطة فيشي، أي سنة 1942، فقد كانت هي الأخرى صعبة على الشعب الجزائري فالمواد الغذائية كانت مفقودة والأهالي "الجزائريون" كانوا يقتاتون على الأعشاب ويشربون من الآبار العفنة، ويكاد كبارهم يكونون عُراة، أما صغارهم فكانوا يتكون على الطبيعة حفاة عراة وكان الأحياء من الناس يشاهدون أطفالهم يموتون بالملاريا في لحظات<sup>(46)</sup>.

وهذه الأوضاع المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري، لم تدعو حكام فرنسا الجدد وعلى رأسهم الماريشال بيتان وممثليه في الجزائر للتحرك من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه حفاظا في الحد الأدنى على أرواح الجزائريين، بل الأدهى من ذلك أن الزعيم الفرنسي بيتان حمل الجزائريين وهو يخاطبهم مسؤولية ما وصل إليه الوضع في بلاده، مؤكدا على أن على الإنسان الجزائري أن يكفر عن ذنوبه التي ارتكبها في حق الإله.<sup>(47)</sup>

بعد سياسة تجويع الشعب الجزائري في محاولة لترويعه وتركيعه من طرف سلطة فيشي، سعت هذه الأخيرة إلى فرض سياسة العصا بعدما فشلت سياسة الجزرة مع القيادات الوطنية التي رفضت الانقياد وراء ما يطلبه منها نظام الماريشال بيتان، وهكذا وبعدما فشلت المفاوضات بين موفدين عن السلطة القائمة في فرنسا وقيادات حزب الشعب الجزائري المعتقلة في سجن الحراش بالجزائر العاصمة، فسحت السلطة السياسية الفرنسية المجال للقضاء العسكري الفرنسي ليقول كلمته في شأن هؤلاء.<sup>(48)</sup>

والجدير بالذكر في هذا المجال، أن سلطات فيشي قد تواصلت باستمرار مع السيد مصالي الحاج وهو في سجنه، وذلك طيلة النصف الثاني من سنة 1940 ومطلع سنة 1941، عارضت عليه قيام حزب الشعب بدعوة الجزائريين إلى مساندة السلطة الفرنسية، كما عرضت عليه في إحدى المرات قبول التنازل عن حق الشعب الجزائري في المطالبة بالمشاركة في الانتخابات والتنازل عن فكرة البرلمان الجزائري، والقبول بالسياسة تعاون الجزائريين مع الفرنسيين، وكل ذلك مقابل

إطلاق سراحه، غير أن السيد مصالي رفض هذه العروض مفضلا عليها البقاء في السجن.<sup>(49)</sup>

وبعد محاكمة صورية وسريعة أصدرت المحكمة العسكرية الفرنسية في الجزائر، في السادس عشر مارس 1941، مجموعة من الأحكام القاسية في حق قيادات حزب الشعب الجزائري، وعلى رأسهم السيد مصالي الحاج زعيم الحزب، تراوحت بين السجن والأشغال الشاقة والغرامات المالية ومصادرة أملاكهم.<sup>(50)</sup>

ومن أجل زيادة الضغط على عموم الجزائريين والعمل على تفريقهم وخلق الفتنة بينهم وبين قياداتهم وكذا في محاولة من الفرنسيين لتجاوز حزب الشعب الجزائري بعد تلك الاتصالات غير المثمرة والفاشلة، اختارت السلطات الفرنسية المركزية في فيشي، بتاريخ الخامس والعشرين ماي 1941، أربع شخصيات من أعيان الجزائر ليكونوا في المجلس الوطني الاستشاري.<sup>(51)</sup>

ولم تتوقف عمليات ملاحقة والتضييق على قيادات حزب الشعب المتواجدة في الجزائر، بل طالت حتى تلك القيادات المتواجدة في فرنسا، حيث أعتقل أغلب إطارات الحزب وزُج بهم في السجون الفرنسية.<sup>(52)</sup>

كما أن سياسة التهيب والملاحقة لم تقتصر على حزب الشعب الجزائري، بل طالت قيادات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فقد أبقّت سلطات فيشي على رئيس الجمعية الجديد الشيخ البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية والمنفى في منطقة آفلو بنواحي مدينة الأغواط<sup>(53)</sup>، كما تم التضييق على العديد من بقية العلماء الآخرين.<sup>(54)</sup>

وتواصلت معاناة الشعب الجزائري خلال عهد فيشي، وعلى جميع المستويات، كما تواصلت الإجراءات ضد القيادات الوطنية التي رفضت التعامل مع الفرنسيين بما يخدم مصالحهم، وذلك طيلة تلك فترة، وهو ما دفع أعوان الماريشال بيتان إلى الإبقاء عليها في السجون والمنافي وعدم الإفراج عنها، حتى تبدل الحال بعد نزول الحلفاء فوق أرض الجزائر في الثامن من نوفمبر 1942.<sup>(55)</sup>

ويمكننا أن نعتبر أن لا مبالاة سلطة فيشي حتى بالمطالب التي قدمتها بعض الشخصيات الوطنية مثل مذكرتي السيد عباس والسيد بن جلول السالفتين الذكر، وعرائض جمعية العلماء التي تمت الإشارة إليها، هو استهتار واستخفاف بالمشاعر الوطنية وبالحركة الوطنية ومحاولة يائسة لتجاوز تلك المناشدات والمطالب، وهذه السياسة هي وجه آخر من أوجه التعنت الفرنسي، الذي كان هدفه تحطيم معنويات الحركة الوطنية ومن خلفها بقية الشعب الجزائري التواق إلى استرجاع سيادته وحريته.<sup>(56)</sup>

لقد عبر السيد فرحات عباس الذي عاش مرحلة فيشي وكان من الوطنيين الفاعلين فيها، بقوله: "أما فرنسيو الجزائر فقد التحق ثمانون بالمائة منهم بنظام فيشي وصاروا من أنصاره المتحمسين... أما مطالبنا(الجزائريين) فلا أحد في فيشي اهتم بها، وزادت العنصرية انتشارا وبأحقر الصور، كما جردت فرنسا اليهود الجزائريين من الجنسية الفرنسية بمقتضى إلغاء مرسوم كريميو..."<sup>(57)</sup>

### 3 - السياسة الفرنسية في الجزائر من إنزال الحلفاء إلى مجيء الجنرال ديغول:

شهدت الجزائر بعد إنزال الحلفاء فوق أرضها، العديد من الأحداث والوقائع، تركت بصماتها واضحة على الفرنسيين والجزائريين والحلفاء على حد سواء، ويمكننا أن نميز في هذه المرحلة الوضع في الجزائر بين سياسة الحلفاء عموماً والمطامح الأمريكية في الجزائر خصوصاً، والسياسة الفرنسية فيها والتي أشرف عليها كلا من القائدين الفرنسيين، الأدميرال دارلان والجنرال جيرو.

### 3.1 - أهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها فيها بين 1941 - 1942 :

بدأت الجزائر عموماً والعاصمة خصوصاً، ذات أهمية خاصة في خضم الحرب الامبريالية الثانية، ففي بداية هذه الحرب كانت الولايات المتحدة الأمريكية محايدة، فلم تكن لا مع هؤلاء ولا مع أولئك، ولم يكن يعنيه شيء غير البحث عن مصالحها، وهي التي أخرجتها الحرب الامبريالية الأولى من التقوقع والانعزال إلى مصاف الدول الكبرى، وهي هنا تريد أن تستغل الظروف وتقوي شكوتها، بالبحث عن مناطق حيوية وإستراتيجية بالنسبة إليها، فكانت في ثانيا الحرب الثانية تصول وتجول في إفريقيا والمشرق العربي، كي تضع أقدامها هناك، بعد أن تحدد فيها جملة الامتيازات والمصالح.<sup>(58)</sup>

وكانت الجزائر إحدى أهم تلك المناطق، حتى أن القيادة الأمريكية عندما أقامت علاقات رسمية دبلوماسية مع حكومة فيشي في خريف 1940، وعين فيها

روبرت مورفي فنصلا لها،<sup>(59)</sup> اختارت أن تكون الجزائر مقرا للبعثة الأمريكية، وهو ما تم فعلا مع مطلع سنة 1941.<sup>(60)</sup>

إن روبرت مورفي الذي مكث في الجزائر لأكثر من ثلاث سنوات وأصبح خبيرا في شؤونها، وكان المشرف فيها على عملية الإنزال الأمريكي الانكليزي في 08 نوفمبر 1942، ونظرا لما أصبحت تمثله الجزائر في الإستراتيجية الأمريكية، عيّنه الرئيس روزفلت (Roosevelt)، ممثلا شخصيا له.

ومباشرة بعد مقدمه إلى الجزائر، استطاع السيد مورفي أن يربط علاقة وطيدة مع العديد من الشخصيات الفرنسية، السياسية منها والعسكرية، خاصة مع المندوب الفرنسي السامي، الذي كان مقره بمدينة الجزائر العاصمة، الجنرال ماكسيم ويقاند ( Maxime Weygand )<sup>(61)</sup> خاصة بعدما لجأ الأخير إلى طلب مساعدة اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية إلى إفريقيا الشمالية<sup>(62)</sup> تجسدت في 26 فيفري 1941، في توقيع اتفاقية اقتصادية بين الرجلين، تمول بمقتضاها الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر بالمواد الطاقوية والغذائية.<sup>(63)</sup>

هذه العلاقة وهذا الامتياز المبني أساسا على الروابط الوثيقة التي كانت عليها العلاقات الأمريكية الفرنسية زمن نظام فيشي، مكنتا القنصل روبرت مورفي ونائبه المكلف بالاستعلامات، يتمتعا بحرية استثنائية في الجزائر<sup>(64)</sup> وأن يكون لهذه البعثة نشاطا مكثفا ومطلقا في كافة أنحاء الجزائر.<sup>(65)</sup>

وهكذا شيئا فشيئا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية، تدرك قيمة الجزائر الإستراتيجية وما يمكن أن تسديه لها من خدمات، لو تمكنت من السيطرة عليها

وبالتالي فهي في هذه الأثناء ونظرا لما أصبحت تتمتع به من امتيازات، لا تريد التفریط فيها.<sup>(66)</sup>

وبعدما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء في شهر ديسمبر 1941، أدركت القيادتان السياسية والعسكرية فيها الأهمية القصوى للجزائر في إعادة تحرير فرنسا وأوروبا من سيطرة الألمان، وهو الذي حدث فعلا بعد أن انطلق الجنرال إيزنهاور (Dwight Eisenhower)<sup>(67)</sup>، سنة 1944 من الجزائر ولم يتوقف إلا على أبواب برلين<sup>(68)</sup>.

كما أدركت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الخاصة للجزائر، بعد أن جعلتها محورا أساسيا في الإنزال في نوفمبر 1942، ومركزا محوريا للانطلاق نحو أوروبا وهكذا من خلال الحرب الامبريالية الثانية، تبين جليا للولايات المتحدة الأمريكية أن المتحكم في الجزائر سيتحكم في فرنسا خصوصا وأوروبا عموما<sup>(69)</sup> وبالتالي كان روزفلت يأمل في تلك الأثناء بأن تكون أرض الجزائر خصوصا وشمال إفريقيا عموما قاعدة عمليات أمريكية.<sup>(70)</sup>

### 3. – السياسة الأمريكية في الجزائر بين 1942 – 1943:

إن ما أثار حفيظة الفرنسيين عموما و الجنرال ديغول خصوصا، وكشف عن قلقهم، هو شكوكهم التي تكاد تكون يقينية، في أن للولايات المتحدة الأمريكية مطامع في الجزائر، مستغربين إثارته من حين إلى آخر للقضية الجزائرية، ومن ثمة لم يكن يرضيهم أن يروها تتصرف في الجزائر المحتلة من طرف بلادهم كما تشاء، خاصة.

وكان تحفظهم يظهر بشكل أكبر عندما تعلق الأمر بصلاتها بالجزائريين، وخوفهم الجوهري من أن يؤدي هذا الاتصال والتأثير الذي سيتبعه، إلى تفكيك الإمبراطورية الفرنسية،<sup>(71)</sup> ودون أن يكون لديغول دليلا ماديا ملموسا يعزز ما ذهب إليه، راح يؤكد أن بعض الجزائريين، يسعون لضمان بقاء الجزائر في الإطار الفرنسي.<sup>(72)</sup>

ولكي يثبت ديغول، أن للولايات المتحدة الأمريكية طموحات في الجزائر حاول أن يكشف تناقض سياستها، فهي في الوقت الذي منعت فيه دبلوماسيتها من الدخول في أي اتصالات أو محادثات، مع أهالي المناطق التي تحتلها فرنسا، قام ممثلوها بالاتصال جهارا بقيادة الحركة الوطنية الجزائرية، وهذا ما يعني استثناء الجزائر من المنع، واعتبارها مؤهلة لتكون محل اهتمام واتصال من طرف المسؤولين الأمريكيين.<sup>(73)</sup>

وإذا كانت بعض الكتابات، تؤكد بأن الولايات المتحدة الأمريكية، حاولت بكل قوة أن يكون لها تواجد بالجزائر، فعملت إلى تقديم صورة مشوهة عن الجنرال ديغول وجماعته لدى الجزائريين، بغرض زيادة الهوة بينهما، والتقليل من التأثير الديغولي على مجتمع الأهالي (الجزائريين).<sup>(74)</sup>

فإن بعض المؤرخين، ومنهم أجرون الذي عاد إلى الوثائق الأمريكية والفرنسية المتعلقة بالموضوع، يذهب إلى التأكيد على أن تأثير الأمريكيين على الأهالي كان محدودا، وبالتالي فإن التأثير والتأثر بين الطرفين، أي الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الوطنية الجزائرية، محدود هو الآخر.<sup>(75)</sup>

### 3.3 - سياسة الحلفاء بعد الإنزال:

تذهب بعض الكتابات و خاصة الفرنسية منها إلى أن الإنزال الأنكلو أمريكي فوق أرض الجزائر يوم الثامن نوفمبر 1942، كان له الأثر الواضح على مجريات القضية الجزائرية، لأن فرنسا لم تعد لوحدها في الخط، وأن فرحات عباس، كان يأمل في أن تتحكم الولايات المتحدة الأمريكية في مصير العالم، ولذلك سعى إلى عقد لقاءات مع القادة الأمريكيين المسؤولين عن الإنزال كي يجس نبضهم، ومن ثمة يقرر ما يمكن عمله من أجل الجزائر.<sup>(76)</sup>

في الحين تقف مصادر أخرى، ومنها الفرنسية كذلك، عند الإنزال معتبرة إياه احتلالا أمريكيا للمنطقة، مؤكدة أن ذلك قد لعب دورا بارزا في تطور الأحداث في الجزائر خلال سنتي 1942 و1944 وذلك بواسطة حملته الدعائية وقوته وقيادته للعمليات،<sup>(77)</sup> وأن تساهل الحكومة الفرنسية دفع بالجزائريين إلى التحرك بعد الإنزال، خاصة بعد اعتقادهم أنهم سيلقون الدعم من الأمريكيين لقضيتهم، وهو ما يدعهم -بحسب دوسريني- إلى التفكير في رمي الفرنسيين في البحر.<sup>(78)</sup>

وهنا يذكر أجرون، أن الجزائريين بعدما اكتشفوا القوة الأمريكية غداة الإنزال، عرفوا بعدها الدبلوماسيين الأمريكيين، الذين بدا أنهم يحملون فكرة تصفية الاستعمار ويؤمنون بها،<sup>(79)</sup> وهو ما جعل فرحات عباس يعقد الأمل في البداية على الحلفاء، لأنهم يمثلون الأمل في التحرر من خلال تطبيق مبادئ ميثاق الأطلسي،<sup>(80)</sup> وقبل أن يباشر لقاءه مع قيادة الحلفاء بالجزائر، أجرى مشاورات مع القيادات التي لم يطلها الاعتقال من حزب الشعب، يتقدمهم الأمين دباغين لمناقشة

الشروط التي يمكن أن يضعها الجزائريون، مقابل دخولهم الحرب إلى جانب الحلفاء.<sup>(81)</sup>

وإذا كان هدف فرحات عباس، ومن خلفه الحركة الوطنية، هو التأثير في الموقف الأمريكي، ودفعه إلى الإيمان بضرورة تخليص الجزائر من الاحتلال الفرنسي، من خلال تطبيق بنود ميثاق الأطلسي<sup>(82)</sup>، فإن بعض المصادر الفرنسية تعتقد أن الممثل الشخصي للرئيس روزفلت، وهو روبرت مورفي، قد سارع عباس إلى الاتصال بالأوساط الوطنية الجزائرية، و أن يمارس عليها تأثيره، وأن هذا التأثير على ممثلي النخبة المسلمة، وإن كان غير واضح أحيانا، إلا أنه وقع بالتأكيد.<sup>(83)</sup>

لكن هذه المصادر التي تطلق الأحكام الجزافية، ومن دون أن تقدم الأدلة على ما تدعي، وغضت الطرف عن الموقف الأمريكي الرسمي المعلن، حول الجزائر خصوصا وشمال إفريقيا عموما، كان يقوم على أساس احترام السيادة الفرنسية في هذه البلدان، وهو ما يعني: أولا، عدم الاعتراف الرسمي بالحركة الوطنية الجزائرية، وثانيا، أن الاهتمام الأمريكي منصب حول وضع فرنسا والفرنسيين لا حول الجزائر والجزائريين.<sup>(84)</sup>

غير أن ذلك لم يمنع الأمريكيين من التواصل مع قيادات الحركة الوطنية حتى قبل الإنزال، إذ يذكر المؤرخ سعد الله، أن المصادر الأمريكية أكدت أن المبادر بالاتصال هو فرحات عباس، الذي أجرى عدة لقاءات مع مورفي في مكتب هذا الأخير، كان آخرها يوم 27 أكتوبر 1942، وبعد هذا اللقاء الذي لم يتوقعه مورفي، ولم يكن باستدعاء منه، أكد أن فرحات عباس، وطني عربي جزائري متحمس وأن

حركته بمقدورها أن تسبب مصاعب شاقة أمام نزول قوات الحلفاء لو استعملها.<sup>(85)</sup>

وبرأي المؤرخ الفرنسي أجرون، أن اتصالات الحركة الوطنية بالحلفاء، قد بدأت مباشرة بعد الإنزال.<sup>(86)</sup> وتكثفت هذه المحادثات خصوصا مع مورفي، الذي استقبل فرحات عباس عدة مرات،<sup>(87)</sup> ويبدو أن هذه الاتصالات، هي التي دفعت بشكل كبير بالسيد عباس إلى كتابة مذكرة باسم ممثلي المسلمين يوم 20 ديسمبر 1942، تحمل دعوة لإصلاح الأوضاع في الجزائر، وجهت إلى السلطات الفرنسية الرسمية إلى جانب الحلفاء، وهدفه إعطاء بعد دولي للقضية الجزائرية.<sup>(88)</sup>

وتذكر غولد زيغر، أن فرحات عباس لم يكن وحده من استغل هذا الظرف الدولي الجديد، بل أن الوطنيين المطاردين،<sup>(89)</sup> الذين كانوا في شبه هدنة مع فرنسا المنهزمة، تأثروا بنزول الأمريكيين، وأن هذا الإنزال أحدث مدًا وطنيا وشعبيا لدى الجزائريين، وتستدل فيما ذهبت إليه، بأن الشعب الجزائري قام باحتضان ورعاية الكوادر المتبقية من الأحزاب الجزائرية القديمة.<sup>(90)</sup>

وتأتي هذه الرغبة والوثبة في نفس الوقت، ليس فقط عند حدوث الإنزال وحسب، بل لأن الأمريكيين بعثوا الأمل من جديد في نفوس الجزائريين، لأنهم يدعون مبدئيا إلى فكرة تقرير المصير وتصفية الاستعمار، وأنهم قاموا بتوزيع مليون نسخة من ميثاق الأطلسي، الذي يتضمن مبادئهم وأفكارهم، بعدما تمت ترجمته إلى اللغة العربية، وذلك عن طريق مكتيههما بالجزائر العاصمة ووهران.<sup>(91)</sup>

### 3. – سياسة دارلان وجيرو في الجزائر (نوفمبر 1942 – ماي 1943):

بعد نزول الحلفاء و بعدما خلت ساحة الجزائر إلى الأدميرال دارلان والجنرال جيرو، قام الرجلان بإجراءات عديدة ضد المعارضين لسياستهما سواء من الجزائريين أو من الفرنسيين وخاصة أنصار الجنرال ديغول، واحتفظا بالإدارة التي ورثاها عن سلطة فيشي، وأصدرا الأوامر باسم الماريشال بيتان، مؤكدين في العديد من المرات وبحسب جاك سوستيل السياسي الفرنسي المعاصر والفاعل في تلك المرحلة وما بعدها، فإن أن ولاء الرجلين كان بالأساس لسلطة فيشي<sup>(92)</sup>.

ولعل أهم خطوة قامت بها السلطة الجديدة فالأدميرال دارلان وقع مباشرة بعد الإنزال، وتحديدًا في الثاني عشر نوفمبر 1942، على اتفاق مع الجنرال الأمريكي كلارك، تتعهد بمقتضاه الولايات المتحدة الأمريكية بالمحافظة على السيادة الفرنسية في منطقة الشمال الإفريقي، كما يسمح هذا الاتفاق للفرنسيين باستعمال القوة ضد ما قد يروونه مهددا لمصالحهم في المنطقة.<sup>(93)</sup>

من جهته وفي إطار العمل على تحقيق ذات الأهداف الرامية للمحافظة على الحقوق والامتيازات الفرنسية في الجزائر، تمكن الجنرال جيرو من أن يفتك من حلفاءه الأمريكيين، وعن طريق ممثلهم في الجزائر السيد روبرت مورفي، ضمانات وتعهدات منهم، تضمن وتؤكد بقاء السيادة الفرنسية على جميع أراضي التي تواجدت فيها فرنسا بما في ذلك الجزائر.<sup>(94)</sup>

### 3.4.1 - تجاه الجزائريين:

كما سبق الذكر فقد بنت السلطة الفرنسية الجديدة بقيادة الثنائي دارلان وجيرو في الجزائر، برفض مناقشة أوضاع الجزائريين جملة وتفصيلا، مؤكداً على أن الوقت للحرب وتحرير فرنسا لا لمناقشة الإصلاحات في الجزائر، وقد سبق للرجلين أن اتفقا مع قيادة الحلفاء والولايات المتحدة الأمريكية تحديداً، على بقاء المصالح الفرنسية في الجزائر دون مساس.

هكذا إذن وبمساعدة الحلفاء، قامت السياسة الفرنسية على عدم الاعتراف للجزائريين بأي من حقوقهم المادية والمعنوية، حتى أن السجناء السياسيين الجزائريين الذين اعتقلوا قبل وأثناء سلطة فيشي، (أي ما بين سنتي 1939 و1942)، لم يطلق سرحهم على عكس السجناء الشيوعيين.<sup>(95)</sup>

ومن جهته صرح الحاكم العام للجزائر حينها السيد شاتيل، بأن الحرب وكسبها هي الهدف الوحيد للفرنسيين، وأن الحديث عن السياسة أو الإصلاحات سيكون بعد استرجاع فرنسا ونهاية القتال، وفي نفس الاتجاه ذهب الرجل الأول في الجزائر الأدميرال دارلان، رافضاً البتة مناقشة وضعية الجزائريين بحجة عدم التفكير سوى في الحرب.<sup>(96)</sup>

وفي غمرة الأوضاع المضطربة في الجزائر حاول القائد الجديد للجزائر الأدميرال دارلان أن يتجاوز قيادة الحركة الوطنية ويتوجه إلى عموم الشعب الجزائري في نداء موجه إليهم وبتوقيعه في الحادي عشر ديسمبر 1942، موضحاً لهم أن فرنسا تخوض في هذا الوقت حرباً، وهي في حاجة إلى مساعدتهم

ومساندتهم، وأنها بعد ذلك لن تتخلى عنهم عن واجباتها نحوهم مثلما كانت تفعل دائماً.<sup>(97)</sup>

وفي أولى الخطوات المهمة قام الجنرال جيرو يوم التاسع عشر جانفي 1943 بتعيين حاكم عام جديد للجزائر، هو مارسيل بيرتون ( Marcel Peyrouton)،<sup>(98)</sup> والذي كان مرفوضا من طرف الجنرال ديغول وأنصاره، نظرا لماضيه ضدهم، وقد تولى وزارة للداخلية في حكومة فيشي، كما وقّع على العديد من الإجراءات، المضادة لليهود واعتقال المعارضين للنظام.<sup>(99)</sup>

كما أن الجنرال جيرو الذي أصبح القائد الأعلى لفرنسا في الجزائر بعد مقتل دارلان في نهاية شهر ديسمبر 1942، حاول قبل هذا التاريخ وبعده أن يخاطب ود الجزائريين ليس من أجل منحهم حتى بعض الإصلاحات ولكن من أجل إقناعهم بمساندة فرنسا في حربها ضد الألمان واسترجاع السيادة الفرنسية، خاصة وأنه متأكد من حبههم وولائهم لفرنسا، على عكس ما يروج له البعض.<sup>(100)</sup>

هذا البعض الذي قصده الجنرال جيرو، لم يكن إلا أقطاب الحركة الوطنية الذين سعوا للاتصال به وفتح باب النقاش معه حول وضع الجزائر والجزائريين، وكانت الفرصة مواتية بعد الرسالة التي توافقت التشكيلات الوطنية الجزائرية عليها في أواخر شهر ديسمبر 1942، وعلى تقديمها للحلفاء، تتضمن ضرورة البحث في وضع الجزائر وتشكيل لجنة من أجل ذلك، وقدم السيد عباس برفقة وفد من القيادات الجزائرية هذه الرسالة للحلفاء باعتبارهم الجهة المسؤولة عن الجزائر، كما التقى ذات الوفد في شهر جانفي 1943 بالجنرال جيرو، وهو الذي قلل من قيمة الوفد وما يحمل، مؤكدا للمتصلين به أنه جاء للحرب لا لممارسة السياسة،

وأنه لا يريد الخوض في الإصلاحات ولكنه يريد جنودا للقتال، كما أن جيرو رفض تسليم الرسالة لأنها بحسبه موجهة للجهات المسؤولة عن الجزائر وليست موجهة للقيادة الفرنسية.<sup>(101)</sup>

لقد كانت العلاقة بين الحركة الوطنية والسلطة الفرنسية الجديدة بقيادة الجنرال جيرو، متوترة في غالب الأحيان، وإذا كانت هناك اتصالات أو لقاءات، فإنها عادة ما تكون باردة وجافة، ومن ذلك اللقاء الذي جمع قيادات جزائرية بالحاكم العام للجزائر الموالي للجنرال جيرو، وهو السيد بيرتون يوم الواحد والثلاثين مارس 1943، عندما قدموا إليه نسخة من بيان الشعب الجزائري التي أعدها في مطلع شهر فيفري من السنة نفسها، وقد تضمن ذلك البيان مطالبة السلطة الفرنسية القيام بإصلاحات عميقة في الجزائر ولصالح الجزائريين، تؤدي في النهاية إلى تمكين الشعب الجزائري من استرجاع سيادته، غير أن الحاكم العام الذي تسلم نسخة من البيان طلب من القيادات الجزائرية القيام ببعض التعديلات التي من شأنها صيانة الشرف الفرنسي.<sup>(102)</sup>

وهذه الإجابة الفضفاضة تُعد مهربا حتى من مناقشة المطالب الجريئة للحركة الوطنية الجزائرية، التي يبدو أنها كانت مفاجئة للقيادات للفرنسية نفسها، بما فيهم الجنرال جيرو، والحاكم باسمه في الجزائر السيد بيرتون، ولكي تظهر السلطات الفرنسية بأنها لا تعمل تحت الضغط وتعمل على تجاوز المطالب الوطنية، وقبل أن يعيد القائمون على البيان مراجعته، شكل الحاكم العام في الثالث أفريل من السنة نفسها (بعد ثلاثة أيام من لقاءه مع القيادات الوطنية الجزائرية)، لجنة لدراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الجزائريين، دون التعرض

للجوانب السياسية التي هي أساس المطالب الواردة في البيان، وقد كان الهدف من هذه الإجراءات بحسب الأستاذ المؤرخ أبو القاسم سعد الله، كسب الوقت و محاولة خلق انقسامات داخل الحركة الوطنية، بعد أن تشغل في ما بينها بمناقشة طبيعة هذه اللجنة والجدوى منها.<sup>(103)</sup>

تجدر الإشارة إلى أن السلطات الفرنسية في الجزائر في عهد الجنرال جيرو، كانت تراقب بكثب تحركات الوطنيين الجزائريين مما يدل على قلقها منهم ومن النتائج التي قد تتمخض عن تحركاتهم لصالح القضية الجزائرية، والدليل على ما ندعيه أن أجهزة الاستعلامات الفرنسية قد سجلت حتى مكان وتاريخ تحرير البيان، مؤكدة على أن وثيقة البيان تم تحريرها في العاشر فيفري 1943، وأن الذي قام بتحريرها هو السيد فرحات عباس، ووقع معه على تلك الوثيقة عدد من الوطنيين الجزائريين.<sup>(104)</sup>

كما ذكرت ذات المصالح الأمنية، الجهات التي اتصلت بها القيادات الوطنية الجزائرية وسلمتها نسخ من بيان فيفري، وهي أربع تأتي على رأسها الحكومة العامة بالجزائر وثانيا ممثلي الحلفاء وأرسلت النسخة الثالثة إلى الجنرال ديغول قائد اللجنة الفرنسية للتحرير، الذي كان ما يزال مستقرا حتى تلك الأثناء بالعاصمة الأنكليزية لندن، والنسخة الرابعة والأخيرة تم إرسالها إلى الملكة المصرية.<sup>(105)</sup>

### 3.4.2 - تجاه اليهود:

كان يهود الجزائر من ضمن الفئات المتضررة بسقوط فرنسا في حربها مع ألمانيا في صيف سنة 1941، فقد أصدرت سلطة فيشي أمرا تراجعته فيه عن مرسوم كريميو الذي منحهم حق المواطنة والجنسية الفرنسيين، وهو ما جعلهم دون المستوطنين وفي نفس المرتبة مع الجزائريين، مما دفع بجل قيادتهم إلى دخول العمل السري والتحالف مع المقاومة الفرنسية ضد حكام فرنسا الجدد وحتى نزول الحلفاء.

وبنزول الحلفاء في الجزائر في نوفمبر 1942، بُعث الأمل من جديد في صفوف اليهود الجزائريين، بعد إنزال الحلفاء وكانت آمالهم أن تسعى السلطة الفرنسية الجديدة المستقرة في الجزائر، إلى إلغاء قوانين سلطة فيشي بحقهم، غير أنهم اصطدموا بالرفض المطلق للجنرال جيرو، الذي اعتبر يهود الجزائر مثلهم مثل المسلمين، فهم "أهالي" فرق بينهم الدين فقط.<sup>(106)</sup>

ويعترف جيرو بأن الولايات المتحدة الأمريكية، قد مارست عليه ضغوطا من أجل إعادة العمل بمرسوم كريميو المتعلق باليهود،<sup>(107)</sup> إلا أنه لم يستجيب لهذه الضغوطات، ولأنه لا يرغب في أن يشاركه اليهود أو أنصار الجنرال ديغول السلطة، فقد أراد دمج اليهود في معسكرات للعمال، مما دفع بروبرت مورفي، إلى التدخل لمحاولة ثني جيرو عن هذه الفكرة المستغربة.<sup>(108)</sup> وسواء كانت الرواية التي أوردها أورديوني صحيحة أم ملفقة، فإن الأكيد أن جيرو تخوف من رد فعل الجزائريين والمستوطنين على حد سواء.<sup>(109)</sup>

وأمام سياسة الباب الموصدة حاول قادة اليهود ممارسة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الطلب الذي قدمه أحد أفراد أسرة أبو الخير من مدينة الجزائر إلى الرئيس روزفلت طالبا منه إرجاء تسليح الجيش الفرنسي، الذي يشرف عليه جيرو في هذه الأثناء، حتى يرضخ هذا الأخير لإعادة تطبيق مرسوم كريميو.<sup>(110)</sup>

هكذا إذن أخذ التحرك من أجل إعادة بعث مرسوم كريميو، وتمكين اليهود من حق المواطنة والجنسية الفرنسية بعدا دوليا، وزاد في تدويله أن المؤتمر اليهودي العالمي ساند مطالب يهود الجزائر،<sup>(111)</sup> وأمكن هذا التحرك من اختراق الموقف الفرنسي، الذي أصبح متباينا بين أنصار جيرو، الذين يرفضون إلغاء قوانين فيشي المتعلقة باليهود، وأنصار ديغول الذين يطالبون بإعادة العمل بمرسوم كريميو.<sup>(112)</sup>

ويظهر من خلال الوثائق المتوفرة والوقائع التاريخية أن الجنرال جيرو، لم يشأ إعادة العمل بمرسوم كريميو، ليس من باب الحقد على اليهود أو إضمار الكره لهم أو تحدياً لمشاعرهم و للولايات المتحدة التي كانت مساندة لمطالبهم، بل كان كل خوفه في هذه الأوقات الحرجة التي تمر بها فرنسا، هو إثارة مشاعر السخط لدى الجزائريين المسلمين، وعدم معرفة كيفية رد فعلهم على هذا الإجراء<sup>(113)</sup>.

## الهوامش:

1- لم يظهر في المصادر المتوفرة حتى اليوم أن السلطات الفرنسية منذ اندلاع الحرب الإمبريالية الثانية في الأول من سبتمبر 1939، حتى سقوط فرنسا في شهر جوان 1940، قد تلك السلطات قد تخلت عن وعودها تجاه المستوطنين أو اليهود، بل على العكس تماما كان الطرفان و مثلما ذكرنا يهيمنان على الحياة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

2 - الشهاب، الجزء 04، المجلد 15، عدد شهر ماي. 1939.

3 - نفسه، الجزء 05، المجلد، 15، عدد شهر جوان 1939.

4 - نفسه، الجزء 07، المجلد، 15، عدد شهر أوت

5- نفسه.

6- محمد قنادش، محفوظ قداش، حزب الشعب الجزائري 1937-1939، وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص. 17، 179.

و للتذكير أن جريدتي جمعية العلماء المسلمين، هما البصائر و الشهاب، قد توقتا عن الصدور بمقتضى القانون السالف الذكر، فجريدة البصائر ظهر آخر عدد لها تحت الرقم 180 يحمل تاريخ الخامس و العشرين أوت 1939، أما الشهاب فقد كان آخر عدد لها تحت مسمى الجزء الثامن، المجلد الخامس عشر، في شهر سبتمبر 1939.

7- قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج، 2، 1939-1951، ترجمة أحمد البار، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص، 811. و بن يوسف بن خدة، جنور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010، ص. 118

8- قداش، مرجع سابق، 812، 813، 814. سعد الله، مرجع سابق (2011)، ص. 173؛ عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها الحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945 وحدة الطباعة بالروبية، الجزائر، 1996، ص. ص. 168، 169

9 - أحمد مهساس، الحركة الوطنية في الجزائر 1914-1954، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص. 185

10 – Benjamin stora. Zakia Daoud. Ferhat abbas. Une autre Algérie Ed casbah. Alger. 1995 P 98.

و كذا سعدالله، مرجع سابق (2011)، ص 174، 175.

11- سعدالله، مرجع سابق (2011)، ص. 174.

12- stora. Daoud. OP Cit .P.98.405

13- محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، 1945- 1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001 / 2002، ص. 189+. الملحق رقم ... الذي تشير فيه المصالح الأمنية إلى الوضعية العامة في عمالة قسنطينة بُعيد اندلاع الحرب (نوفمبر 1939) .

14- اسمه الكامل هو فليب بيتان، ماريشال عسكري وسياسي فرنسي، عاش ما بين سنتي 1856-1951، هو من أبرز شخصيات فرنسا في القرن العشرين، تولى عدة مهام عسكرية وسياسية، كان أستاذا بالمدرسة الحربية ما بين سنتي 1901 و 1910، و في هذه المدرسة أشتهر بتربيته على الأكيد على أهمية قوة نيران المدفعية الحربية وطبق هذه النظرية في معركة فردان سنة 1916 ضد الألمان.

تولى ثناء الحرب الامبريالية الأولى 1914-1918، قيادة القوات الفرنسية، و كُلف سنة 1925 بمهمة القضاء على ثورة الريف بالمغرب الأقصى، أسندت له وزارة الحربية عام 1934، ثم سفيرا في اسبانيا سنة 1939 ليستدعى إلي الحكومة في ماي من العام 1940 كلف برئاسة الحكومة في السادس عشر جوان من نفس السنة ليوقع في الثاني والعشرين من نفس الشهر والسنة على وثيقة استسلام بلاده لألمانيا، ويمنح عن طريق البرلمان سلطة تسيير فرنسا المحتلة، وكان عمره إذك أربع وثمانون سنة، رحله الألمان معهم في العشرين أوت 1944 غداة دخول قوات الحلفاء إلى فرنسا، التي عاد إليها في أبريل 1945، حيث قدم للقضاء، الذي حكم عليه بالإعدام، الذي خفف لاحقا إلى السجن المؤبد، و بعد ذلك تم نفيه إلى إحدى الجزر الفرنسية، ليعيش هناك ما تبقى له من العمر . ، لمزيد من المعلومات انظر :

Le petit LAROUSSE ( grand format), Ed. Larousse, Belgique, 1994, p 1589.



- 28- قداش، مرجع سابق، ص، 809، 833. ويوصف، مرجع سابق، ص، 171، 172.
- 29- نفسه، ص. 173، 174.
- 30- قداش، مرجع سابق، ص. 809، 810.
- 31- أنى راي غولديغر، جذور حرب الجزائر 1940-1945، ترجمة وردة لبنان، دار القصة الجزائر 2005، ص. ص. 56، 57، 58.
- 32- سعد الله، (2011) مرجع سابق، ص. 179.
- 33- Jean Lacouture. De gaulle le rebelle 1890-1944, Ed. du Seuil, Paris, 1984.p.654.
- 34- بديدة، مرجع سابق، ص. 104.
- 35 - عن هذه الدعاية أنظر مثلا :
- (صدى وهران)"L' Écho d. Oran" " أعداد: 28 فيفري 1942، +05 +06+13+16 مارس 1942.
- 36- سعد الله، (2011) مرجع سابق، ص. 179.
- 37- Lucien Adés. L'aventure Algérienne 1940-1944, Pétain-général De Gaulle, Ed Belfond, Paris, 1997.p. 73.
- 38- للتوسع في هذه النقطة راجع، بديدة، مرجع سابق، ص. ص. 69. 70. 100. 101. 71. 75.
- 39- Paul-Émil Sarasin. La crise Algérienne, Ed. Le cerf, Paris 1949 p 126.
- و أنظر، قداش، مرجع سابق، ص، 812، 813. و كذا بن خدة مصدر سابق، ص. 118.
- 40- Sarasin. op cit .p.127.
- و أنظر، قداش، مرجع سابق، ص. 812، 813. و كذا، بديدة، مرجع سابق، ص. ص. 122، 154، 225.

- 41- سعد الله، (2011) مرجع سابق، ص. ص. 179 . 188 . 189 . 190.
- 42- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، طبع عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص.ص. 136، 137.
- 43- محمد العربي الزبييري، تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء الأول، مطبعة الجيش، الجزائر، 2007، ص. 25
- 44- قداش، مرجع سابق، ص. ص. 805 . 806.
- 45- سعد الله، (2011) مرجع سابق، ص. 188، 189.
- 46- نفسه، ص. 190.
- 47- نفسه، ص. 188.
- 48- Sarasin. op cit .p.151. – Aron. op cit. p.79.
- و أنظر كذا بن خدة مصدر سابق، ص، 130. و سعد الله،(2011) مرجع سابق، ص. 182.
- 49- قداش، مرجع سابق، ص. 821
- 50-Sarasin. op cit .p.151. – Aron. op cit. p.79.
- و أنظر كذا بن خدة مصدر سابق، ص، 130. و سعد الله،(2011) مرجع سابق، ص.182
- 51- سعد الله، (2011) مرجع سابق، ص.181
- 52- قداش، مرجع سابق، ص. 825
- 53- بوحوش، مرجع سابق، ص. 265
- 54- بن خدة مصدر سابق، ص. 118
- 55- لم يطلق سراح القيادات الوطنية ومن بينهم السيد مصالي الحاج والشيخ البشير الإبراهيمي، إلا في سنة 1943، أي بعد تولي الحلفاء للسلطة في الجزائر وتغيير الإدارة الفرنسية.

56- ورغم سياسة المضايقة المادية و المعنوية التي مارستها سلطات فيشي و من يمثلها في الجزائر ضد الجزائريين عموما و قياداتهم الوطنية خصوصا، فإن الشعب الجزائري و قيادته استطاعوا تجاوز هذه المرحلة، و خرجوا بعد مرحلة فيشي أكثر قوة و صلابة و وحدة، مثلما سنتطرق إليه في الصفحات القادمة. و للاطلاع على الحالة المعنوية العامة في الجزائر كما تصورها سلطة فيشي بين سنتي 1940 و 1942 أنظر الملحقين رقم ... اللذان يشيران إلى وضعية جميع السكان في عمالتي وهران و قسنطينة خلال تلك الفترة.

57- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة، فيصل الأحمر، ط، دار المسك، الجزائر، 2010، ص. 129

Eric Roussel., Charles De Gaulle, Ed. Gallimard, Paris 2002. p 58  
-Chamine. La conjuration d'Alger, Ed. Albin Michel, Paris, 251.+  
p.11

59- روبرت مورفي هو سياسي أمريكي من مواليد سنة 1978، متخرج بشهادة من الحقوق، بدأ حياته الدبلوماسية مبكرا و طاف العديد من الدول الأوروبية و الأمريكية =عُن قنصلا أمريكيا لدى نظام فيشي مقره الجزائر ما بين سنتي 1940-1941، و في نهاية 1941 أصبح الممثل الشخصي للرئيس روزفلت في شمال إفريقيا مكلف بالإعداد لإنزال الحلفاء، غادر الجزائر سنة 1944، وتولى بعد ذلك العديد من المهام الدبلوماسية، توفي سنة 1978.

60- غولدزيجر. المصدر السابق، ص. ص. 134-135.

61- مكسيم ويقاند: جنرال فرنسي عاش ما بين 1867 و 1965، كان من القيادات الفرنسية التي شاركت في الحرب الإمبريالية الأولى، ساعد المقاومة البولونية في مواجهة الجيش الأحمر السوفيتي سنة 1920. عين مندوبا ساميا لسوريا سنة 1923 ثم أصبح قائد أركان الجيش الفرنسي سنة 1930، و عند استسلام بلاده لألمانيا صائفة سنة 1940، وضع نفسه في خدمة المارشال بيتان الذي عينه في العام نفسه، مندوبا عاما لفرنسا بشمال إفريقيا مقره الجزائر، غادر الجزائر نهاية سنة 1941 عائدا لبلاده، حيث ألقت عليه القوات الألمانية القبض ليبقي سجينا في ألمانيا من سنة 1942 إلى 1945، حيث أطلق سراحه من طرف الحلفاء الذين سلموه للقيادة الفرنسية الجديدة، و التي قدمته بدورها إلى المحاكمة، ليطلق سراحه سنة 1948 و يكمل باقي حياته في بلاده. أنظر :

- petit Larousse. Op.cit., p. 1757. Alain De Sérigny. L'Echo d'Alger, T1, Presse de Cité, Paris, 1972, p. 87 .

62- غولديغر. المصدر السابق، ص. 135

63- Claude martin. Histoire de L'Algérie française, T2, Ed. Centre Français d'édition et de diffusion, Paris, 1979, p.p. 64-65.

64 - Chamine. Op.cit, p.p. 184-185

65- غولديغر. المصدر السابق، ص. 135.

66 - Chamine. Op.cit, p 184-185.

67- دوايت دافيد أيزنهاور: عسكري و سياسي أمريكي عاش ما بين 1890-1969 ولد بتكساس أشرف على عملية إنزال الحلفاء في شمال إفريقيا نهاية سنة 1942 ومنها توجه بجيشه نحو أوروبا: إيطاليا سنة 1943 و النورمندي سنة 1944، وقاد الحلفاء إلى نهاية الحرب في ماي 1945، عُين سنة 1950 على رأس قوات الحلف الأطلسي، فاز بمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لعهدتين من سنة 1953 إلى سنة 1961. أنظر :

- PETIT LAROUSSE. Op.cit, p. 1301.1301

68- CHAMINE. Op.cit, p 11.

69- Ibid. p 25

70- Jaques SOUSTELLE. Envers et Contre tout. De Londres à Alger Souvenirs de documents Sur la France libre 1940/1942.T 1.Ed. Robert Laffont. Paris.1947, p 76-77.

71- Julien op cit, p 244-245

72 - Ibid.

73 - Chamine. Op.cit, p 145.

74 -Hervé Ronzyè. Gaullisme ou Gaulchévisme, Ed. Godefroy de Bouillon, Paris, 1995, P. 76-77.

75 – Charles–Robert Ageron, Histoire de l’Algérie contemporaine, T2, Ed. PUF, Paris, 1979 , p. 559.

76– Martin Claude. Histoire de l’Algérie française, T2, Ed. Centre Français d’édition et de diffusion, Paris, 1979 , p 72.+

– Benjamin Stora – Zakya daoud. Ferhat Abbas Une autre Algérie, Ed. Casbah, Alger, 1995. , p 89.

77 – Stora– daoud Op.cit., p 11.

78– غولدزيفر. المصدر السابق، ص. 148

79 – Alain.De Sérigny L’Echo d’Alger, T2, Presse de la Cité, Paris 1975. T2, Op.cit, p 14.

80 –Ageron. Op.cit, p 92.

81– Ferhat Abbas. La nuit coloniale, Ed. René Julliard, Paris 1962, p 139;+ Stora ;Daoud. Op.cit, p 115;+ Julien. Op.cit, p 244.

82– الميثاق الأطلسي، أو وثيقة الأطلنطي، هي عبارة عن بيان وقعه قادة الحلفاء (الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا)، في الثاني عشر أوت 1941، مما جاء فيه ضمانهم بعد الانتصار في الحرب على دول المحور بقيادة ألمانيا، حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتأكيدا على ما جاء في هذه الوثيقة، أكد الرئيس الأمريكي روزفيلت في إحدى تصريحاته باسم الحلفاء، على أن حق الشعوب الكبيرة منها و الصغيرة في تقرير مصيرها سيكون محترما في العهد الجديد. أنظر مثلا، عامر رخيطة، 08 ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، طبع ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1997، ص.37

83– Abbas. Op.cit, p 204.

84 – Edmond Jouhaud. Ce que je n’ai pas dit, Ed Fayard, Paris 1977, p 404 ; Julien. Op.cit, p 244.

85– أبو القاسم سعد الله. الحركة الوطنية الجزائرية 1930–1945، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992. المرجع السابق، ص. 195

87-Ageron. Op.cit, p 92

88-Julien. Op.cit, p 244 ; Martin. Op.cit, p 75.

89- Roger Le Tourneau. Évolution politique du Nord Musulmane  
1920-1961, Ed. Armand Colin, Paris, 1962, p 338.

90- يبدو أن الكاتبة غولد زيغر تقصد بهم عناصر حزب الشعب الجزائري.

91- غولد زيغر. المصدر السابق، ص 147. وإذا كانت كل المصادر لا تتكر تأثر الجزائريين بإنزال الحلفاء، و إن كانت تختلف في نسبة هذا التأثير، فإنها تقر بأن الحركة الوطنية بمختلف تشكيلاتها، لم تكن لا في هدنة و لا في شبه هدنة مع فرنسا، كما تذهب إليه غولد زيغر، بل حاولت جاهدة استغلال الظرف للمطالبة باسترجاع السيادة الوطنية، و لا أدل على ذلك ما قامت به حركة أحباب البيان والحرية و حزب الشعب خلال هذه الفترة.

92- Soustelle. Envers, T1, Op.cit.p.443.

93- سعد الله، (2011) مرجع سابق، ص. 199.

94-Jacques Jurquet. La révolution nationale Algérienne et le parti communiste Français, T3, Ed. du Centenaire, Paris, 1979, p 89

95- Aron. op cit. p.81

96- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ج 2 1951/1939، ترجمة أحمد بن البار، دار الأمة، الجزائر 2008، ص. 853

97- André Nouschi. La Naissance du Nationalism algérien (1914/1954).Paris.1962.p 132

98 - مارسيل بيروتون: سياسي فرنسي من مواليد باريس 02 جويلية 1987، شغل العديد من المهام والمسؤوليات الإدارية والسياسية، تولى الأمانة العامة للحكومة العامة بالجزائر بين سنتي 1931-1933 ثم مقيما عاما بالمغرب سنة 1933 ثم مقيما عاما بتونس لفترتين 1933-1936 ثم 1940، أصبح وزيرا للداخلية في حكومة فيشي سنة 1940، ثم سفيرا في الأرجنتين، التحق بالجزائر في أبريل 1942 و انظم إلى جيرو الذي عينه حاكما عاما يوم 19 جانفي

1943، و بقي في منصبه إلى 01 جوان 1943 حيث قدم استقالته إلى الجنرال ديغول الذي أودعه السجن و مكث فيه إلى غاية سنة 1948، ابتعد عن السياسة إلى غاية وفاته في 06 نوفمبر 1983. أنظر:

Dictionnaire historique de la vie politique Française au 20em siècle, sous la direction de Jean François Sirinelli, Ed. PUF, Paris, 1995. , p 887-888.

99- غولديغر. المصدر السابق، ص. 142

100- قداش، مرجع سابق، ص. 853.

101- Aron. op cit. p.81+ Julien. op cit. p.283.

و كذلك، قداش مرجع سابق، ص. ص. 852، 853. و مهساس، مصدر سابق، ص. 192، 193.

102- الزبيري، مرجع سابق، ص. 36.

103- سعد الله (2011)، مرجع سابق، ص. 208.

104- A.O.M. Fonds GGA, Séries : 9h/51.

105- A.O.M. Fonds GGA, Séries : 9h/45.

106- Henri Giraud. Un seul but, La victoire d'Alger 1942-1944 Ed. Julliard, Paris, 1949. p 30.

107- Ibid. p 122.

108- هذا الكلام يورده أورديوني في كتابه، دون أن يذكر مصادر معلوماته. أنظر:

Pierre.Ordioni Tout commence à Alger 1940-1944, Ed. Stock, Paris, 1972. pp 458-459.

- و الغريب أن جيرو، و الذي يعترف بالضغط الأمريكية عليه، لا يشير لمثل هذه المعلومات، في الوقت يؤكد أن له صلات قوية باليهود، و له صداقات من هذه الطائفة، و منهم شخص السياسي المعروف بقسنطينة. و الجزائر، روني مايير. أنظر: Giraud. Op.cit, p

109- لكن جيرو أكد في أشهر خطاب له، يوم 14 مارس 1943، على اعتبار قوانين فيشي باطلة وهو ما يعني عودة العمل بمرسوم كريميو لليهود، إلا أن ذلك لم يتم. أنظر :- غولديغر. المصدر السابق، ص. ص. 179-180.

110 -Ordioni. Op.cit, p. 463

111 - غولديغر. المصدر السابق، ص. 180

112 - نفسه.

113- سعد الله،(2011) مرجع سابق، ص، 203. أنظر كذلك الملحق الذي يتضمن تقريرا عاما عن حالة كل سكان الجزائر (مقاطعة قسنطينة) بعيد نزول الحلفاء. مؤرخ في شهر نوفمبر 1942.

# الفصل الثالث

سياسة الجنرال ديغول في الجزائر

بين 1943 م — 1945 م



نتطرق في هذا الفصل إلى السياسة الفرنسية في الجزائر في عهد الجنرال ديغول، الذي تولى السلطة الفعلية للمقاومة الفرنسية انطلاقاً من أرض الجزائر بداية من شهر جوان 1943، وإلى ما بعد نهاية الحرب الامبريالية الثانية (أي نهاية سنة 1945).

وسيلحظ المتتبع لهذه المرحلة كيف أظهر الزعيم الفرنسي الأقوى والأبرز على الساحة وهو الجنرال ديغول، تعلقه المطلق واللامحدود بالجزائر، ومن ثمة العمل بكل جد وقوة حتى يحافظ عليها تابعة لفرنسا، وسرعان ما كشف عن سياسته تجاهها وتجاه قاطنيتها، مكرساً سياسة تهميش أصحاب الأرض معلياً من شأن اليهود والمستوطنين.

وإذا كانت مشاعر ورغبات الجنرال ديغول ومن كان معه، معلنة وغير خافية تجاه الجزائريين وأرضهم، فإن سياسته تجاه فئتي اليهود والمستوطنين، خضعت لمكاييل مختلفة، فقد استأثر هؤلاء في عهده بالسلطة والإدارة والاقتصاد وباقي الامتيازات الاجتماعية والتربوية والثقافية وغيرها.

وبمقابل ما أعطى الجنرال ديغول من امتيازات لهاتين الطائفتين، عمل على صد الأبواب أمام مطالب الجزائريين، رافضاً مناقشة أي شأن من شؤونهم، أو منحهم بعض الامتيازات والصلاحيات، غير آبه بالأمهم وآمالهم، مؤكداً على أن الجزائريين أقل شأنًا من أن ينالوا بعض الحقوق المادية والمعنوية، فما بالك بحقوقهم في استرجاع سيادتهم وحريرتهم، وهم ما جعل هذه الفترة من أقسى الفترات عليهم، كانت خاتمها ما حدث لهم في شهر ماي 1945 وما بعده.

وأمام تصلب الحركة الوطنية الجزائرية في مطالبتها، خلال مرحلة الحرب عموماً وخلال سلطة ديغول خصوصاً، وتمكن هذه التشكيلات الوطنية من التوحد في حركة أحباب البيان والحرية، وحتى لا يظهر الجنرال ديغول بالمتغرس والمتصلب أو الدكتاتور الذي لا يُراجع موقفه وأفكاره أو يتراجع، خاصة تلك المتعلقة بالجزائريين، فقد عرض على هؤلاء وقيادتهم مشاريعه الإصلاحية، التي لا تعدو أن تكون شكلية لأنها في نهاية المطاف لا تنقص أو تقلل مما أعطي لليهود والمستوطنين، وتُبقي عليهم سكاناً من الدرجة الثانية، وإذا كانت قريحة الجنرال ديغول جادت على الجزائريين بمجرد إصلاحات شكلية فهل كان يمكنه أو حتى يفكر في منحهم حق تقرير المصير وهو مطلبهم الأساس؟

## 1 – أهمية الجزائر عند ديغول:

تدل الوقائع والمعطيات التاريخية، من شهادات حية صادرة عن من ديغول<sup>(1)</sup> نفسه أو المقربين من أو المعادين له، أو من الكثير من معاصريه، أو تلك المستنبطة من الوثائق الرسمية الفرنسية وغير الفرنسية، يتبين أن الجنرال ديغول قد بنى رؤية واضحة لا يكتنفها الغموض حول الجزائر، فهذه الأخيرة لها مكانتها الخاصة لدى الفرنسيين عموماً وديغول وحركته خصوصاً، وما كان يراود خلداهم لحظة واحدة أن تتخلى عنها فرنسا مهما كانت الدواعي والظروف، فالجزائر لا يمكن الاستغناء عنها أو التسليم فيها لأنها باختصار كما يرى ديغول، ملكية خاصة بالفرنسيين دون سواهم<sup>(2)</sup>.

فالجزائر بحسب غالبية الفرنسيين، تحتل أهمية كبرى، في حياتهم، وما رسخ في قناعاتهم هذه وزيادة تمسكهم بها، أن عاصمتها (الجزائر العاصمة) كانت

عاصمة بلادهم العملية والفعلية أثناء فترة الحرب الامبريالية الثانية (1945/1939)، وهو ما يقر به مثلا لوسيان أداس (L.Ades)، عندما ذكر في كتابه "المغامرة الجزائرية" بأن الجزائر العاصمة كانت العاصمة الحقيقية لكل إفريقيا الشمالية وأنها المدينة الثالثة في فرنسا من الأهمية بعد كل من باريس ومرسيليا،<sup>(03)</sup> ويذهب المؤلف إلى أبعد من ذلك عندما يؤكد بكل جرأة ووضوح أن الجزائر كانت هي فرنسا<sup>(04)</sup>.

إن تعلق الفرنسيين بالجزائر لا نقاش فيه، إذ يؤكد ديغول بأن الجزائر شيء آخر بالنسبة لفرنسا، إلى درجة أنها تختلف عن بقية البلدان التي تقع تحت الاحتلال الفرنسي، مبينا أنها تختلف عن بقية البلدان التي تقع تحت الاحتلال الفرنسي، مبينا أنها تكتسي من الأهمية بحيث لا يمكن لأي فرنسي حر وأصيل أن يخالجه التفكير في التنازل عنها أو تركها تقرر مصيرها، ولقد أقر في مذكراته جزء التجديد، بهذه الحقيقة مسجلا بالحرف الواحد أن "الجزائر تحتل في حياتنا اليومية أهمية لا مجال للموازاة بينها بين بقية البلدان التابعة لنا".<sup>(05)</sup>

إن ديغول مدرك أيما إدراك لأهمية الجزائر ودور الجزائريين الذين أجبرتهم القوانين الفرنسية على خدمة فرنسا والفرنسيين عندما تحل بهؤلاء الكوارث والحروب، ومن ثمة فإن الجزائر مثلها مثل تونس والمغرب، كانت خزانا من المقاتلين، تستنجد به فرنسا ساعة تشاء، لقد كان في الإمكان " أخذ جنود قدر ما يراد من السكان الأصليين في الجزائر والمغرب وتونس..."<sup>(06)</sup>

ولا يتوقف الأمر عند كون الجزائريين خزانا بشريا تستغيث بهم فرنسا في كل حروبها، بل الأكثر من ذلك والأهم أن الجزائر عززت بشكل كبير الموقف

الفرنسي في إفريقيا والبحر المتوسط، ومنها كانت نقطة الانطلاق لتسلل الفرنسيين وسيطرتهم على تونس والمغرب والصحراء، وبالمختصر الذي ذكرته شامين، "إنها الجزائر التي خرجت منها المقاومة والمؤسسات الفرنسية خلال أشهر"<sup>(07)</sup>.

كما أن الجزائر كانت مطلع الأربعينات من القرن العشرين عاصمة الحلفاء، ومنها جمع الفرنسيون وحلفاؤهم الإمكانيات المادية والمعنوية، التي كانت سببا في انتصار الحلفاء على خصومهم من دول المحور فضلا عن جملة من الدواعي الأخرى التي يرى ديغول، أنها كانت تحمل الشعب الفرنسي أن يعد امتلاك الجزائر أمرا مفيدا ومستحقا،<sup>(08)</sup> وكيف لا يتعلق ديغول بالجزائر، وهو الذي يقدر حق القدر ما قام به أسلافه من أجل احتلالها السيطرة على خيراتها مؤكدا أن كل الفرنسيين فرحين فخورين بعدما آل أمر الجزائر إليهم " فقد غمرنا الفرحة لأننا أصبحنا سادة أرض كلفتنا تضحيات كثيرة...."<sup>(09)</sup>

لقد ألحقت القوانين الفرنسية المختلفة أرض الجزائر بفرنسا، فاصلة بشكل لا يقبل النقاش في هذا الموضوع، وعليه أكد كل القادة الفرنسيين حق بلادهم التاريخي والمطلق في الجزائر، وها هو القائد الفرنسي الجنرال كاترو الذي تولى الحكومة العامة في الجزائر بأمر من ديغول سنة 1943، والمعروف بنزعته الديغولية يؤكد بملء فيه أن "الجزائر ليست مستوطنة وحسب، إنها أرض فرنسية بكل ما تحمل الكلمة من معنى السيادة، إنها جزء من فرنسا في البحر المتوسط، إنها جزء لا يتجزأ من فرنسا"<sup>(10)</sup>.

هذه رؤية الجنرال باختصار ديغول للجزائر، والتي كانت تعبر عن قناعة وإيمان قطاع واسع من الفرنسيين، المتأكدين من أن ديغول لن يسلم في الجزائر،

تحت أي ظرف كان وأنه بغموض مواقفه- خلال فترة حكم سنوات الأربعينات - أوصد الباب في وجه كل الأفكار الداعية للاستقلال أو حتى الحكم الذاتي ورفض كل إمكانية للانفصال عن كتلة الإمبراطورية.<sup>(11)</sup>

وتجدر الإشارة في الأخير ونحن نعالج، سياسة الجنرال ديغول في الجزائر ما بين سنتي 1943 و1945، أن هذا الأخير قد دخل في صراع مرير مع محور الحلفاء وعلى وجه التحديد مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية سنة 1942 وإلى غاية خروجه من السلطة، متهما الأمريكيين بمحاولة إبعاده من قيادة المقاومة الفرنسية، لأنه كان يعتقد في نفسه الشخصية الوحيد التي تستطيع أن تقف في وجه الطموحات والأطماع الأمريكية في الجزائر، وهي النية التي أكد ديغول أنها قد ظهرت لدى الأمريكيين منذ وقت مبكر للحرب، ولهذا السبب أقامت الولايات المتحدة علاقات طبيعية مع حكومة فيشي، كاشفا على استعداده لفعل كل شيء، حتى يبعد الطموح الأمريكي عن الجزائر واعتبار هذه الأخيرة شأن فرنسي خالص.

## 2 - سيطرة ديغول على الوضع في الجزائر جوان 1943 :

شكل يوم الثلاثين من شهر ماي 1943، وهو يوم مجيء ديغول إلى الجزائر، لحظة حاسمة في تاريخ الديغولية، خصوصا وتاريخ فرنسا المعاصر عموما، فالحركة الديغولية كان عليها أن تبرهن على قدرتها الفائقة على تجنيد الفرنسيين من خلفها و ثمة مقدرتها على الإعداد لتحرير فرنسا، أو أن ينكشف عجزها، وتبقى أسيرة الواقع المعقد والصعب على الأرض، الذي يصعب معه التكهن بالمستقبل خاصة وأن ديغول وعلى حد تعبيره، وجد نفسه محروما من كل الوسائل والأدوات التي تمكنه من أن يبسط نفوذه في الجزائر، على عكس جيرو القائد الأعلى المدني

والعسكري، الذي باتت تحت سلطته الصحافة والإذاعة والدرك والموظفون يضاف إليهم دعم الحلفاء.<sup>(12)</sup>

أمام هذا الوضع الصعب، و الذي كان يدركه ديغول جيدا، لم يكن أمامه إلا المناورة على منصب الحاكم العام، لأن التمكن من الاستحواذ على هذا المنصب سيفتح له الأبواب والآفاق نحو تحقيق المزيد من المكاسب، وكانت نقطة الارتكاز التي اعتمد عليها، هي القدرة التفاوضية لكاترو، الذي استقر في الجزائر منذ شهر مارس، والذي تمكن في نهاية شهر أفريل 1943 من إقناع الحاكم العام للجزائر السيد بيروتون، من ضرورة تقديم استقالته يوم يتحقق الاتفاق بين جيرو وديغول، و أبدى الحاكم العام استعداداه للتنازل عن مهامه في حال تم ذلك الاتفاق.<sup>(13)</sup>

هذه المعطيات المهمة، أبلغ بها كاترو قائده ديغول، في رسالة بتاريخ السادس والعشرين أفريل 1943، كاشفا عن النية التي أبداهها بيروتون حول رغبته في الخدمة في جيش ديغول بعد استقالته من منصبه،<sup>(14)</sup> وهذه المعطيات هي نفسها التي يوردها ديغول في مذكراته.<sup>(15)</sup>

وسجل ديغول أولى نقاطه في الجزائر، عندما وفي بيروتون بوعدده وقدم له الاستقالة يوم الفاتح جوان،<sup>(16)</sup> وهي الاستقالة التي وافق عليها ديغول بسرعة ودون علم جيرو، وعين بدله بنفس سرعة القبول، صديقه كاترو حاكما عاما جديدا للجزائر.<sup>(17)</sup>

وقد أثارت هذه الاستقالة والطريقة التي تمت بها حفيظة جيرو، الذي لم تصله النسخة الثانية من رسالة استقالة بيروتون في نفس الوقت مع ديغول، مما

دفعه يوم الثاني جوان إلى بعث رسالة شديدة اللهجة إلى ديغول يتهمه فيها بالدكتاتورية والعمل على طرد رجال جديرين بالثقة من مناصبهم وأرقت الرسالة بإجراءات ميدانية القصد منها محاصرة ديغول وتضييق الخناق عليه.<sup>(18)</sup>

ويدرج بعض المعاصرين للأحداث، التي جرت في تلك الفترة، ومنها استقالة الحاكم العام والكيفية التي تمت بها، ضمن المؤامرات الديغولية ويتهمون بشكل أو بآخر الجنرال ديغول وأنصاره بالمسؤولية عن عدم وصول النسخة الثانية من الاستقالة في نفس التوقيت للجنرال جيرو، والهدف من هذا العمل هو وضع جيرو في الزاوية، خاصة بعدما تم إبلاغه بالخطوة التي قام بها بيروتون من طرف ديغول، الذي سبق هذا الإخطار بتعيين البديل عن بيروتون، وبذلك وجد جيرو نفسه أمام الأمر الواقع.<sup>(19)</sup>

سياسة الأمر الواقع التي فرضها ديغول على جيرو، لم تتوقف عند هذا الحد بل استطاع بحنكته السياسية أن يجره في الثالث جوان 1943، إلى أن عقد اتفاق مشترك، يتم بمقتضاه تشكيل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، يكونا قائديها معا وفي هذا اليوم وباسم هذه اللجنة تم رسميا قبول استقالة بيروتون، وتعين كاترو حاكما عاما للجزائر بصفة رسمية.<sup>(20)</sup>

ويمكننا أن نؤكد، أن النقطة المحورية في المسيرة الديغولية، كانت تمكّنها من منصب الحاكم العام للجزائر، وما يعنيه ذلك سياسيا ومعنويا وماديا، وهي تدرج ضمن الأهمية التي تحظى بها الجزائر، التي يذهب الكثيرون إلى أنها شكلت منعطفا آخر في مسيرة ديغول والديغولية بعد استقراره فيها،<sup>(21)</sup> وأن ديغول مدان

للجزائر العاصمة التي انطلق منها لتحرير فرنسا، بعدما أصبحت عمليا وواقعا  
عاصمة فرنسا أثناء الحرب.<sup>(22)</sup>

### 3- سياسة ديغول في الجزائر على أرض الواقع:

عندما حل الجنرال ديغول بالجزائر، كان على معرفة جيدة بواقعها  
ومكوناتها، وكان يحمل مجموعة أفكار عن كيفية التعامل معها، ويأتي على رأس  
هذه الأفكار ضرورة المحافظة على الجزائر أرضا فرنسية ومهما كان الثمن، وثم رد  
الجميل للذين وقفوا مع حركته المقاومة خاصة اليهود، ومحاولة استمالة  
المستوطنين على جانبه وهم الذين ساندوا حكومة فيشي، وذلك عن طريق بسط  
يده إليهم وضع كل المغريات المادية والمعنوية تحت تصرفهم، أما الجزائريون وهم  
أصحاب الأرض الحقيقيون والأكثر عددا، فلم يكن أمرهم يعني الكثير لديغول  
وأعوانه، من غير أنهم يجب أن يعلنوا ولائهم المطلق لفرنسا دون قيد أو شرط أو  
مطالبة، وأن عليهم الانتظار إلى تضع الحرب أوزارها، لكي تنظر فرنسا في بعض  
مطالبهم السياسية والاجتماعية والثقافية... ويمكن أن نقسم تلك السياسة المنتهجة  
من طرف الجنرال ديغول على الشكل التالي:

#### 3.1 - سياسة ديغول تجاه اليهود (1943م - 1945م):

شكّل اليهود العنصر الأساسي لحركة الجنرال ديغول في الجزائر فقد  
احتضنوها ورعواها أثناء حكم فيشي، وحتى بعد الإنزال الذي كان دافعا إضافيا  
لهم، كي يزدادوا تعلقا والتحافا بديغول.<sup>(23)</sup>

والسبب الأساسي الذي دفع باليهود إلى معارضة سلطة فيشي، ومؤازرة الحركة الديغولية، يرجع لكون هذه السلطة الجديدة في فرنسا، أقدمت يوم السابع أكتوبر 1940، على إلغاء مرسوم كريميو، الذي منح حق الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين.<sup>(24)</sup>

وهذا ما يعني أن الحركة الديغولية التي يشرف على تطهيرها الكثير من الشخصيات اليهودية، قد وضعت نصب عينيها، تمكين اليهود من حقوقهم السياسية والاقتصادية خاصة، والتي سحبت منهم بمقتضى القرارات المتخذة ضدهم، من طرف سلطة فيشي، كما تعني أن هذه القضية كانت من المشاغل والاهتمامات الأساسية لديغول.<sup>(25)</sup>

ولم يكن الاهتمام الذي أبداه ديغول لهذا الموضوع كافيا لوحده، كي يلغي مباشرة بعد استقراره في الجزائر، قوانين فيشي الخاصة باليهود وقد يرجع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- انشغال ديغول في تثبيت سلطته في الجزائر، وإعطاء هذا الموضوع المصري كل اهتماماته وتفكيره، وحين الفراغ منه واستتباب الأمور بيده يلتفت إلى مواضيع أخرى أولها موضوع اليهود.
- وجود جيرو إلى جانبه كقائد متساو معه، والمعروف أن موقف جيرو معارض لمنح اليهود الجنسية الفرنسية-كما رأينا-.
- التخوف من رد فعل المسلمين الجزائريين في حال إقدامه على ذلك، وهو لم يثبت بعد سلطته، ولم يتخلص أيضا من جيرو أو يقلص من صلاحياته.

• كسب المزيد من الوقت لدفع الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل، ومن ثمة مساومتها في مواقفها منه ومن حركته.

وإذا تتبعنا الموضوع زمنيا، فإنه يتضح لنا أن عددا من المؤرخين الفرنسيين لا يملكون رؤية واضحة عنه، ونحن ذكرنا سابقا بناء على بعض المصادر، أن جيرو قد قلصت صلاحياته بداية من السادس نوفمبر 1943، أي بعد أكثر من نصف شهر من إلغاء مرسوم كريميو، وهناك من يقدم معطيات أخرى، نوشي (Nouschi) على سبيل المثال، يؤكد أن ديغول بعدما تمكن من تحييد جيرو، ثم تقليص صلاحياته وحصرها في المهام العسكرية فقط، قرر باسم اللجنة الفرنسية للتحرير، في العشرين أكتوبر 1943 إعادة العمل بمرسوم كريميو.<sup>(26)</sup>

والأكثر من ذلك، أننا إذا قارنا المعطى الذي قدمه نوشي مع معطى آخر يورده جون لوي بلانش، فإن الذي يظهر لنا هو أن الأمر لا يتعلق بتحييد جيرو فقط، بل نتيجة للتخوف الذي أظهره ديغول لبعض القادة الشيوعيين، الذين التقى بهم بالجزائر في نهاية أوت 1943، وقد طلبوا منه إعادة حقوق المواطنة لليهود، وفي هذا اللقاء أكد ديغول بأن التطبيق العملي لشيء كهذا قد يثير الحساسية، لأن مشكل حقوق اليهود مرتبط بمشكل حقوق المسلمين الجزائريين، وهو ما يعني بحسب بلانش دائما تخوف ديغول من استفزاز الجزائريين بتفضيل اليهود عليهم.<sup>(27)</sup>

وإذا كان اليهود لا يساورهم الشك في نية ديغول، إعادة العمل بمرسوم كريميو بالنسبة إليهم<sup>(28)</sup> فإن الوافد الجديد إلى الجزائر، أراد الرهان على الوقت

حتى تتكشف له الأمور، ولعل أهمها انتظار اتصال الأمريكيين به فيما يتعلق بهذا الموضوع لاعتقاده بأن اللوبي اليهودي بالولايات المتحدة الأمريكية سيضغط على الإدارة الأمريكية من أجل ذلك، ومن ثمة سيتمكن ديغول من جعل موضوع يهود الجزائر، محل مساومة في علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية.<sup>(29)</sup>

وكان توقع ديغول في محله، عندما وعد وزير الخارجية الأمريكية كورديل هول رئيس لجنة العمل اليهودية في أمريكا وأودلف هيلد، بأن مرسوم كريمو سيعاد العمل به لليهود في الجزائر، وقد تحدث هول مع ديغول في الأمر عندما التقى به في الجزائر، قبل استرجاع اليهود للحقوق السياسية و المدنية.<sup>(30)</sup>

ونظرا للعلاقة المتميزة أصلا بين الديغولية واليهود، وبعد أن أصبحت الظروف مواتية، بعد أربعة أشهر ونيف فقط، من تولي ديغول شؤون السلطة في الجزائر، تمكن اليهود من أن يكونوا كباقي المستوطنين، وما هو مختلف فيه بعض الشيء هو الكيفية التي سعاد بها العمل بمرسوم كريمو، ففي الوقت الذي يبين فيه بلانش أن اللجنة الفرنسية اكتفت بمعاينة قانون فيشي القاضي بإلغاء مرسوم كريمو، وقررت أن الإلغاء لن يمدد، وبالتالي فإن هذا المرسوم يكتسب قوة القانون.<sup>(31)</sup>

وفي المقابل لهذا الرأي نجد مراجع أخرى، ترى أن اللجنة الفرنسية أصدرت بشكل مباشر (دون العودة إلى معاينة قانون فيشي)، يوم العشرين أكتوبر 1943، قرارا بإعادة العمل بمرسوم كريمو،<sup>(32)</sup> ويرى المؤرخ سعد الله، أن ديغول أراد تجنب حساسية المسلمين الجزائريين، من خلال تركه للجنة التي أقرت إعادة

العمل بمرسوم كريميو لليهود، أن تقرر ما تراه في مستقبل الأصناف الأخرى للسكان الجزائريين.<sup>(33)</sup>

وهكذا تمت إعادة إدماج اليهود في المواطنة الفرنسية الكاملة، وهو ما دفعهم إلى شكر ديغول على هذه الصنيعة،<sup>(34)</sup> وجعلتهم يصبحون أكثر فأكثر ديغوليين متصلين، يشاركون في النضال السياسي في أواخر 1943.<sup>(35)</sup>

ورغم هذه العلاقة المميزة بين ديغول و يهود الجزائر الذين احتضنوا ودعموا الحركة الديغولية منذ بدايتها الأولى، ورغم استفادتهم من إجراء ديغول القاضي بإعادة العمل بمرسوم كريميو، إلا أنهم أظهروا استياء عميقا وتخوفا مما قد يقع بعد الخطوات التي أعلنها ديغول لصالح بعض الجزائريين في خطابه الذي ألقاه بمدينة قسنطينة يوم الثاني عشر ديسمبر 1943، وأمرية السابع مارس 1944.

### 3.2 - سياسة ديغول تجاه المستوطنين.(1945/1943):<sup>(36)</sup>

نظرا للامتيازات التي حظي بها المستوطنون في عهد حكومة فيشي، والتي سبقت الإشارة إليها، فإن علاقتهم بديغول وحركته لم تكن على ما يرام، وبقيت متوترة في عمومها حتى وقت متأخر من سلطة ديغول، والحقيقة أن معارضة المستوطنين لديغول أو مساندتهم له، لم تحكمها العداوة المطلقة أو الصداقة المطلقة، بل كانت تحكمها المصلحة المطلقة، والخلاف بينهما كان في حقيقته كان شكليا، لأن مصالح الطرفين متقاربة،<sup>(37)</sup> خاصة بعدما تمكن المستوطنون من تكوين لوبي قوي داخل العاصمة باريس، هدفه عرض وجهة نظرهم في الشأن الجزائري،

والأكثر والأهم من ذلك تمكنهم من اختراق صفوف الديغوليين، بعدما كسبوا إلى صفهم محافظ الأمن الشهير "أشياري"<sup>(38)</sup>.

وتجلى هذا الاختراق في شهر ماي 1945، عندما شكلا معا أي (المستوطنون والديغوليون)، قوة ضاربة لمواجهة ثورة الجزائريين وانتفاضتهم على الاحتلال الفرنسي، وبعدها أصبح من غير الممكن السكوت عن المجازر التي ارتكبتها قواته ضد الجزائريين، قرر ديغول تشكيل لجنة للتحقيق فيما جرى بقيادة توبرت، قرر بسرعة التخلي عنها وحلها في 22 ماي 1945،<sup>(39)</sup> وبرأي كلود بايا (C. Paillat) فإن هذا الحل جاء من داخل الجزائر وبفضل ضغط المستوطنين، عن طريق محافظ أمن مدينة قلمة، أشياري.<sup>(40)</sup>

وهو ما أكدت عليه غولدزيغر، عندما بينت أن المستوطنين في صائفة 1945، تمكنوا من حمل حكومة ديغول على مراجعة الإجراءات التي اتخذتها وعلى وجه الخصوص إصلاحات مارس 1944، والأكثر من ذلك أن الحكومة الديغولية قررت منذ تلك اللحظة، أن سياستها ستكون لصالح الفرنسيين لا غير.<sup>(41)</sup>

هذا الإجراء جعل شخصية ديغول تحظى بتقدير كبير، وسط مستوطني الجزائر<sup>(42)</sup> والذين نسوا كراهيتهم للديغولية، وأصبحوا يعلنوا تمسكهم بهذه السلطة التي خلفت سلطة بيتان، وتمسكهم بديغول هذا الرجل-كما يصورونه- بعثته العناية الإلهية، يتفهمهم ويريد تجديد السيادة الفرنسية.<sup>(43)</sup>

### 3.3 - سياسة ديغول تجاه الجزائريين:

تميزت سياسة الجنرال ديغول في الجزائر وبالتحديد تجدها الجزائريين، بثلاث خطوات، هي أولا محاولة القيام بإصلاحات ولو شكلية، وثانيا تهديد ومحاصرة الحركة الوطنية والعمل على اختراقها وتشتيتها، وثالثا، قمع الجزائريين وتقتيلهم وتشريدهم، وهي النقاط التي سنأتي على تفصيلها فيما يلي:

#### 3.3.1 - السياسة الفرنسية خلال مرحلة ما قبل الشروع في الإصلاح:

تذكر بعض المصادر، أن ديغول عندما حلَّ بالجزائر نهاية ماي 1943 كان يحمل مشروعا سياسيا عكس سلفه جيرو، الذي رفض الانشغال بالسياسة عين ديغول، كاترو حاكما عاما للجزائر ومكلفا بالشؤون الإسلامية،<sup>(44)</sup> بعد أن وجهه إلى النظر في مطالب الجزائريين والشروع في الإصلاح.<sup>(45)</sup>

غير أن بعض المؤرخين الآخرين، وإن كانوا يقرون بالتوجه السياسي لديغول، فإنهم فيما يخص المسألة الجزائرية، يؤكدون بأنه التفت إلى قضايا المسلمين الجزائريين بعد أن طوي ملف اليهود<sup>(46)</sup> وأنه ما فعل ذلك إلا بعد ظهور الكثير من المؤشرات الجديدة، التي توحى إلى نفاذ صبر الجزائريين وتوقهم إلى الحرية والكرامة الوطنية، وهو ما لا ترغب فيه السلطات الفرنسية الجديدة وعلى رأسها ديغول.<sup>(47)</sup>

ومن جهته، كان كاترو مقتنعا بضرورة تغيير السياسة الفرنسية تجاه المسلمين، ولكن هذا الأمر بالنسبة إليه غير قابل للطرح أو المناقشة، إلا بعد نهاية الحرب، وحتى حينها لن يناقش الموضوع، إلا في إطار الوحدة مع فرنسا لأن هذه

الأخيرة لا يمكنها أن ترى جزائر مستقلة،<sup>(48)</sup> وطلب ديغول من أوغسطين بارك ( A. Berque) مدير الشؤون الإسلامية بالجزائر، إعداد مشروع إصلاح محدود بإمكانه مواجهة مطالب الجزائريين.<sup>(49)</sup>

لقد اتفق القائدان الجدد لفرنسا والجزائر (ديغول وكاترو)، على رفضهما المطلق للنظر في المطالب التي رفعتها الحركة الوطنية الجزائرية في هذه المرحلة جملة وتفصيلا، معتبرين البيان وملحقه وتوقيت ظهورهما في غير محلها في هذا الوقت الذي ما تزال فرنسا في حالة الحرب، وهو ما يشكل إعاقة لعمل الجنرال ديغول، إضافة إلى كونهما لا يمثلان قاعدة للعمل والحوار.<sup>(50)</sup>

لم يكتف الجنرال كاترو برفضه لمطالب الوطنيين الجزائريين، بل عمد إلى التهكم على توجهات الحركة الوطنية والمتمثلة في تأكيدها على البعدين المغاربي والعربي، مؤكدا على أن إفريقيا الشمالية يجب أن تبقى تدور في الفلك الفرنسي.<sup>(51)</sup> ولم يترك الحاكم العام الجديد فرصة إلا وأظهر فيها رفضه للمطالب الوطنية التي رفعها الجزائريون ونادوا بها في البيان وملحقه، ومن ذلك تأكيده لهذا الرفض أمام لجنة الإصلاحات التي تأسست في وقت سابق كما تمت الإشارة إليه والمجتمعة في الثالث والعشرين جوان 1943، قاطعا بأن الجزائر أرض فرنسية، وأن استقلالها عن فرنسا مثلما يطمح إليه البعض ما هو إلا ضرب من الخيال.<sup>(52)</sup>

موضحا في هذا الاجتماع وفي مناسبات أخرى لاحقا في أن كل ما يحتاجه الشعب الجزائري في هذه الأثناء هو بعض الإصلاحات، وأن هذه الإصلاحات أقرتها السلطات الفرنسية وأعلنت عليها في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ الثاني عشر

أوت 1943، وجاءت في شكل أمريات مست تحديدا الوظيف العمومي والمواطنة والتعليم الابتدائي وشركات الأهالي للاحتياط<sup>(53)</sup>.

بداية اعتقد كاترو أن ما قدمته السلطات الفرنسية للجزائريين من إصلاحات، هو أقصى ما يمكن أن تقدمه فرنسا لهم، وهي كافية لإسكاتهم وثنيتهم على التراجع وعدم مساندة الحركة الوطنية، غير أن ما وقع كان عكس تقديرات الحاكم العام وحتى الجنرال ديغول نفسه، إذ أظهر الجزائريون سخطهم على تلك الإجراءات التي لم تأخذ في الحسبان المطالب الحقيقية للمجتمع الجزائري، مما دفع بقيادة الحركة الوطنية وعلى رأسهم السيد فرحات عباس إلى التحرك ومحاولة الاتصال في شهر سبتمبر 1943 بالحاكم العام، الذي رفض فكرة الالتقاء من أصلها، معتبرا شخص السيد عباس متمردا<sup>(54)</sup>.

سياسة الباب الموصد في وجه المطالب الوطنية لم تمنع الجنرال ديغول من محاولة التقرب من بعض النخب الجزائرية، المعروفة بولائها لفرنسا، وجعلها بديلا عن قادة الحركة الوطنية، ولتأكيد نيته هذه، عين في شهر سبتمبر 1943 بعض من هذه النخب في الجمعية الاستشارية والأمر يتعلق بكل من بن جلول،<sup>(55)</sup> ولخضر الأخضرى وتامزالي، وقد بدأت هذه الجمعية أشغالها في الثاني نوفمبر 1943 وأنتهتها في أوت 1944.<sup>(56)</sup>

### 3.3.2 – سياسة ديغول من خلال مشروع الإصلاح (1943):

دفعت الحركة المتزايدة لعموم الشعب الجزائري بقيادة فرنسا الجدد إلى البحث عن حلول أخرى، عليها ترضي الجزائريين الناقمين من هضم جميع حقوقهم وسحب البساط من تحت أرجل الحركة الوطنية التي كانت شعبيتها في تنامي

مستم، وقد تدخلت في الموضوع اللجنة الفرنسية باعتبارها قائدة فرنسا الحرة والتي اتخذت من الجزائر مقرا لها، وأقرت في الحادي عشر ديسمبر 1943، مبدأ تغيير الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنزوع ولو بشكل تدريجي إلى الرفع من الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمسلمين الجزائريين، إلى مستوى المستوطنين، دون الأخذ بالمطالب الوطنية<sup>(57)</sup>.

ومن قبل ذلك ومع مطلع شهر ديسمبر 1943، كان كاترو الحاكم العام قد وضع أمام قائده ديغول تصورا عن إصلاح الأوضاع في الجزائر، وعندما اطلع ديغول على المشروع اعتبره ذا أهمية خاصة وقرر تبنيه،<sup>(58)</sup> وأخذ الضوء الأخضر من اللجنة الفرنسية للتحرير، قام خلال الفترة ما بين الحادي عشر والرابع عشر ديسمبر 1943 بزيارة تفقدية إلى عمالة قسنطينة، وأثناء هذه الزيارة ألقى أشهر خطاب له بمدينة قسنطينة يوم الثاني عشر ديسمبر، وأمام جموع من المستوطنين وبعض الجزائريين.<sup>(59)</sup>

في هذا الخطاب أعلن الجنرال ديغول عن مجموعة من الإصلاحات التي يراها معمقة لصالح المسلمين الجزائريين، وباسم اللجنة الفرنسية للتحرير، أوضح أن هذه الإصلاحات تعطي و بشكل فوري، الجنسية الفرنسية لعدة آلاف من المسلمين الجزائريين، بدون الاشتراط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية كما كان معمولا به من قبل، زيادة على رفع نسبة عدد ممثليهم في المجالس المحلية والوظائف الإدارية، للذين تتوفر فيهم الكفاءة.<sup>(60)</sup>

كما أعلن ديغول في هذا الخطاب عن تشكيل لجنة للإصلاحات، كانت غالبيتها عندما رأت النور من الفرنسيين وإلى جانبهم بعض الجزائريين،<sup>(61)</sup>

وبالتدقيق تشكلت هذه اللجنة من ستة من قادة المستوطنين معينين، يُضاف إليهم أربعة موظفين فرنسيين، وإلى جانبهم نائب مدير الشؤون الإسلامية، ولهؤلاء جميعا الحق في التصويت داخل اللجنة، ويقابل هؤلاء الإحدى عشر فرنسيا ستة من الجزائريين، وهم كل من: الشيخ الطيب العقبي والدكتور بن جلول وفضيل روني والدكتور تمزالي وقاضي عبد القادر<sup>(62)</sup>.

حاول ديغول من خلال هذه الخطوة أن يظهر اهتمامه الشخصي بالقضية الجزائرية، خاصة وأنه أكد في ذات الخطاب تفهم فرنسا لانشغالات الجزائريين، مؤكدا على استعداد فرنسا للقيام بإصلاحات تمسهم شؤونهم مباشرة، وحتى يبين حديثه هذه المرة واستعداد فرنسا للإيفاء بوعودها التي قطعتها على نفسها في خطاب قسنطينة السالف الذكر، أمر بضرورة بدأ هذه اللجنة لعملها وفي أسرع وقت ممكن، على أن تقدم تصور شامل عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفائدة الجزائريين، وفعلا باشرت هذه اللجنة عملها بداية من الحادي والعشرين ديسمبر 1943، على أن تنتهي مما كُلفت به في مطلع شهر جويلية 1944.<sup>(63)</sup>

باشرت اللجنة عملها بالاستماع إلى القيادات الوطنية الجزائرية، وإفادتها بمذكراتهم لاحقا، وقد عكفت على معرفة رأي هؤلاء القادة من مشروع الإصلاحات التي برمجتها السلطات الفرنسية لصالح الجزائريين، والتقت في هذا الشأن مع كل من السادة: مصالي الحاج والشيخ البشير الإبراهيمي وفرحات عباس، وقد أكدت هذه الشخصيات جميعها على رفضها للرؤية الفرنسية التي أعلن عنها الجنرال ديغول، للإصلاحات في الجزائر، بعدما بينت أن ما يطرحه القائد الفرنسي ما هو إلا

إعادة إحياء لمشروع بلوم/ فيوليت، والذي تجاوزه الزمن ولم تُعدْ غالبية جماهير الشعب الجزائري تقبل بأقل من تمكينها من حقها في تقرير المصير<sup>(64)</sup>.

غير أن هذه الرغبة وهذه العجلة التي أبداها الجنرال ديغول لإعطاء بعض الحقوق للجزائريين وعلى أرضهم، ورغم ما فيها من ملاحظات كثيرة جدا، إلا أن ديغول لم يعد التطرق إلى تلك المقترحات التي عرضها على الجزائريين في ندوة برازافيل، التي عنت خصوصا بدراسة وضع المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، والمنعقدة في الفترة ما بين الثلاثين جانفي والثامن فيفري 1944، والتي كشف فيها عن جملة من المبادئ الجديدة والمنظمة للعلاقة بين فرنسا ومستعمراتها، مستثنيا الجزائر من هذه العلاقة.<sup>(65)</sup>

وفي هذه الندوة أقر ديغول وبشكل صريح، بضرورة إعطاء البلدان المستعمرة الفرصة للمساهمة في عملية البناء والتشييد، من أجل التقدم والتطور، معترفا في الوقت نفسه بحقهم في الاستفادة من ذلك، مؤكدا بالحرف الواحد بأنه لن: "يكون هناك تقدم بمعنى الكلمة، إذا كان أبناء البلدان (يقصد تلك المحتلة) لا يستفيدون منه معنويا وماديا".<sup>(66)</sup>

### 3.3 - سياسة ديغول من خلال أمرية مارس 1944:

بعد مرور أقل من شهر عن ندوة برازافيل، وقبل أن تنهي اللجنة التي شكلها ديغول في ديسمبر 1943 من عملها، وتقدم له تقريرا عن ذلك، أصدر في السابع مارس 1944 أمرا تنفيذيا، يدعي فيه إصلاح الوضع في الجزائر.<sup>(67)</sup>

والمتمعن في شكل الأمرية ومضمونها وظروف صدورها، يتأكد له أن هذه الأمرية تحمل الإجابة الرسمية والقطعية للحكومة الفرنسية، على محتوى بيان الشعب الجزائري وملحقه،<sup>(68)</sup> الصادرين عن الحركة الوطنية الجزائرية على التوالي في شهري فيفري وجوان 1943، وإذا كانت أمرية السابع مارس إعادة لمشروع بلوم فيوليت لعام 1936،<sup>(69)</sup> فإنها من جهة أخرى وبحسب فرحات عباس ومن ورائه التشكيلات الوطنية، قد جاءت متأخرة وتجاوزها الزمن لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الجزائر وتطور ذهنيات أبنائها.<sup>(70)</sup>

ومن الضروري التذكير بأن الأمرية التي ارتبط ذكرها بالجنرال ديغول، وإن كانت تبدو أكثر شمولا من مشروع بلوم/ فيوليت، فإن ما تجدر الإشارة إليه أن آثار المواطنة لم تطل سوى بعض الحقوق الانتخابية، ولم يجرؤ الزعيم الفرنسي حينها وتحت الضغط الذي مارسه غلاة المستوطنين، من إعطاء الجزائريين حق المواطنة الكاملة<sup>(71)</sup>.

كما أن أمرية السابع من مارس 1944، وضعت من ضمن بنودها شرطا يقف حائلا أمام الجزائريين في ممارسة حقهم الانتخابي، بعدما أقرت بعدم تجاوز نسبة تمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة، نسبة 02 إلى 05 من مجموع المنتخبين والبقية الباقية هي من نصيب المستوطنين<sup>(72)</sup>.

من جهة أخرى استثنت الأمرية سكان الصحراء من أية امتيازات أو حقوق، بعدما أكدت على بقاء هاته المنطقة وهؤلاء السكان تحت طائلة الحكم العسكري، في محاولة من السلطة الفرنسية قطع الصلة بين سكان الصحراء الجزائريين والسكان الجزائريين في المناطق الشمالية للبلاد.<sup>(73)</sup>

وتطرت الأمرية إلى وصف الأوضاع التي يعيشها الجزائريون، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، مؤكدة على ضرورة الاهتمام بهم والعمل على تحسين أحوالهم وفي شتى الميادين، على أن تكون عملية الإصلاح والتحسين وفق خطة معتمدة يتم تطبيقها في سنوات عديدة.<sup>(74)</sup>

إجرائيا وبمقتضى الأمرية السالفة الذكر، تسمح فرنسا للجزائريين الذين تجاوز تعدادهم في تلك الأثناء السبعة ملايين نسمة، أن ينتخبوا ممثلين عنهم في المجالس البلدية والإقليمية، وهي أقل أو تساوي عدد النسبة الممنوحة لتمثيل المستوطنين، الذين لم يبلغوا في ذات المرحلة المليون نسمة، وكرفض من الجزائريين والمستوطنين على حد سواء لما حملته تلك الأمرية، فقد قاطعا الانتخابات التي برمجت وفقا لما أقرته أمرية الجنرال ديغول، والتي جرت في سنة 1945.<sup>(75)</sup>

وإذا كانت بعض المصادر الفرنسية، تؤكد على قبول الجزائريين بالإصلاحات التي أقرتها السلطة الديغولية لهم، فإن الجنرال ديغول نفسه، يعتقد بأن إصلاحاته شهدت الانتقادات، ولو أن هذه الانتقادات التي ظهرت في بعض أوساط العشائر المسلمة كانت خافتة، لكنه سرعان ما تراجع عن هذه الحقيقة ليؤكد بأن الكثير من العرب وقبائل البربر، شعروا بما يشبه هزة الأمل وعرفان الجميل تجاه فرنسا.<sup>(76)</sup>

وحاولت من جهتها المصالح الأمنية، الترويج لقبول الجزائريين بالإصلاحات التي أعلن عنها ديغول، ومما يسجل في ذلك، تقرير أمن مدينة قلمة في ديسمبر 1943، والذي قدر أن خطاب الجنرال ديغول حول المواطنة، قد أستقبل بارتياح من طرف الجزائريين، الذين عبروا عن فرحتهم وارتياحهم بما جاء في خطاب الثاني عشر

ديسمبر 1943، من خلال خروجهم وبأعداد معتبرة للتظاهر مؤكدين على اعترافهم  
بديغول وارتباطهم به وبلجنته.<sup>(77)</sup>

وذكرت مصالح الأمن لعمالة الجزائر العاصمة، وجود رسالة من سكان  
القبائل، يشكرون فيها ديغول على إصلاحاته،<sup>(78)</sup> وفي تقرير شهر جوان 1944  
سجلت ذات المصالح موقف بعض المستشارين العامين الجزائريين، الذين أعربوا  
لديغول وكاترو، عن غبطة وثقة المسلمين في تحرير فرنسا ونهضتها، آمليين في أن  
تتجسد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.<sup>(79)</sup>

وهناك بعض الفرنسيين من أصول جزائرية أدلوا بدلوهم فيما قام به  
ديغول ومنهم جون الموهوب عمروش (Jean el Mouhoub Amrouche) الذي  
وإن كان يرى أن خطاب ديغول وأمريته ليستا مثاليتين، إلا أن فحوى هذه  
الإصلاحات ترضي المسلمين كثيرا، لأنها لا تجبرهم على التخلي عن أحوالهم  
الشخصية، ولأنها ترسخ مساواة كل الجزائريين أمام القانون الفرنسي.<sup>(80)</sup>

وعكس هذا الاتجاه سجلت مصادر فرنسية أخرى، موقف الجزائريين  
الرافض لهذه الإصلاحات، ومن هؤلاء الذين سجلوا تلك الموافف نجد الجنرال  
كاترو، الذي كان شاهد عيان والمسؤول المباشر عن مشروع الإصلاحات وتطبيقها،  
فقد اعترف أنه لمس لدى الوطنيين الجزائريين رفضا للأمرية، لأنها باعتقادهم غير  
كافية ولا تستجيب لمطالبهم التي أخذت في مرحلة الحرب الثانية في منحي  
تصاعدي، مؤكدا أنهم يطالبون بضرورة تحقيق كافة حقوقهم السياسية، وبمقابل  
موقف الجزائريين فإن المستوطنين قبلوا بما جاء في الأمرية شكليا وعلى مضض.<sup>(81)</sup>

هذا الرأي الذي قال به الجزرال كاترو، تبنته طائفة من المنتخبين الفرنسيين، الذين زادوا عليه بانتقادهم لها، مشيرين إلى أن الجزائريين والمستوطنين على حد سواء يرفضونها من حيث الشكل والمضمون، كما أنها غير قابلة للتطبيق الفوري، وهي لا تزيد عن كونها عبارة عن توصيات للمستقبل.<sup>(82)</sup>

وهناك شهادة أخرى تقدمها غولدزيغر، التي أقرت بأن سلطة ديغول لم تكن تصغي إلى مطالب الجزائريين، وأن همها الوحيد والأكبر هو، الاعتراف بفرنسا كقوة عظمى ولا مجال للتحدث عن التجزئة، بل ينبغي الحفاظ على وحدة تراب الإمبراطورية، وهو ما يعني صد الباب في وجه النخبة المسلمة، التي ترى أن الإصلاحات غير كافية ولم تأت في وقتها، وأنها ترفض بشكل قاطع أن تُفرض عليها المواطنة الفرنسية، لأنها غير معنية بها ولا تهمها.<sup>(83)</sup>

أما المؤرخ الفرنسي أجرون، فقد تطرق إلى المشاريع المقترحة من طرف الديغوليين لصالح الجزائريين، مسجلا رد الفعل الراض لها من الجزائريين وقد عبر عن موقفهم بشكل واضح فرحات عباس<sup>(84)</sup> الذي أبدى رفضه لخطاب ديغول، وأمريته التنفيذية.<sup>(85)</sup>

وإذا عدنا إلى تقييم الإصلاحات، فإن الفرنسيين بحد ذاتهم غير متفقين حولها، ففي الوقت الذي يمجدها بن يامين ستورا معتبرا أن أمرية السابع مارس 1944، إنجاز عظيم قدمه ديغول للشعب الجزائري، خاصة عندما فتح مجال الوظائف المدنية والعسكرية أمام المسلمين، ووسع من تمثيلهم في مختلف الجمعيات المحلية،<sup>(86)</sup> فإن غولدزيغر تعتقد أن الحاكم العام، والذي يمثل الإدارة الديغولية في الجزائر، وحتى يستأصل مطالب الحركة الوطنية، قدم إصلاحات

شكلية يحاول من خلالها ضمان ترضية الأهالي، وأن تحظى بقبول فرنسيي الجزائر.<sup>(87)</sup>

وبين هذا الرأي ذلك، يرى هنري علاق، أن ديغول كان يعتقد أنه يتعين القيام بشيء ما لتفادي ظهور المشاكل، على أن يكون ذلك بطريقة بطيئة، وهدفه الأول من ذلك وفي ظل الظروف الجديدة التي ستفرض فيما بعد الحرب هو الحفاظ على الإمبراطورية، وديمومة السياسة الفرنسية على العمالات الثلاث للجزائر.<sup>(88)</sup>

### 3.3.4 - سياسة التهديد والمحاصرة:

لقد بينت أحداث الحرب الامبريالية الثانية، أهمية الجزائر القصى لفرنسا والفرنسيين، وهو الدافع الذي لم يحفز ديغول البتة، على التفكير في تغيير الأوضاع فيها على الإطلاق، رغم الضغوط التي مارستها عليه الحركة الوطنية الجزائرية، فالجزائر التي أدت دورا حاسما في تاريخ فرنسا، خاصة خلال الفترة ما بين 1940 و1944، لا يمكن لأحد أن يعتقد أنها تتمرد أو تخرج عن إطار السيادة الفرنسية،<sup>(89)</sup> وأن مهمة الديغوليين الأولى، هي الحفاظ على الجزائر خصوصا وشمال إفريقيا عموما تابعة لفرنسا.<sup>(90)</sup>

وأبدى ديغول استعدادة لعمل أي شيء، من أجل تحقيق هذا المبتغى خاصة بعدما استشف واستخلص عن طريق مخبريه، أن التيار الوطني الجارف مسّ الجزائر من أقصاها إلى أقصاها، بعد نزول الحلفاء في نهاية سنة 1942،<sup>(91)</sup>

وهذا المعطى لا ترغب فيه كافة القيادات الفرنسية، ومنها الجنرال ديغول، لذلك اجتهد في إيجاد الوسائل من أجل مواجهتها والإبقاء على النظام القديم.<sup>(92)</sup>

هذه السياسة الديغولية تمت ترجمتها إلى الواقع، مباشرة بعد استقرار ديغول في الجزائر، خاصة عن طريق موكله الحاكم العام كاترو، الذي كشف عن نواياه الحقيقية، ومواقفه من المطالب الوطنية، بعدما رفض في الحادي عشر جوان 1943 استلام ملحق البيان، الذي طالب به سلفه الحاكم العام السابق بيروتون، ومنذ الوهلة الأولى أكد كاترو أنه من أنصار بقاء الجزائر فرنسية، وأنه غير مستعد لمناقشة قضايا الجزائريين،<sup>(93)</sup> وأن فرنسا لن توافق إطلاقاً على استرجاع الجزائر لسيادتها، لأنها تعتبرها جزءاً منها،<sup>(94)</sup> وبعد أن استخف بالشخصيات التي قدمت له ملحق البيان، هدد بحل المندوبيات المالية.<sup>(95)</sup>

ولم يتوقف تمادي الحاكم العام عند هذا الحد، بل واصل هذا التماذي عندما رفض في مطلع شهر سبتمبر 1943، استقبال فرحات عباس، ولم يكتف بذلك بل عامله معاملة المتمرّد والخارج عن القانون كما سبقت الإشارة، مما أدى بهذا الأخير إلى توجيه رسالة هي عبارة عن شكوى تحمل استنكار واحتجاج شديدي اللهجة، كانت بتاريخ الثامن عشر من نفس الشهر، وجهها إلى كاترو نفسه وإلى الجنرال ديغول.<sup>(96)</sup>

غير أن كاترو لم يأبه بهذه الرسالة وهذا الاحتجاج، واعتبره استفزازاً آخر دفعه إلى ممارسة المزيد من الضغط على المنتخبين وقام في الثاني والعشرين سبتمبر بحل المندوبيات المالية في الجزائر، واعتقل في نفس اليوم فرحات عباس وعبد

القادر السايح، وقام بنفيهما إلى منطقة تلبالة بمدينة بشار، جنوب غرب الجزائر.<sup>(97)</sup>

أدى هذا الإجراء المتخذ ضد القائدين الوطنيين، إلى إثارة سخط قطاع واسع من الجماهير الجزائرية، التي خرجت في مظاهرات منددة ومستنكرة لما قام به كاترو ضد قادة الحركة الوطنية، مطالبة بإطلاق سرحهما، وقد عمت تلك الحركة الاحتجاجية كل من مدن، الجزائر العاصمة وقسنطينة وسطيف وبسكرة وباتنة وسكيكدة وفي نواحي أخرى بالجزائر، وخوفا من أن تخرج هذه المظاهرات عن السيطرة الفرنسية- رضخ الحاكم للأمر الواقع وأمر بخلاء سبيل عباس والسايح.<sup>(98)</sup>

وبخطواته غير المدروسة وغير المحسوبة، في حق الوطنيين و مطالبهم، أعطى كاترو الفرصة لغالبية الجزائريين بأن يُظهروا درجة الوعي التي وصلوا إليها، وتبيانهم للقادة الفرنسيين مدى وعيهم وتجندهم من خلف الحركة الوطنية ويأسهم من فرنسا وسياساتها وخابت آمالهم من النماذج الفرنسية المطروحة كإصلاحات، لأن الإدارة الاستعمارية كانت في كل مرة تتحالف مع المستوطنين على حساب الجزائريين.<sup>(99)</sup>

للتذكير أن الهدف الذي سعى إليه الحاكم العام الجنرال كاترو من خلال هذه الإجراءات، هو الضغط على الحركة الوطنية وقياداتها والعمل على ضرب وحدة صفها وموقفها، الذي ميز أداءها في هذه الأثناء، وتعزيزا لهذا المسعى كُلف أغسطس برك، بمهمة تشتيت وتفريق المنتخبين الجزائريين بصفة خاصة، وكل القيادات الوطنية بصفة عامة، وقد نجح برك في هذه المهمة الموكلة له، عندما

قدمت مجموعة من المنتخبين الجزائريين الذين شاركوا في صياغة البيان وملحقه والتوقيع عليهما، اعتذارا رسميا للحاكم العام، معبرة عن ندمها عما بدر منها، مما جعل كاترو يتراجع عن حل المندوبيات، و يُعيد العمل بها في الفاتح ديسمبر 1943.<sup>(100)</sup>

إن التمكن من الضغط على الوطنيين الجزائريين، وحمل بعضهم على التراجع والاعتذار عما بدر منهم، كان له الأثر الايجابي على ديغول، الذي هلك لما اعتبره انتصارا على الجزائريين، مسجلا هذه الغبطة باسمه وباسم اللجنة الفرنسية للتحرير، في نشرية هذه الأخيرة، الصادرة يوم السادس عشر أكتوبر 1943.<sup>(101)</sup>

ومن أجل مواصلة الضغط على الحركة الوطنية، قامت السلطات الديغولية بإعادة اعتقال مصالي الحاج،<sup>(102)</sup> زعيم حزب الشعب الجزائري، في العاشر ديسمبر 1943، وسجنته في مدينة عين صالح بالجنوب الجزائري، ثم نقلته في شهر جانفي 1944، إلى مدينة قصر الشلالة بنواحي تيارت، قبل أن تقوم بنفيه إلى برازا فيل في الثالث والعشرين أفريل 1944، والتي مكث بها لأكثر من سنتين، ولم يُسمح له بالعودة إلى الجزائر إلا في شهر أكتوبر 1946.<sup>(103)</sup>

ولكي تمارس السلطات الفرنسية عملية الضغط النفسي على الجزائريين كانت تدعي أنها تسيطر على الوضع، وتراقب تحركات القيادات الوطنية الجزائرية، العلنية منها والسرية، وفي هذا الصدد ذكرت نشرية اللجنة الفرنسية للتحرير الصادرة في الفاتح أفريل 1944، أن المخبرين الفرنسيين رصدوا العديد من الإشارات التي تظهر تزايد نفوذ حزب الشعب الجزائري، خاصة في منطقة القبائل،<sup>(104)</sup> وفي نفس العدد أوردت النشرة أن مبارك الميلي<sup>(105)</sup> عضو جمعية

العلماء المسلمين الجزائريين، طالب نساء بسكرة ببيع حليهن من أجل إنشاء المدارس.<sup>(106)</sup>

كما مارست السلطات الديغولية وسيلة ضغط أخرى، تهدف منها إلى الحد من نفوذ الحركة الوطنية في الأوساط الشعبية الجزائرية، هذه الوسيلة هي تضيق الخناق على "جريدة المساواة" التابعة لحركة أحباب البيان والحرية، من خلال تقليص كمية الورق المخصصة للحركة أصلا، وعرقلة توزيع الجريدة.<sup>(107)</sup>

ولم يتوقف الأمر عند محاصرة الجريدة، بل تعداه إلى الحركة بحد ذاتها عندما اعتبرت كمحاولة خطيرة، تقلق الأقدام السوداء و أن فرحات عباس زعيما خطيرا، وهذا ما دفع بالسلطات الأمنية تسعى إلى التغلغل في وسط الحركة، لبث التشويش بداخلها.<sup>(108)</sup>

كما أن المسؤولين السياسيين، وعلى لسان الأمين العام للحكومة العامة غازانيه (Gazagne)، حاولوا تهديد فرحات عباس، بعدما تأكد لهم سيطرة عناصر حزب الشعب على حركة أحباب البيان والحرية، عارضين عليه إما التحكم في حركته أو انتظار وقوع الأسوأ، وبعد أن قام غازانيه بتذكير فرحات عباس بجملة من الوقائع كالتي سبق ذكرها، واتصالاته بالأمريكيين والانكليز أكد له بالحرف الواحد: "يجب عليك أن تستعيد سيطرتك على الحركة، لأنه لدينا برنامج إصلاحات واسعة، والمطلوب منك مساعدتنا لأن من واجبك أن تتجنب الأسوأ".<sup>(109)</sup>

وتشير المصادر الفرنسية إلى أن الأشهر السابقة لشهر ماي 1945، شهدت استمرار اضطهاد الجزائريين، عن طريق الإدارة الفيشية، التي عينها النظام

الديغولي بارتجال لإدارة شؤون الجزائر،<sup>(110)</sup> ومن أبرز الأمثلة على مواصلة الاضطهاد، ما كان يقوم به المحافظ أشياري المدعم من ديغول نفسه، والذي حاول قمع وبطش الجزائريين في مدينة قالمة، ومنعهم من التظاهر منعاً باتاً.<sup>(111)</sup>

وتأكيداً لهذا الموقف، جمع أشياري بعضاً من مسؤولي الحركة الوطنية بمدينة قالمة، مهدداً إياهم من مغبة استعمال القوة، في حال شهدت المدينة أي نوع من المسيرات، قائلاً بلغة عربية فصيحة: "أنا مثل الحليب يفيض إذا بقي طويلاً فوق النار".<sup>(112)</sup>

وفي إطار التهديد المبطن، يذكر فرحات عباس أن غابريال عبو (G. Abbo) رئيس بلدية دلس، ما فتأ يذكر بأن الاضطرابات ستقع في الجزائر ستجبر الجنرال ديغول على التخلي عن إصلاحاته، وإبطال أمريته للسابع مارس 1944،<sup>(113)</sup> وهو نفس السياق الذي أكد عليه ليسترد كاربونال، عامل عمالة قسنطينة، عندما صرح للدكتور سعدان أن اضطرابات خطيرة ستقع، وأن حزبا كبيرا سيحل بالجزائر.<sup>(114)</sup>

وتأكيداً لهذه المعطيات، وجه الأمين العام للحكومة قازانيه، تقريراً إلى السلطات العليا بباريس، ينصح فيه باتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة الوضع في الجزائر، لأن المصالح الفرنسية قد علمت أنه يجري التحضير لعملية ما، من طرف الجزائريين بعد الحرب، وسوف تكون شاملة.<sup>(115)</sup>

ولزيادة ترهيب الجزائريين من جهة، وتوسيع قاعدتهم من جهة أخرى، كثف أنصار ديغول من مستوى نشاطهم، خلال النصف الأول من سنة 1945 وكانوا يعلنون من منابر تجمعاتهم وملتقياتهم على تمسكهم المطلق بالجزائر وقد

أظهرت العناصر الديغولية المشكلة لمنظمة فرنسا المحاربة، هذا التمسك من خلال تجمعاتها التي عقدتها في كل من وهران يوم الرابع عشر جانفي، وسيدي بلعباس يوم التاسع عشر جانفي، ومعسكر يوم الثالث فيفري، وتلمسان يوم التاسع عشر وتجمعين بعين تموشنت الأول في العشرين أفريل والثاني يوم الخامس ماي 1945.<sup>(116)</sup>

ولم تتوقف هذه النشاطات والتحركات، حتى بعد الثامن ماي 1945 وما انجر عنه من انتقام وحشي ضد الجزائريين، بغية الحفاظ على الجزائر فرنسية وبأي ثمن كان، وهنا سجلت المصالح الأمنية لمدينة تيارت تجمعا لمنظمة فرنسا المحاربة يوم الحادي عشر جوان 1945، وتجمعا آخر بمدينة مستغانم يوم السابع والعشرين جويلية من نفس السنة.<sup>(117)</sup>

وحتى يوم احتفالها بعيد النصر على دول المحور، لم تنس السلطات الفرنسية، أن تلحق العنت والأذى بقيادة الحركة الوطنية، ورغم أن فرحات عباس وعبد القادر السايح، وجدوا في ذات اليوم بمقر الحكومة العامة لتهنئته الحاكم العام شاطينو بانتصار الحلفاء، إلا أنهما قوبلا بالتوقيف من داخل المقر، ليودعا السجن و يمكثا فيه إلى غاية السادس والعشرين مارس 1946.<sup>(118)</sup>

والأهم من ذلك، أن ديغول تدخل شخصا في الموضوع، وراسل الحاكم العام يوم الثاني عشر ماي 1945، يأمره بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة، لقمع ما يحدث في الجزائر،<sup>(119)</sup> غير أن شاطينو الحاكم العام، لم يكن ينتظر الأمر من ديغول، لياشر إجراءاته التي بدأها من ذي قبل، ولكن الرسالة كانت دافعا إضافيا له كي يقوم بعد يومين من ذلك بحل حركة أحباب البيان والحرية ومنع جريدة

المساواة الناطقة باسمها من الصدور،<sup>(120)</sup> ولم يتوقف به الأمر عند هذا الحد، بل قام بحلّ نادي الأطفال التابع للحركة يوم الثامن والعشرين ماي 1945.<sup>(121)</sup>

ولم تكتف الدوائر الديغولية بتهديد وملاحقة الجزائريين عموما وقيادتهم، بل حاولت منعهم حتى من التقرب من المنظمات المحسوبة على ديغول، هذه المنظمات التي تتفاخر في رسائلها أنها لا تضم في قوائمها الانتخابية المعدة لانتخابات أكتوبر 1945، أي من المرشحين الجزائريين، وأن قرارا مثل هذا اتخذته القيادات المحلية، كما سجل ذلك الفرع المحلي لمدينة ميله، في التقرير الذي رفعه رئيسه إلى ديوان عمالة قسنطينة يوم الثلاثين جويلية 1945.<sup>(122)</sup>

هذا التهديد والإقصاء، الذي باركه ديغول شخصا ضد المطالب الجزائرية قابله في هذه الأثناء بفتح الباب للمفاوضات بينه وبين قادة الحركة الوطنية في كل من تونس والمغرب، خاصة بعدما أبدى القادة التونسيون رغبة في ذلك ووجهوا بيانا للمقيم العام في تونس يوم الثاني و العشرين فيفري 1945، وهي نفس الرغبة التي لمسها لدى المغاربة، الذين وجهوا بياناتهم كذلك للمقيم العام بالمغرب يوم الحادي عشر مارس 1945.<sup>(123)</sup>

وبناء على ذلك، قرر ديغول عقد اتفاقيات تعاون مع الدولتين المذكورتين آنفا، تتفق ومتطلبات العصر، وعلى هذا الأساس أجرى محادثات رآها ضرورية، مع ملك المغرب في الخامس جوان 1945، ومع باي تونس في شهر جويلية 1945.<sup>(124)</sup>

إنها إحدى مفارقات الجزائر ديغول، الذي حاول تفريق وحدة مسلمي شمال إفريقيا، بأن يكون لتونس والمغرب وضع غير الوضع الذي يقابل به جموع الشعب الجزائري، من تقتيل وتجهيل وتجويع.<sup>(125)</sup>

### 3.3.5 – سياسة القمع والتقتيل (ماي 1945):

لم تتأخر السلطات الديغولية الجديدة في الجزائر، في محاولة إلحاق الأذى المادي والمعنوي بالجزائريين، ففي الشهر الثاني لقيام هذه السلطة (أي جويلية 1943) تهجمت قواتها المسلحة، على حرقات الجزائريين الآمنين في مدينة سكيكدة<sup>(126)</sup> وبحسب بعض المصادر فإن هذه الاعتداءات التي شملت العديد من أحياء المدينة خلفت 20 قتيلًا جزائريًا، وهو الأمر الذي لم يجرج السلطات الفرنسية المختلفة ولم تحرك ساكنًا.<sup>(127)</sup>

ولأن هذه العملية لم تثن الجزائريين عن عزمهم في مواجهة الفرنسيين ومطالبتهم بحقوقهم، فإن القيادة الفرنسية العليا التي انتقلت إلى باريس وبالتنسيق التام مع القيادة المحلية، التي كانت تراقب ما يجري في الجزائر وكان ذلك يثير قلقها وحفيظتها وتدمرها بشكل متزايد،<sup>(128)</sup> وهو الأمر الذي اعتبره ديغول بمثابة الإعداد لبداية ثورة، التي يعتقد أنها اندلعت فعلا، وكانت بالأخص في منطقة قسنطينة، غير أن الحاكم العام شاطينو تمكن في الأخير من إخمادها.<sup>(129)</sup>

وهو ما يعني أن ديغول وباقي الفرنسيين، يعتقدون أن الأوضاع في الجزائر خاصة في شهر ماي 1945، كانت خطيرة جدا إلى درجة أنها تمثل تهديدا مباشرا

للوحدة الفرنسية، وتهديدا للوجود الفرنسي نفسه كأمة كبرى، بعد حرمانها من الجزائر، الذي يعني حرمانها من شمال إفريقيا.<sup>(130)</sup>

وهذه المعطيات، جعلت الفرنسيين يتحينون الفرص لضرب الحركة الوطنية عموما، وحزب الشعب الجزائري خصوصا، الذي كشف عن نواياه في محاولة فرض وجهة نظره، المرتكزة على ضرورة استرجاع السيادة الوطنية وعندما خرجت الجماهير لمساندة هذا المطلب في مطلع شهر ماي 1945 قوبلت من عموم الفرنسيين بوحشية لا نظير لها، وهو ما يدل على أن السلطات الفرنسية المختلفة، من باريس إلى الجزائر المدنية منها والعسكرية تتحمل المسؤولية عن المجازر التي لحقت بالجزائريين في هذه الأثناء، بعد أن أحسنت التخطيط والتنفيذ وتلقت مباركة الجنرال ديغول، رأس السلطة في فرنسا.<sup>(131)</sup>

وتعتقد بعض المصادر المقربة من ديغول، أن هذا الأخير كان منسجما مع نفسه، فهو في الوقت الذي أخذ على عاتقه خطوات لصالح مسلمي الجزائر، لم تتردد حكومته لحظة في قمع انتفاضة (سطيف) 1945، لأنه لم يقبل أبدا في هذه الأثناء فكرة إزالة الاستعمار، وبقي وفيا لأفكاره حتى بعد خروجه من السلطة ولم يقبل حتى ببعض الإصلاحات للجزائر، إلى درجة أنه استقبل بتحفظ قانون الجزائر سنة 1947،<sup>(132)</sup> وهذا يخالف ما يدعيه ديغول في مذكراته، أنه لو بقي في الحكم بعد سنة 1946، لكان للأحداث مجرى آخر.<sup>(133)</sup>

كما أن هناك قرائن أخرى، تفند إدعاءات الجنرال ديغول، وتؤكد أن قمع الجزائريين وحركتهم الوطنية، كان مخطئا له، ومنتوقعا منذ شهر مارس 1944 أن يكون هذا التدخل من السلطات العليا، حاسما وحازما وعنيفا ضد الجزائريين، وفي

الثالث عشر فيفري 1945 أجرت القوات الفرنسية بالجزائر، مناورات افتراضية تحسبا لحدوث اضطرابات.<sup>(134)</sup>

وقبل هذه المناورات وكاستعداد مسبق لقمع أي احتجاج أو تحرك جزائري، حددت القيادة العسكرية الفرنسية منذ أكتوبر 1944 المناطق الحساسة التي قد تشهد اضطرابات، في كل من العاصمة وقسنطينة ومنطقة القبائل، وقد قدر الجنرال هنري مارتان (Henri Martin) عدد الجنود المستعدين لمواجهة هذه الاضطرابات بـ30 ألف جندي في العاصمة و15 ألف في وهران و13 ألف في قسنطينة و3 آلاف في الجنوب،<sup>(135)</sup> وبدءا من شهر جانفي 1945، أخذ الجنرالات والموظفون الكبار يتمرنون على كيفية التعامل مع أوضاع الانتفاضة.<sup>(136)</sup>

ومما يفند تصريحات ديغول، ويؤكد على نيته المبيتة في التنكيل بالجزائريين، تلك الرسالة التي بعثها إلى الحاكم العام شاطينو، والتي نقلتها الصحف والإذاعات، طلب من الحاكم العام أن يعمل على: "التأكيد العلني بأن فرنسا المنتصرة، عازمة على عدم السماح لأي كان، المساس بسيادتها على الجزائر، كما أطلب منكم اتخاذ الإجراءات الضرورية لقمع كل التصرفات المناهضة لفرنسا من طرف أقلية من المحرضين..."<sup>(137)</sup>

أما الدلائل الميدانية الأخرى، التي تؤكد على رغبة ديغول في الاحتفاظ بالجزائر وبأي ثمن، هو تركه العنان لرجاله وقواته المختلفة، في أن يفعلوا في الجزائر ما شاؤوا، وهذا الضوء الأخضر دفع بالفرنسيين على مختلف فئاتهم وأصنافهم إلى قمع المنتفضين في ماي 1945 وما بعده، ولم تستثن عمليات التقتيل

والاعتقال والتعذيب أي من الجزائريين،<sup>(138)</sup> وكانت مساهمة المستوطنين في تلك العمليات أكيدة وجلية، خاصة بعدما شكلوا مجموعات مسلحة لهذا الغرض.<sup>(139)</sup>

وإذا كنا لن نتطرق بشكل تفصيلي لمجريات الأمور في شهر ماي وما بعده، وما انجر عنها من اغتيال لعشرات الآلاف من الجزائريين من طرف الفرنسيين وبدم بارد، فإن الذي يستوقفنا هو النية المبيتة لديغول وسلطته ومن ورائها المستوطنين، وهو ما تؤكد الوقائع، إذ أن الديغوليين قاموا بهجوم مدعوم على مدينة قسنطينة، بعدما سيطروا عليها ووزعوا مناشير فرنسا المحاربة مفتخرين بحزم محافظ المقاطعة الفرعية أندري أشياري<sup>(140)</sup> لأنه تولى عمليات قمع الجزائريين بنفسه، وأشرف مباشرة على تنظيم الميليشيات التي ارتكبت تلك الجرائم.<sup>(141)</sup>

وتتمة لاغتيال القضية الجزائرية، تدخل ديغول شخصيا لتوقيف عمل لجنة التحقيق البرلمانية التي قادها الجنرال توبرت، وذلك بعد الضغط الذي مارسه عليه الأصدقاء الديغوليون للمحافظ أشياري،<sup>(142)</sup> إضافة إلى أن ديغول نفسه لا يستسيغ اتهام أي أحد من المخلصين له بالجزائر، لأنه بحاجة إليهم لإعطاء فرنسا توجهها سياسيا جديدا، ومن أجل دعم طموحاته السياسية بعد انتهاء المقاومة.<sup>(143)</sup>

وتأكيدا على أن الإبادة التي لحقت بالجزائريين في ماي 1945، لم تزد ديغول وسلطته سوى إصرارا على التمسك بالجزائر، صرح وزير الداخلية أدريان تيكسيه في وقت لاحق، أن الجزائر ستبقى جزء من فرنسا الجمهورية وأن الحكومة ملتزمة كليا بالحفاظ على السيادة الفرنسية في الجزائر.<sup>(144)</sup> وبمقابل هذا التأكيد قلل تكسيه، من أهمية ما وقع في الجزائر في شهر ماي مرجعا سببها إلى محاولة تمرد قامت بها مجموعة قليلة من الجزائريين.<sup>(145)</sup>

ومهما يكن من أمر، فإن تصرف السلطة الديغولية اتجاه المتظاهرين الجزائريين، خلف رجة كبيرة حتى في الأوساط الفرنسية نفسها، فالجيش رفض تحمل مسؤولية المجازر التي وقعت ضد الجزائريين، مؤكداً أن المسؤول الأول في نهاية المطاف هي السلطة السياسية<sup>(146)</sup>

أما فدرالية منتخبي العمالات الثلاث، والتي عقدت ندوة لها يوم الثاني عشر جوان 1945 بالجزائر العاصمة، فقد سجلت احتجاجها على عدم بدء لجنة التحقيق التي شكلها الحاكم العام لمهمتها، وطالبت بكشف الأضواء على ما وقع في قسنطينة وتحميل كل طرف المسؤولية الملقاة على عاتقه، كما طالبت بضرورة توفير محاكمة عادلة للمتهمين، مهما كانت أصولهم ودعوة المسلمين وغير المسلمين إلى الالتفاف حول الجمهورية والشعب الفرنسي، ومقاومة القوى المعادية لتطبيق القوانين الديمقراطية في الجزائر، ليختتم المنتخبون مطالبهم بالعودة إلى وضع الثقة في الحاكم العام، وفي الجنرال ديغول وحكومته.<sup>(147)</sup>

أما الصحفي آلان دوسريني، الخصم اللدود والدائم للجنرال ديغول وصاحب جريدة صدى الجزائر، فقد سجل موقفين من سلطة ديغول، الموقف الأول هو الذي سجلته الجريدة خلال شهر ماي، إذ عبرت عن ابتهاجها بالقمع الذي جوبهت به انتفاضة الجزائريين في هذا الشهر، وأكد فيها دوسريني، أن وجه فرنسا الحقيقي قد عاد بعودة النظام.<sup>(148)</sup>

أما في كتابه الذي صدر في وقت لاحق، فقد عاد لاستعراض ما وقع في شهر ماي 1945 في الجزائر، مؤكداً أن الحركة الوطنية الجزائرية قد اكتسبت جرأة

جعلتها تثور على الوضع، وأن مرد ذلك يعود إلى ضعف السياسة الديغولية، وإدارتها التي وقعت تحت تأثير الضغوط الشيوعية.<sup>(149)</sup>

غير أن اتهامات دوسريني للشيوعيين بالضغط على ديغول، يرد عليها هنري علاق الذي نقل عن القيادي في الحزب الشيوعي الفرنسي فرنسوا بيو ( François Billoux)، الذي يشغل وزيرا للصحة في حكومة ديغول، أن الحزب الشيوعي الفرنسي ليست له ولا لأحد من الوزراء التابعين له، المسؤولية المباشرة عن القمع الذي شهدته الجزائر، بما فيهم وزير القوات الجوية تيون (Tillon) الذي لم يكن ليتخذ القرار بإرسال الطيران لهذه المهمة لولا أوامر ديغول شخصيا.<sup>(150)</sup>

ولتبرئة ذمتهم يؤكد الشيوعيون، أنهم لم يعرفوا حجم ما وقع في ماي 1945 إلا بعد وقت كبير، لأن حكومة ديغول لم تول أهمية كبرى لمثل هذه المسائل، وأن الكثير من الأشياء تمت تسويتها مباشرة بين ديغول ووزيره للداخلية.<sup>(151)</sup>

أما الجزائر توبرت المكلف بالتحقيق، فقد كان له رأي مختلف عن سابقه فقد أبدى شيء من التأسف عن الوضع الذي آلت إليه الجزائر، جراء القوانين المكبلة لها، وأنه كان يتمنى أن يرى الجزائريين كالفرنسيين، يشتغلون في إذاعات فرنسا ومؤسساتها العليا، مبديا تأسفه عما وقع من ناحية قسنطينة في ماي 1945، رابطا ما آلت إليه الجزائر في هذه المرحلة وما تلاها، بتطور الحركة الوطنية، التي ظهرت موحدة منذ سنة 1943، ومتطورة في مطالبها السياسية الوطنية.<sup>(152)</sup>

هذه المطالب شكلت مصدر إزعاج للسلطات الفرنسية التي يقودها ديغول وحكومته، الذي سعى لاستصدار بعض الإصلاحات، التي ظهرت معاملها في خطاب

قسنطينة في الثاني عشر ديسمبر 1943، وفي أمرته للسابع مارس 1944 وحتى هذه المساعي التي رفضتها الحركة الوطنية واعتبرتها متأخرة، وهذه الظروف والأوضاع، هي التي جعلت الحكومة الفرنسية تتحين الفرص للانتقام من الحركة الوطنية الجزائرية.<sup>(153)</sup>

وبعد أن حملت توبرت الحركة الوطنية والسياسة الفرنسية معا، المسؤولية عما وقع في عمالة قسنطينة، يرى أن تطبيق سياسة فرنسية جيدة في الجزائر سيؤدي بشكل أو بآخر إلى تفادي اندلاع الاضطرابات.<sup>(154)</sup>

وما تجدر الإشارة إليه كذلك حول هذه النقطة، هو أن السلطات الفرنسية بقيادة ديغول، لم يهاله ما وقع في الجزائر، ولم تبال به تماما، ولكي تبين أن لا شيء تغير، وأنها متحكمة في أوضاع الجزائر والجزائريين أقدمت في الفاتح من جويلية 1945، على إجراء الانتخابات البلدية.<sup>(155)</sup>

كما يجب التذكير بأن المصادر الفرنسية والجزائرية، تُشير إلى أن عمليات التقتيل والملاحقة والتضييق التي نفذتها السلطات الفرنسية ومن والها ضد الجزائريين، لم تبدأ وتنتهي في شهر ماي 1945، بل كانت قبله وتواصلت بعده، فعلى سبيل المثال فقد تعدت القوات الفرنسية على مجموعة من السكان الجزائريين الآمنين في مدين سكيكدة في شهر جويلية 1943، وراح جراء ذلك الاعتداء ثلاثين قتيلا من الجزائريين، ولم تلق هذه الجريمة لا المعاتبة ناهيك عن المحاسبة من طرف سلطات الاحتلال.<sup>(156)</sup>

حالة الاحتقان التي كانت تعيشها الجزائر بعد فشل المشاريع التي وعدت بها السلطات الديغولية الجزائريين، ويأس هؤلاء من الساسة والسياسيين الفرنسيين،

دفع بقيادات من حزب الشعب الجزائري إلى التفكير في العمل المسلح ضد التواجد الفرنسي وقد رصدت الأجهزة الأمنية الفرنسية بعض من تلك التحركات، وأشارت في تقاريرها إلى أن الحزب يُحضر للعصيان والثورة، ولمواجهة هذا الوضع قدم بعض القادة العسكريين الفرنسيين في شهر أكتوبر 1944، قائمة للمناطق الحساسة التي قد تكون منطلقا لعناصر حزب الشعب، وبناء على هذه الوقائع أخذت الإدارة الفرنسية احتياطاتها وكثفت من تواجد قواتها الأمنية والعسكرية في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران وحتى بعض المناطق بالجنوب الجزائري<sup>(157)</sup>.

وفي شهر مارس 1945، شنت القوات الفرنسية حملة من الاعتقالات والمضايقات ضد الجزائريين، خاصة في نواحي مدينة شرشال، بدعوى أن بعض سكان تلك المنطقة يعملون على التحضير للعمل المسلح ضد فرنسا، وأنهم يتلقون الدعم من الأمريكيين، وقد وصلت أسلحة ومساعدات أجنبية ومصرية ومقاومين ألمان إلى الجزائر<sup>(158)</sup>.

كما شهد شهر أبريل من العام 1945، أحداث مظاهرات واحتجاجات من الجزائريين في مدينة قصر الشلالة، التي كانت مقرا للإقامة الجبرية التي فُرضت على السيد مصالي الحاج، واجهتها السلطات الفرنسية بقوة الحديد والنار<sup>(159)</sup>.

لقد كانت نتائج القمع الذي سلطته الاحتلال الفرنسي ضد الجزائريين خلال أشهر عديدة من العام 1945، وأبرزها ما وقع في شهر ماي، كبيرة جدا حتى أن الإدارة الأمريكية، وهي طرف مُحايد، نشرت حينها وعلى أعمدة الصحافة الأمريكية حالة القمع التي كانت يعيشها الشعب الجزائري، مشيرة إلى أن الطيران

الحربي الفرنسي نفذ وطيلة أسبوعين كاملين من شهر ماي 1945، حوالي 4500 غارة جوية بهدف تدمير حوالي أربعة وأربعون مشتى، وأن عدد قاطني كل مشتى حينها يقدر بخمسمائة ساكن، وفي نفس المدة قامت ست عشرة سفينة حربية فرنسية بقصف الأرياف المجاورة لموانئ كل من: بجاية وجيجل والقل وسكيكدة وعنابة<sup>(160)</sup>.

عموما لقد أدى القمع الممنهج والمبرمج من طرف السلطات الفرنسية ومن ساندها، ضد الجزائريين في شهر ماي 1945 وما قبله وما بعده، إلى زيادة اتساع الهوة بين الأخيرين والأولين، كما زادت درجة التشنج بينهما، فقد صدم الجزائريون من فرط القوة التي وجهت ضدهم وبشاعة الجرائم التي طالتهم، مما ولد فيهم حينها حالة من الهلع والحزن الممزوج بالرغبة الكامنة في الانتقام ممن تعدى عليهم<sup>(161)</sup>.

وتشير مختلف المصادر إلى أن الوضع في الجزائر قد بقي متوترا حتى مطلع سنة 1946، وللتخفيف من حدة هذا التوتر قامت السلطات الفرنسية في مطلع تلك السنة بإطلاق سراح قادة الحركة الوطنية المسجونين، بعد أن أصدرت عفوا عاما في شهر مارس من تلك السنة، وعليه أفرج عن الشيخ البشير الإبراهيمي والسيد فرحات عباس<sup>(162)</sup>.

مبدئيا لم يسمح قانون العفو هذا للسيد مصالي الحاج من أن يشمل العفو ومن ثمة العودة إلى الجزائر، وبقي مصالي ينتظر النظر فري أمره حتى صدور قانون آخر في شهر ماي 1946، الذي اعتبر الإقامة الجبرية و المنفى الذين فُرضوا

على الأخير، إجراء غير قانوني وغير شرعي، وهو ما مكن السيد مصالي الحاج من مغادرة منفاه بالبرازافيل والعودة بعد ذلك إلى الجزائر<sup>(163)</sup>.

### 3.6 - سياسة التجهيل والتفكير والتجويد:

تذكر المصادر التي عاشت تلك المرحلة من تاريخ الجزائر المحتلة، أو المراجع التي تحدثت أو أرخت لها، أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين قد أخذ في التدهور بشكل كبير، وما زاده تدهورا وسوء الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر أثناء الحرب الامبريالية الثانية، وخاصة ما بين سنتي 1942 و1945، وهي السنوات التي شهد فيها الإنتاج الزراعي انخفاضا كبيرا، وعلى وجه الخصوص إنتاج الحبوب، وهو الأمر نفسه ينطبق تربية المواشي والأغنام<sup>(164)</sup>.

وانعكس انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني، سلبا على عموم الجزائريين الذين عانوا الأمرين من جراء ذلك، فقد مس غالبيتهم الجوع ونقص وشح في الثمرات، حتى أن الخبز وبعض المواد الغذائية الأخرى ومنها السكر والقهوة والزيت، أصبحت خاضعة لعملية التقنين، وقد تأثر لهذا الوضع المزري وغلاء المعيشة وانتشار السوق السوداء خاصة الفلاحون والعمال والبطالون<sup>(165)</sup>.

وخلال هذه الفترة (1942-1945)، سجلت أسعار مختلف المواد الغذائية ارتفاعا كبيرا، بلغ في بعض الأحيان 171%<sup>(166)</sup>، كما كان التموين سيئا بحيث أن الجزائريين القاطنين بالأرياف والبوادي، لم يستفيدوا من بطاقات التموين التي كانت السلطات الفرنسية توزعها على السكان، بغية شراء المنتجات والمواد الغذائية<sup>(167)</sup>.

وهذه الأوضاع المأساوية على الجزائريين خصوصا، جعلت بعضهم في خريف سنة 1944 يرسلون الحاكم العام يشكون إليه أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية التي تزايدت سوءا على سوء، خاصة وأن البطاقات التموينية التي خصصت لهم بغية الاستفادة منها، كانت تصادر في الكثير من الأحيان<sup>(168)</sup>.

دفعت هذه الأوضاع الصعبة الحركة الوطنية المتوحدة حديثا خلف بيان الشعب الجزائري الذي ظهر في شهر فيفري 1943، إلى دعوة بعض الميسورين من الجزائريين إلى تأسيس وحدات اقتصادية تقدم العون والمساعدة لعموم الشعب الجزائري وبتفتح أبواب العمل أمامه، وهي الفكرة التي تجسدت فعلا في شهر ديسمبر من سنة 1943، عندما بعثت شركة الشمال الإفريقي<sup>(169)</sup>.

إلا أن هذا الإجراء وهذه الخطوة التي دعت إليها الحركة الوطنية، وإن كانت لها بعض الآثار الإيجابية على الجزائريين، لم تؤثر كثيرا على صورة الوضع المزري الذي وصل إليه غالبية الشعب الجزائري طيلة سنوات الحرب، وهو ما تؤكد المصادر الفرنسية ذاتها، فقد نقل المؤرخ الفرنسي آرون عن التقرير الذي أصدره الأمين العام للحكومة العامة بالجزائر السيد كازاني، بتاريخ الثامن وأكتوبر 1945، وجود نقص في السلع الأساسية في الجزائر، ومنها مادة الحبوب الأساسية، إضافة إلى التلف الذي لحق بالمواشي والأغنام، وعلى سبيل المثال فقد تم تسجيل فقدان منطقة الأغواط المعروفة بكثرة مواشيتها وأغنامها تم 90% من تلك الثروة، كما أن الاستجابة لحاجيات السكان أصبحت غير مضمونة، مما جعل الجزائريين تحديدا يعيشون المجاعة<sup>(170)</sup>.

وانعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمعيشي المزري سلبا على الواقع الصحي على عموم الجزائريين، الذين عانوا الأمرين، فقد أصبحوا عُرضة لشتى أنواع الأمراض وخاصة الفتاكة منها كداء السل الذي أصاب مئات الآلاف من مختلف فئات الشعب الجزائري، وانتشرت في أواسطهم الأوبئة كتفؤيد<sup>(171)</sup>.

وفي الحين الذي كانت الإدارة الاستعمارية في الجزائر تقدم المساعدات والإعانات للمستوطنين وتقوم على توفير الرعاية الصحية الكاملة لهم بهدف ترضيتهم وتوجيه الاهتمام لهم حتى تكسب سلطة ديغول رضاهم، كانت لا تأبه للغالبية العظمى من الجزائريين وتترك يواجهون قدرهم المحتوم لوحدهم، وهو ما كان مُتَعَذِر عليهم خاصة من الناحية المادية، مما زاد في نسبة الوفيات بينهم بشكل كبير<sup>(172)</sup>.

أما عن الجانب العلمي والمعرفي فإن سلطات الاحتلال ومنذ وطأت أقدامها أرض الجزائر عملت على تجهيل الجزائريين حتى من التصرف فيهم وتوجيههم الوجهة التي تريد، ومن هذا المطلق راحت الأمية تزداد انتشارا في وسط المجتمع الجزائري، حتى غدت النسبة الكبرى من هذا المجتمع تعاني من تفشي ظاهرتي الأمية والجهل، وخلال هذه المرحلة التي نحن بصدد دراستها والبحث فيها سجلت جل المصادر والمراجع التي توقفت وتطرقت للموضوع النسب المرتفعة للأمية في وسط الجزائريين الذين حرموا ومن حقهم في العلم والمعرفة.

بلغ تعداد الجزائريين خلال مرحلة الحرب الامبريالية الثانية، حوالي الثمانية ملايين نسمة، ورغم هذا العدد المهم فإن نسبة المتمدربين من أبناء

الجزائريين في المرحلة الابتدائية لم يتجاوز في سنة 1944 المائة وعشرة آلاف تلميذ، موزعين على حوالي ألف مدرسة فقيرة من حيث التجهيزات والمعدات، إضافة إلى سوء التأطير<sup>(173)</sup>.

أما المستوطنون الذين كان تعدادهم أقل من المليون نسمة في الجزائر، فقد قارب عدد أطفالهم في المرحلة الابتدائية في سنة 1944 المائتي ألف تلميذ، خُصت لهم حوالي الخمسة آلاف وخمسة مائة مدرسة، مجهزة ومعدة بشكل عصري وجيد، كما وُجّهت لهم الأطر الإدارية والتعليمية الكفئة<sup>(174)</sup>.

ومن خلال هذا النموذج الحي، يتبين، كيف سعت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى حرمان غالبية أبناء الجزائريين من حقهم في التعليم، وبالمقابل الحرص على توفيره لكل أبناء المستوطنين، ناهيك عن الفرق في نوعية التعليم والإمكانيات الموجهة لكل طرف.

وما ذكرناه عن واقع التعليم الابتدائي في الجزائر، لا يختلف عنه كثيرا واقع التعليم الثانوي والعالي، فخلال الموسم الدراسي 1943 / 1944، تجاوز الثانويين من أبناء الجزائر الألف ومائتين بقليل، وتحديدًا ما بين 1209 و1219، في حين قارب عدد الثانويين من أبناء المستوطنين الستة عشرة ألف تلميذ (16417)، والملاحظ أن أعداد المتدربين من الجزائريين قد تناقصت خلال هذا الموسم عن المواسم السابقة<sup>(175)</sup>.

أما حظ الجزائريين من التعليم العالي خلال الموسمين الدراسيين 1943 / 1944، 1944، فقد كان قليلا، إذ لم يتعد تعداد الطلبة الجزائريين في الموسم الأول 1943 / 1944، المسجلين في جامعة الجزائر المائة وتسعون طالبا، ليرتفع في

الموسم الموالي إلى حدود المائتين وثلاثين طالبا، وهو رقم ضئيل جدا إذا ما قورن بعدد الطلبة من أبناء المستوطنين في ذات الجامعة في الموسم 1944 / 1945، الذين بلغ عددهم حوالي الأربعة آلاف وخمسة مائة طالب<sup>(176)</sup>.

ولم يقتصر التضييق الفرنسي على تقليص تعداد الملتحقين من أبناء الجزائريين بمقاعد التعليم المختلفة، بل تعداه إلى تحجيم الإمكانيات المادية المخصصة للمتمدرسين الجزائريين، وبمقابل هذا التحجيم، وجهت إمكانيات مادية كبيرة تساعد أبناء المستوطنين على التحصيل العلمي الجيد، خاصة بعدما تم تطهيرهم بشكل جيد من حيث نوعية المُدرسين كميّتهم و هي الظروف والشروط غير متوفرة لأبناء الجزائر<sup>(177)</sup>.

هذا التضييق على الجزائريين في التعليم في المؤسسات التعليمية الفرنسية، أدى بالبعض منهم إلى إرسال أبنائهم إلى الخارج بغية طلب العلم والمعرفة، خاصة صوب البلاد العربية كتونس ومصر والمغرب الأقصى وحتى داخل فرنسا ذاتها، كما سعت جمعية العلماء المسلمين في هذه الفترة إلى محاولة استيعاب ما أمكن من أبناء الشعب الجزائري، وكان لها نشاط ملفت في هذا الميدان سنة 1943، جعلها في السنة الموالية أي 1944، تتمكن من فتح ثلاثة وسبعين مدرسة في مختلف مدن و قرى القطر الجزائري أمت فيها ما أمكن من الأطفال الجزائريين<sup>(178)</sup>.

وأّت هذه الخطوة من الجمعية بعدما عملت السلطات الفرنسية على التخفيف من التشديد الذي كان مفروضا على تعليم الجزائريين وأزالت بعض العقبات أمام فتحهم للمدارس الخاصة بهم، فقد أصدرت في السادس من أوت

1943 قانونا خاصا يمكنهم من فتح المدارس الإسلامية الحرة ذات الصبغة الدينية، وأردفت هذا القانون بقانون آخر في السابع والعشرين نوفمبر 1944 أكثر شمولا، سعت من خلاله إلى تنظيم وتسيير التعليم الحر في الجزائر، دون تحديد لطبيعته كما فعلت في القانون الأول<sup>(179)</sup>.

لإشارة اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني التي يقودها الجنرال ديغول، قد أصدرت في الحادي عشر ديسمبر 1943، قرار يقضي بالعمل على رفع مستوى "الفرنسيين مسلمي الجزائر" في جميع الميادين ليصبحوا في مستوى الفرنسيين غير المسلمين<sup>(180)</sup>.

ولتحقيق هذا التوجه الجديد للسلطات الفرنسية أصدر الحاكم العام في الجزائر السيد كاترو وبناء على القرار السابق الصادر عن اللجنة الفرنسية، أصدرت في الرابع عشر ديسمبر من السنة نفسها، قرارا نص على تشكيل لجنة مهمتها إعداد برنامج للإصلاحات الشاملة في الجزائر ولصالح الجزائريين، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبعد عملها الميداني والنظري، اعتمدت اللجنة في ما يتعلق بالتعليم الأهلي (الموجه للجزائريين) على التقرير الذي أعده مفتش الأكاديمية السيد لوجيي، الذي جاء تحت عنوان " مشروع توسيع انتشار التعليم الابتدائي الأهلي"، والذي لم يجب في حقيقة الأمر على الكثير من التساؤلات حول واقع تعليم الجزائريين والحلول الممكنة لاستيعاب هذا الكم الكبير منهم في مختلف مراحل التعليم<sup>(181)</sup>.

ورغم هذه المبادرات الفرنسية النظرية تجاه تعليم الجزائريين، إلا أن الإدارة الفرنسية ذاتها أقرت في السنة الموالية (1944)، بكون حظ أبناء الجزائريين

من التعليم حتى هذه الأثناء، كان ضعيفا جدا ولم يتجاوز عدد الملتحقين منهم بالمدارس في تلك السنة حدود الخمسة والنصف بالمائة من مجموع الأطفال الجزائريين الذين هم في سن الدراسة، والذين أحصت ذات السلطات عددهم بمليون ومائة ألف طفل، وهي نسبة تصل إلى أقل من واحد بالمائة من مجموع الجزائريين والذين قُدر تعدادهم في سنة 1944 بحوالي السبعة ملايين ونصف المليون نسمة<sup>(182)</sup>.

## الهوامش:

01- هو شارل ديغول، سليل أسرة فرنسية محافظة، لها حضور في الثقافة والسياسة في بلادها، يعتبره غالبية الفرنسيين الشخصية الأولى لفرنسا في القرن العشرين، إذ لم تحفل أي شخصية أخرى في حياتها أو بعد وفاتها، بمثل ما حفلت به و لا تزال، فهو شخصية شارل ديغول، جمعت بين السياسة والجندية والفكر. ولد يوم 22 نوفمبر 1890 بمدينة ليل (Lille) الفرنسية، وبعد إتمامه التعليم الأولي وحصوله على البكالوريا التحق بالجيش الفرنسي و تكون في عدة مدارس حربية، تخرج برتبة ملازم أول سنة 1912 وتدرج في الرتب العسكرية تباعا إلى أن أصبح جنرالاً سنة 1940، و بعد احتلال بلاده من طرف الألمان شكل مقاومة سياسة وعسكرية عُرفت بالحركة الديغولية، من أجل لاسترجاع سيادة فرنسا، التي حصلت في صانفة عام 1944.

و تولى ديغول شؤون الدفاع في الحكومة الفرنسية قبيل الاحتلال الألماني، رفضا الاستسلام و التحق بلندن ليعلن من هناك انطلاق المقاومة الفرنسية بداية من 18 جوان 1940 بشقيها السياسي و العسكري، كانت مرحلتها الأولى في لندن إلى غاية مطلع جوان 1943، في هذه المرحلة جمع حوله الكثير من المناهضين للاحتلال من اليسار و اليمين.

لتنطلق المرحلة الثانية بعد دخوله إلى الجزائر و تشكيل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني في 03 جوان 1943 مواصلا توحيد الفرنسيين لمواجهة الألمان، شكل في الجزائر الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية في جوان 1944، و باسم هذه الحكومة دخل الأراضي الفرنسية في أوت 1944، وبقي على هرم السلطة إلى غاية يوم 20 جانفي 1946، عندما قدم استقالته من مهامه، و شكل سنة 1947 حزبا معارضا كان له في البداية حضور قوي في الحياة السياسية الفرنسية، هو "التجمع الشعبي الفرنسي"، الذي عصفت به مشاكل داخلية فاضطر ديغول إلى حله في ماي 1953.

و في سنة 1958، طالب بعودته إلى السلطة انقلابي 13 ماي 1958، ليتولى السلطة بداية من جوان، و يؤسس الجمهورية الخامسة بداية من جانفي 1959، التي بقي على رأسها حتى سنة 1969، و سبق تلك السنة، أي في (1968) أن شهدت الساحة السياسية الفرنسية اختناقا كبيرا، أدى بالطلبة إلى الخروج في مظاهرات عارمة ضد سياسته، و بعد فشله في استفتاء أبريل 1969 قدم استقالته في الشهر الموالي معتزلا الحياة السياسية متفرغا إلى رحلاته و كتاباته الخاصة، إلى أن توفي في التاسع نوفمبر 1970.

أما عن أهم القضايا التي اعترضت فترة حكمه، كانت الثورة الجزائرية، و أدت به إلى توقيع اتفاقيات إيفيان في التاسع عشر من شهر مارس من العام 1962، مع الحكومة المؤقتة

الجزائرية، مما جعله محط انتقادات و سخط الكثير من السياسيين والعسكريين و المفكرين الفرنسيين لسياسته اتجاه الجزائر . استطاع ديغول أن يشكل تيارا سياسيا و فكريا كان محل اهتمام و تجاذب بين اليمين و اليسار، عرف باسمه و تجاوز حدود فرنسا و ما زال تأثيره ملحوظا في جوانب من الحياة السياسية الفرنسية إلى اليوم، كما ترك العديد من المؤلفات و الكتب في الشؤون العسكرية والسياسية و الفكرية. راجع، بديدة، مرجع سابق، ص، 20،21.

02- أنى راي غولدزيغر . جذور حرب الجزائر 1940-1945، ترجمة وردة لبنان، دار القصة الجزائر 2005، ص. 410 .

03 – Lucien Adés. L'aventure Algérienne 1940-1944, Pétain-général De Gaulle, Ed. Belfond, Paris, 1997, p.p. 25-27.

04 – وهذا ينفي ما ذهب إليه مؤلف كتاب "الجنرال ديغول و إفريقيا السوداء"، بأن برزافيل كانت هي عاصمة الفرنسيين، و أن الجزائر حلت بعدها ثانية، عندما تأسست على أراضيها اللجنة الوطنية للتحرير الوطني الفرنسية سنة 1943 " . أنظر :

-Bourgi (Robert). Le général de Gaulle et l'Afrique noir 1940-1969, Ed. Africaines Paris, 1980, p. 113.

05- شارل ديغول. مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971، ص. 49

06- شارل ديغول، . مذكرات الحرب، الوحدة 1942-1944، ترجمة عبد اللطيف شرارة، ط 2، منشورات البحر الأبيض المتوسط، باريس، فرنسا، و منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982 ص. 342.

07- Chamine. La Conjuraton d: Alger. Ed; Albin Michel, Paris,1946; p. 26.

08- ديغول .التجديد، المصدر السابق، ص. 49.

09- نفسه.

10 –Pierre. Ordioni Tout commence à Alger 1940-1944, Ed. Stock, Paris, 1972., p. 654.

11- غولد زيغر .المصدر السابق، ص. 250 .

12- ديغول. الوحدة، المصدر السابق، ص. ص. 145-146.

13 –A.O.M. Fonds GGA, Op.cit, carton 7 Cab/11.

14 –Ibid.

15- ديغول. الوحدة، المصدر السابق، ص. 139.

16- نفسه، ص. ص. 149-150.

17- غولدزيغر. المصدر السابق، ص. 188.

18- ديغول. الوحدة، المصدر السابق، ص. ص. 151.

19 – Kenneth. Pendar Alger 1942, Le débarquement et de Gaulle vus par un diplomate Américain, Trad. de Langlais par. Jean Bourdier, Ed. La table ronde, Paris. 1967, p. 88.+ Ordioni. OP.cit, p. P. 585-592

20- ديغول. الوحدة، المصدر السابق، ص. ص. 151-152.

21 –Ordioni. OP.cit, p. 583.+ –Ades. Op.cit, p. 83.

22 –Ibid.

23 –Ordioni. Op.cit, p. 238.

24 –Ades. Op.cit, p. 73.

25 –Claude. Martin, Histoire de l'Algérie française, T2, Ed. Centre Français d'édition et de diffusion, Paris, 1979. , p. 91.

26 – André Nouschi. La Naissance du Nationalism algérien (1914/1954).Paris.1962, p. 162.

و أنظر كذلك الملحق هو عبارة عن رسالة شكر من يهود مدينة تلمسان للجنرال ديغول، بعد إقراره بعودة العمل بمرسوم كريميو.

27- بلانش. المرجع السابق، ص. ص. 99-100.

28 –Julien. Op.cit, p. 235-240.

29- سعد الله. نقلا عن مورفي، المرجع السابق، ص. 100.

30- نفسه.

- 31- بلاتش. المرجع السابق، ص. 100.
- 32 –Nouschi. Op.cit, p 162; Attal. Op.cit, p. 233.
- 33- سعد الله. المرجع السابق، ص. 217.
- 34 – Henri Msellati. Les juifs d’Algérie sous le régime de Vichy. Ed. l’Harmattan, Paris, 1999., p. 250–251.
- 35- غولدزيغر. المصدر السابق، ص. 181.
- 36- لمزيد من التفصيل حول هذه العلاقة أنظر، بديدة، مرجع سابق، ص. ص. 217-225.
- 37- غولدزيغر. المصدر السابق، ص. 400
- 38- نفسه، ص. 457.
- 39- بلاتش. المرجع السابق، ص. 07.
- 40 –Claud Paillat. Le Guêpier,T 1,Ed, Laffont, Paris, 1966, p 76.
- 41- غولدزيغر. المصدر السابق، ص. 455.
- 42- نفسه، ص. 418.
- 43- غولدزيغر، المصدر السابق، ص. 419.
- 44- Roger Le Tourneau. Évolution politique du Nord Musulmane 1920–1961, Ed. Armand Colin, Paris, 1962, p. 344.
- 45- Nouschi. Op.cit, p. 168.
- 46 –Martin. Op.cit, p. 91.
- 47- علاق. المصدر السابق، ص. 130.
- 48 – Tournoux. Op.cit, p. 344 ; Nouschi. Op.cit, p. 167.
- 49- Nouschi. Op.cit, p. 168.
- 50- قداش، مرجع سابق، ص. 862.
- 51- Julien. Op cit.p.256.
- 52- قداش، مرجع سابق، ص 862.

53- Journal Officielle. 12 Aout 1943 .

55 - محمد الصالح بن جلول: ولد في الثاني عشر أوت سنة 1897 بمدينة قسنطينة ، التحق بعد حصوله على البكالوريا بجامعة الجزائر فرع الطب، انتخب مستشارا بلديا بقسنطينة ما بين 1928-1935، و نائبا لرئيسها حتى سنة 1945، كون رفقة فرحات عباس سنة 1928، فدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين فأصبح عضوا في الجمعية الجزائرية عام 1935، وترأس المؤتمر الإسلامي في جوان 1936، شكل بعد سنة 1945 الاتحاد الديمقراطي الفرنسي الإسلامي و باسمه انتخب بالمجلس الوطني للجزائر، كما انتخب مستشارا للجمهورية من ديسمبر 1946-نوفمبر 1948، و من جوان 1951-1955 قاد الجمهوريون المستقلون في الانتخابات التشريعية ليكون ممثلا عن قسنطينة. لم يكن له دور أثناء الثورة غير مطالبته في سبتمبر 1955 باسم مجموعة 61 نائبا جزائريا، بضرورة إيجاد حل سياسي عاجل و عادل للقضية الجزائرية، مكتفيا بالتهديد بالانسحاب من الهيئات البرلمانية الفرنسية، وهو ما نفذه فعلا بعد استرجاع السيادة الوطنية، حيث تفرغ لممارسة مهنته الأصلية إلى أن وافته المنية بقسنطينة في الفاتح ماي 1985. أنظر: -بديدة. المرجع السابق، ص. ص. 245-246.

56- ديغول. الوحدة، المصدر السابق، ص. ص. 524-526.

57 - قداش، مرجع سابق، ص. 865.

58- ديغول. الوحدة، المصدر السابق، ص. 256.

59- نفسه، ص. 257.

60 - Jorge Catroux . Dans la bataille de méditerranée 1940- 1944, Ed. Julliard, Paris, 1949, p. 435-436.+ -De Gaulle-De gaulle Charles. Discours et messages 1940-1946, Ed. Plon, Paris, 1970. P. P. 351-354.+ - C.D.H.A. CIE Alger, Op.cit, R. moi de December 1943.

61 -Charles Robert. Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1969 ; T2 , Ed. PUF, Paris, 1979, p 565.

62- A.O.M.Fonds GGA. 11h/55.

63 - سعد الله. المرجع السابق، ص. ص. 218-219.+ الزبيري. المرجع السابق، ص. 38.

64- A.O.M.Fonds GGA.11h/55. + A.O.M.Fonds Ministérielle.

81F/1214 -(64)

65 – Mahfoud Kaddache et Djilali Sari. L'Algérie dans l'histoire, T5, Ed. OPU/ENAL Alger, 1989, p. 83.

66- الزبيري. المرجع السابق، ص. 44.

67- تتطرق الكثير من الكتابات التاريخية إلى أمرية "السابع مارس" بالتحليل و التفصيل. أنظر مثلا:

– Abbas. Op.cit, pp 149-150. المرجع السابق، ص ص 219-221.

68 –Mahfoud Kaddache Histoire du nationalisme Algérien, T2, 2eme édition, Ed. ENAL, Alger, 1993;p. 654.

69 – Ferhat Abbas; La Nuit Coloniale, Ed,René Julliard, Paris, 1962., p. 149-150.

70 – Ibid, p. 150.

71- قداش، مرجع سابق، ص. 867

72- A.O.M.Fonds Ministérielle. 81F/1214

73- A.O.M.Fonds GGA. 9h/51.

74 – A.O.M.Fonds Ministérielle. 81F/1214.

75- ربح بلعيد، الشروق اليومي، الجزائر. 03 فيفري 1997. + جوليان، مصدر سابق، ص. 978.

76- ديغول. الوحدة، المصدر السابق، ص. 256.

77 –A.O.M. Fonds Constantine, Op.cit, carton 93/1369.

78 –C.D.H.A. CIE Alger, Op.cit, R. décembre 1943.

79 –C.D.H.A. CIE Alger, Op.cit, R. juin 1944.

80 – Jean-El Mouhoub Amrouche. Un Algérien s'adresse aux Français, Ed. Tassadit Yacine, Paris, 1994, p.p. 280-282.

81 –Catroux. Op.cit, p. 437.

82 – A.O.M.Fonds Ministérielle. 81F/1214.

83- غولدزيفر. المصدر السابق، ص. 276.

84- إن تركيز الفرنسيين في هذه الأثناء على فرحات عباس، و موافقه من السياسة الفرنسية في الجزائر يدل على تفاجئهم بالتغير الذي عرفه مسار الرجل.

85 –Ageron. Op.cit, p.p. 546- 569.

86- Nouschi. Op.cit, p. 90.

87- غولدزيغر. المصدر السابق، ص. 250.

88- هنري علاق. مذكرات جزائرية، ترجمة حاج مسعود و عبد السلام عزيزي، دار القصة، الجزائر 2007، ص. 102.

89 –Ades. Op.cit, p. 55.

90- Ordioni. Op.cit, p. 622.

91- حسين آيت أحمد. روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952، ترجمة سعيد جعفر، مطبعة البرزخ، الجزائر، 2002، ص. 36.

92- علاق. المصدر السابق، ص. 130.

93- الزبيري. المرجع السابق، ص. 36.

94- علاق. المصدر السابق، ص. 130.

95 – Ordioni. Op.cit, p. 622.

96 –Kaddache. Histoire..., Op.cit, p. 649.

97-Ibid. p 650-651. –Ordioni. Op.cit, p. 622.

- الزبيري. المرجع السابق، ص. 37.

وأنظر كذلك الملحق و هو عبارة عن تقرير يصف الحالة المعنوية في الجزائر و خصوصا لدى الجزائريين المبتهجين بإطلاق سراح عباس والسايح.

98- عباس، مصدر سابق، ص. 140 .

99- جويبة، مرجع سابق، ص.ص. 53،54.

100 –Ordioni. Op.cit, p. 602. +- Kaddache. Histoire, Op.cit, p. 650.+

الزبيري. المرجع السابق، ص . 37.

- الحقيقة أن تاريخ حل المندوبيات و إعادة العمل بها، فيه اختلافات كثيرة، فإذا كان أربيوني يذكر الحل في 25 سبتمبر، و إعادة العمل في الفاتح ديسمبر، فإن مصادر و مراجع أخرى ذكرت عدة تواريخ مختلفة و تحدها بين 22 سبتمبر و 15 أكتوبر، بين الحل و إعادة العمل. أنظر:- غولدزيغر. المصدر السابق، ص. 250. - الزبيري. المرجع السابق، ص. 37. وأنظر أيضا:

- Kaddache. Op.cit, p. 650-651.

101 – Bulletin. CFLN, 16 octobre 1943.

102 - مصالي الحاج: ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان التي زاول بها تعليمه الأولي، جند في الجيش الفرنسي سنة 1918، وبعد خروجه من الجيش في 1921 برتبة عريف استقر في فرنسا و اشتغل ببعض المهن الحرة، و بدأ حياته النقابية و السياسية في هذه الفترة، كان من المساهمين في تأسيس "نجم شمال إفريقيا" في باريس 1926، و نظرا لمطالبه الوطنية فقد حلّ الحزب عدة مرات ليؤسس سنة 1937 "حزب الشعب الجزائري" والذي حلّ بدوره عشية الحرب الامبريالية الثانية في 1939، و في هذه الأثناء تعرض مصالي للسجن ثم النفي إلى برازافيل سنة 1945 ليعود منها سنة 1946، و يؤسس في نهاية تلك السنة "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" كواجهة سياسية علنية، و بعد مؤتمر الإطارات في مطلع سنة 1947 أبقى على حزب الشعب كواجهة سياسية سرية و إلى جانب التشكيلتين العلنية و السرية بُعثت "المنظمة الخاصة"، كواجهة عسكرية سرية مهمتها الإعداد للكفاح المسلح.

تم إبعاده من الجزائر سنة 1952، و عندما اندلعت الثورة في نوفمبر 1954 لم يكن ضدها ولم يكن معها فقد طالب بمهلة إضافية من أجل الإعداد و الانطلاق الجيدين، ولم يكن له ذلك، و بقي رهن الاعتقال الفرنسي إلى غاية جانفي 1959 حيث أطلق سراحه، وقد شكل قبل ذلك حركة سياسية تدعى الحركة الوطنية الجزائرية و بعد استرجاع السيادة الوطنية طالب بالعودة إلى البلاد وإلى التعددية الحزبية، و لم يُجب في طلبه ليبقى في المنفى إلى غاية وفاته في 30 جوان 1974. أنظر: - بديده. المرجع السابق. ص. 247-248.

103- بنيامين سطورا. مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية 1898-1974، ترجمة الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002، ص. ص. 187-194.

104 – Bulletin. CFLN, 01 avril 1944.

105- مبارك الميلي: ولد سنة 1897 بالميلية، انتقل إلى قسنطينة حيث التحق بحلقات ابن باديس العلمية ثم اجتذبه جامعة الزيتونة ليوسع مداركه العلمية، ليعود منها حائزا على شهادة التطويح، من أساتذتها الكبار ليباشر عمله معلما و مربيا بمدارس قسنطينة، ثم انتقل إلى الأغواط واستطاع أن يستقطب اهتمام الشباب لدراسة العربية، و تدعيم الحركة الإصلاحية في النفوس المتعطشة للعلم و المعرفة في الجنوب الذي كان خاضعا لنفوذ الزوايا، بالإضافة إلى نشاطه في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حيث كان أمين ماليتها منذ سنة 1931، وفي سنة 1937 كلفته الجمعية بإدارة جريدتها الرسمية " البصائر "، و بعد وفاة ابن باديس تولى مهمة التعليم

والدفاع عن الحركة الإصلاحية، و ظل وفيما لمبادئ الجمعية و أهدافها إلى أن توفي يوم 09 فيفري 1945. أنظر: -عبد الكريم بوالصفصاف. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص. ص. 81-83.

106- Bulletin. CFLN, 01 avril 1944.

107- الزبيري. المرجع السابق، ص. 57.

108- غولدزيجر. المصدر السابق، ص. ص. 281-283

و يُنظر الملحق المدرج والذي يُبين رصد السلطات الفرنسية لنشاطات حركة أحباب البيان والحرية في مطلع شهر ماي 1945.

109 – Alain. De Sérigny L’Echo d’Alger, T1, Presse de la Cité, Paris 1972, p. P. 268-270.

110- غولدزيجر. المصدر السابق، ص. 332.

111- نفسه، ص. 351.

112 – Redouane Ainad Tabet. 8 mai 1945 en Algérie, 2em éd. Ed. OPU, Alger, 1987, p. 212.

113- Abbas. Op.cit, p. 153. . 132 .

وحول هذه النقطة يذكر قداش، أن مصالح الأمن الفرنسية اقترحت منذ شهر أبريل 1945، حل حركة أحباب البيان والحرية، لأنها أصبحت توفر الغطاء لحزب الشعب الجزائري. أنظر:

-Kaddache. Op.cit, p. 693.

114 –Ibid.

115- الزبيري. المرجع السابق، ص. 65.

116 –A.O.M. Fonds Oran, Op.cit, carton //74.

117 –Ibid.

118 –Abbas. Op.cit; p. 157-158.

119- الزبيري. المرجع السابق، ص. 85.

120 –A.O.M. Fonds GGA, Op.cit, carton 8cab/88.

121 –Ibid.

122 –A.O.M. Fonds GGA, Op.cit, carton 8cab/94.

123 –Kaddache. Op.cit, p. 669.

124- ديغول. الخلاص، المصدر السابق، ص. ص. 320-323.

125 – Kaddache. Op.cit,p. P. 681-684.

126 –Kaddache; sari. Op.cit. p. 85.

127 –Abbas. Op.cit, p. 148.

128 – Jean Lacoutur. e De gaulle. le politique 1944-1959, Ed. du Seuil, Paris, 1985.; p. 179.

129- ديغول. الخلاص، المصدر السابق، ص.320

تشير التقارير الفرنسية المختلفة السابقة و اللاحقة للثامن ماي 1945 إلى ذلك، ومنها تقرير الأمن العام ليوم 14 ماي 1945، الذي يستعرض و بشكل مفصل نشاط الوطنيين الجزائريين منذ 29 أبريل إلى غاية 10 ماي. أنظر:

-A.O.M. Fonds GGA, Op.cit, carton 9H/51.

130 –Amrouche. Op.cit, p. 279.

131- الزبيري. المرجع السابق، ص. ص. 75-76.

132 – Jean Touchard, Le Gaullisme (1940-1969),Ed, du Seuil, Paris, 1978, 167.

133- ديغول. التجديد، المصدر السابق، ص. 135.

134- غولديغر. المصدر السابق، ص. 367.

135 –Paillat, Op.cit, p 52.

136 – Kaddache. Op.cit, p 690.

137- علاق. المصدر السابق، ص. ص. 141. 137

138- غولديغر. المصدر السابق، ص 418.

139 –Nouschi. Op.cit, p. 174.

140- غولديغر. المصدر السابق، ص. 418.

141 – Jean-Luc Einaudi, Un Rêve Algérien, Ed, Dagorno, Paris, 1994., p. 235.

- للإشارة فإن عمليات الإبادة، لم تشمل منطقة الشرق الجزائري فقط، بل امتدت إلى الغرب والوسط و من ذلك أن مدينة البليدة شهدت من التاسع ماي 1945، العديد من مظاهرات

الجزائريين التي قوبلت بالتقتيل و الاعتقالات. كما أن عمليات القمع الوحشي والاعتقالات غير المحسوبة، إلى وجود مجموعة من المفقودين الجزائريين الذين لم يظهر لهم أثر، و لم يفتح ملفهم إلى اليوم، و ذلك بشهادة الفرنسيين أنفسهم. أنظر مثلا:

- Einaudi. Op.cit, p. 240.

- غولدزيغر. المصدر السابق، ص. ص. 376-377.

142 -Paillat, Op.cit, p.p. 66-76.

-Nouschi. Op.cit, p.p. 174-177.

143 - غولدزيغر. المصدر السابق، ص. 410.

144 - Paillat, Op.cit, p. 64.

145- غولدزيغر. المصدر السابق، ص. 372.

146- نفسه. ص. 417.

147 -C.D.H.A. CIE Alger, année 1945, R. moi de juin 1945.

148 -L'écho d'Alger, 13/14 mai 1945.

149 -De Serigney. T1, Op.cit, p 286-287.

150- علاق. المصدر السابق، ص. 142.

151- نفسه، ص. 142.

152 -Paul Tubert. L'Algérie vivra Française et heureuse, Ed. Charlot, Alger, 1946, p.p. 37-47.

153 -Ibid. p.p. 47-54.

154 -Ibid. p.p. 55-59.

155 -Alain. De Sérigny L'Echo d'Alger, T2, Presse de la Cité, Paris 1975, p. 18.

156- قداش، مرجع سابق، ص. 932.

157 - قداش، مرجع سابق، ص. ص. 934، 935، و أشار ذات الكاتب إلى بعض من تلك التقارير في الصفحة 971.

158- نفسه، ص. 932.

159- نفسه.

160- نقلا عن الزبيري، مرجع سابق، ص. 82.

161- A.O.M Fonds Constantine.93/ 4164.

- 162- عباس، مصدر سابق، ص. 150،، الزبيري، مرجع سابق، ص. 105 + 203.
- 163- ستورا، مرجع سابق، ص. 197، 193.
- 164- رضوان عيناڨ ثابت 08 ماي 1945، الإبادة الجماعية، ترجمة محمد السعيد اللحام، ط 1 منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر بدون تاريخ، ص. 40.
- 165- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة محمد المعراجي منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص. 337، 338.
- 166- عيناڨ، مرجع سابق، ص. 42.
- 167- قداش، تاريخ الحركة، مرجع سابق، ص. 897.
- 168- A .O.M. fonds Constantine. AIX en Provence. Boite  
Cid El Milia. (5)93/4164. Lettre de la population du Douar M.  
02 septembre 1944.
- 169- تركي رابح، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية، ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص. ص. 89، 90، 91.
- 170- Aron. op cit. p.100.
- 171- يحي بوعزيز، السياسة الفرنسية الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ط. عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص. 94، 95.
- 172- نفسه.
- 173- محساس، مصدر سابق، ص. 411، 412. + الزبيري، مرجع سابق، ص. 22.
- 174- نفسه.
- 175- محساس، مصدر سابق، ص. 413. + عبد الكامل جويبة، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة، 1946-1954، ط. الواحة للكتاب، الجزائر 2013، ص. 43.
- 177- محساس، مصدر سابق، ص. 414. + جويبة، مرجع سابق، ص. 43، بوعزيز، السياسة، مرجع سابق، ص. 175.
- 178- الزبيري، مرجع سابق، ص. 22، + بوعزيز، السياسة، مرجع سابق، ص. 168، +جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر، 1830-1944، منشورات، المركز الوطني للدراسات و البحث في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص. 208، 209.
- 179- تركي، مصدر سابق، ص. 207.

- 180- محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ج3 (عيون البصائر)،  
دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص. 236.
- 181- قنان، مرجع سابق، ص. ص. 205، 206.
- 182- نفسه، ص. ص. 211، 212.

# الفصل الرابع

انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائريين

بين 1939 م - 1945 م



## 1- مرحلة 1939 \_ 1942:

(مواقف وتفاعلات الحركة الوطنية الجزائرية بين 1939\_1942)

تعرضت الجزائر للصدمات المعاكسة للتقلبات الناتجة عن الحرب العالمية الثانية فقد عرفت صعوبات في النقل وشعرت بهبة الحروب التحريرية للبلدان المحتلة من طرف الألمان وأنجز الجزائريون وحدة وطنية حول البيان للمطالبة بالإصلاحات في إطار الوطن الجزائري ولكن أمالهم تحطمت مع مجازر ماي 1945م.

### 1 \_ موقف المنتخبين المسلمين الجزائريين:

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية تطوع أبرز زعماء النخبة والنواب كالدكتور محمد الصالح بن جلول والدكتور الأخصري وعبروا عن الولاء للوطن الأم فرنسا وأعطوا بذلك المثل لأنصارهم وهذا ما سعت له فرنسا نحو ايجاد وتكوين طبقة جزائرية مثقفة ثقافة فرنسية تركز عليها وقت الشدة<sup>(1)</sup> فشاركوا في الحرب معتقدين في ذلك أن مشاركتهم فيها انتصار للسلام والحرية والديمقراطية. كما شارك فرحات عباس واستجاب لنداء فرنسا رغم أنه كان معفيا من الخدمة العسكرية إلا أنه تطوع للدفاع عن فرنسا حيث التحق كصيدي بإحدى الصفوف القتالية<sup>(2)</sup>. وقبل مغادرة أرض الوطن كتب رسالة إلى إحدى مقريه بأسلوب جيد وعبارات منمقة جاء فيها: " في هذا اليوم وفي هذه الساعات الخطيرة بالذات التي اصبحت فيها حرية الأمم الديمقراطية مهددة، فإن حزبنا قد أوقف جميع أنشطته

السياسية لكي يتفرغ نهائيا للدفاع عن سلامة الأمة التي ارتبط بها مستقبلنا، ذلك أنه إذا انهارت قوة فرنسا الديمقراطية فإن آمالنا في الحرية ستقبر إلى الأبد وإنما نؤكد بالأدلة إيماننا بانتصار فرنسا واستقلالها عندنا وفي العالم كله، تحيا الجزائر تحيا فرنسا<sup>(3)</sup>.

وبذلك تناسب جمعية النواب كلّ الأحقاد وراحت تؤيد فرنسا دونها شرط أو قيد تجاوبا مع خطاب رئيس الجمهورية لوبران Lebrane وكذا نداء الوالي العام الذي أعلن بأنّ الوقوف إلى جانب فرنسا سيسمح لها بمراجعة سياسيتها نحو الجزائريين والنظر إلى مطالبهم بعطف وجدية وبرز موقف النواب كأكثر مؤيد وحليف لفرنسا بالرغم من تأييد الحزب الشيوعي لها في حربها، إلا أن حلّ فرنسا له فسح المجال للنواب للبروز كأكثر حليف لفرنسا<sup>(4)</sup> ولكن هذا الموقف هل سيبقي نفسه بعد سقوط فرنسا وبعد معاملة الجزائريين في الحرب وكذا السياسة الفرنسية المنتهجة تجاه ممثلي الشعب؟

كان فرحات عباس وبن جلول المنتخين الأكثر تمثيلا في تلك الفترة، يعتقدان بأنّ الوقت قد حان لمطالبة فرنسا بشكل علني ورسمي بتحقيق الإصلاحات التي كان عليها أن تصدرها عشية الحرب وحاول فرحات عباس أن يتحاور مع فيشي فطلب عن طريق رسالة أرسلها في 16 ديسمبر 1940 إلى الحاكم العام شاتل أن يكون ضمن اللجنة المالية الجزائرية وقام ممثل فرنسا باستدعائه وعنّفه ثم طرده<sup>(5)</sup>. وفي 10 أبريل 1941 بعث بتقرير إلى المارشال بيتان<sup>(6)</sup> ووضع طلبه تحت رعاية غاندي وشارل مورا. وقد انتقد فرحات عباس في هذا النصّ

اقتطاعية الأراضي والوضعية المتدنية لستة ملايين مسلم وطالب بمجموعة من الإصلاحات وإعادة تأسيس طبقة الفلاحين وتطوير المدرسة والمساواة بين الموظفين المسلمين والأوروبيين وتدابير لتأمين العمل للطبقة الكادحة الفلاحية وإعادة تهيئة الدواوير وتنظيمها في مراكز بلدية تسيرها "مجالس منتخبة أو غير منتخبة" إلغاء الحكومة العامة والنظام العسكري في إقليم الجنوب كما اقترح أيضا مخططا للتجديد إنشاء صندوق لطبقة الفلاحين خاضع لرقابة هيئات زراعية للدوائر من أجل إبقاء الملاك الصغار على أراضيهم، نزع ملكية الشركات الكبيرة وتسليم أراضيها إلى طبقة الفلاحين وتطوير التعليم الذي من دونه لا يمكن لأي عمل أن يكون جادا وإنشاء صيغة جديدة للبلدية قاعدتها الدّوار<sup>(7)</sup>.

ظلتّ اللّهجة لهجة اصلاح اكتشفت أنّ الجماهير قدرة سياسية جد قاصرة على أن تستغني عن مرشد لها . وظلّ فرحات عباس وفيما لبرنامج المنتخبين وكان يؤمن دائما بإمكانية إحياء الرّغبة في أن نكون معا وفي قلب المستعمرة الأوربية وفي غمرة الوعي لدى حشودنا المتجددة. وقد عرض هذا البرنامج على الجمهورية الثالثة وقدمه من جديد لحكومة فيشي كرعية فرنسية لم تمارس قط ولو جزءا يسيرا من السيادة الفرنسية" ومتوجها إلى الحكومة الفرنسية أيا كانت<sup>(8)</sup>. لم يكن يشعر البتة بالحرّج لمشاركته في الاحتفالات الرسمية إلى جانب سلطات فيشي التي تمثل فرنسا، ومع هذا لم يفكر أي مسلم في أن يعيب عليه عدم التفريق بين فيشي وسلطات فرنسا الحرّة ولم يفكر مسلم في أن يقوم مقام الفرنسيين في المقاومة، حتّى الأوروبيين أنفسهم لم يفعلوا ذلك.

ومن جهته فقد بعث الدكتور بن جلول في 27 أوت 1942 مذكرة عريضة إلى الماريشال بيتان والرئيس لفال وكذا الحاكم العام شاتل<sup>(9)</sup>. وقد أخذ بن جلول في هذا النص السلطات الفرنسية على نقص الإصلاحات السياسية: تمثيل ضعيف في المجلس الوطني وتكريس نظرية المدارس المنفصلة وتعيين شخصيات يستهجنها طرف الرأي في جميع الهيئات. كما أكد على عدم تطبيق الإصلاحات الاجتماعية والقيود المفروضة على التنقل الحر للعمال الأهالي واليد الطولى للمستوطنين في توجيه الاقتصاد الجزائري وعدم المساواة في مسألة التمويل وغياب الاحترام من لدن السلطات ومن الأوربيين عموما تجاه المسلمين وقدر مسؤولية هذه السياسة على مديري الشؤون الإسلامية. وكان كل هذا بأسلوب الشكاية الخالص لمنتخبي ما قبل 1939م. أما ما يخص الإصلاح السياسي الكبير المطالب به فيسجل في إطار "الإدماج الكلي مع فرنسا" ويتضمن إلغاء الحكومة العامة ومديرية الشؤون الإسلامية والبلديات المختلطة الخاضعة لسلطة القيادة وإلغاء كل الاجراءات الخاصة بالأهالي<sup>(10)</sup>.

استأنف بن جلول المطالبة بالإصلاحات عشية الحرب دون أن يذكر شيئا حول المواطنة والتمثيل النيابي -حذرا أو اعتبارا لمن- للإدارة أو للوطنيين؟

على أية حال شدد بن جلول على وجود قلق عام: "هناك بين أغلبية الفرنسيين الجزائريين والمسلمين هوة سحيقة سببها الجشع والأنانية وغياب الاحترام من لدن الفرنسيين... إنها نكبة أخلاقية لم يسبق لها مثل فما هي السنين التي مرت في حياة مشتركة وجهودي منذ عشر سنوات لإحلال التفاهم والوفاق

تفشل بشكل مؤسف أمام النّفور المتعنّت للاستعمار الكبير المدعوم من الإدارة". وكان بن جلول قد وجه إنذارا نهائيا محتشما تحدث فيه عن استقالته من عهده كعضو الهيئة المالية إذا لم يكن في نية الحكومة أن تحقق الاصلاحات الضرورية.

من جانب آخر فسّرت الحكومة العامة للإدارة بعض التردّد والنية السيئة من الجماهير الشعبية والانخراط المشروط للمنتخبين على أنه قبول "حماسي" للتعبئة. فالسلطات لم تأخذ الرفض الصامت أو الموافقة المنقادة لهد التعبئة على محمل الجدّ، واعتبرت أنّ الوقت الخطير لا يسمح بأية مجاملة ولا بأيّ تساهل تجاه الذين أظهروا معارضتهم للسيادة الفرنسية<sup>(11)</sup>.

## 2 - موقف حزب الشّعب الجزائري:

لم تكن جمعية العلماء -عدا جناح العقبي- الراضة تأييد فرنسا في الحرب، وحيدة في موقفها، فحزب الشعب رفض التجنيد في الجيش الفرنسي وأبى التعاون بأية صفة مع الاستعمار والادارة الفرنسية نتيجة للسياسة العدائية وبرنامجه الاستقلالي، وبالرغم من الاغراءات التي منحتها فرنسا للحزب إلا أنه رفض الاعلان عن تأييد فرنسا. وأمام فشل فرنسا في استدراج حزب الشعب في صفوف مؤيديها وخوفا من امتداد نفوذ رأي الحزب على بقية الأحزاب الأخرى، عمدت السلطات الفرنسية إلى جملة من الاجراءات التعسفية ضد من رفضوا السير في كنفها ومدّ يد العون لها، فأقدمت على حلّ الحزب في 26 سبتمبر 1939م واعتقال زعيمه بضعة أيام من اطلاق سراحه في 25 أوت 1939م، كما تمّ حلّ وتوقيف جريدتي الأمة El Ouma والبرلمان الجزائري Le Parlement Algerien في باريس بعد نشرهما

لمقالات عدائية ضد فرنسا فقد نشر مقالا مطولا لمصالي جاء فيه: "أنه في حال حدوث حرب أوروبية ستحدث انتفاضة في شمال افريقيا وسوف يقوم جنود الأهالي ضد الحكومة الفرنسية"<sup>(12)</sup>، كما رفعت دعوى ضد واحد وأربعين مناضلا من مناضلي الحزب بتهمة تشكيل رابطة منحلّة والتظاهر ضد السيادة الفرنسية والتعدي على حرمة التراب الفرنسي<sup>(13)</sup> وإحداث شغب وفوضى وعدم احترام القانون. كانت كلّ هذه الاجراءات من أجل قبر حركة أزعجت وأتعبت فرنسا كثيرا في الجزائر وفي فرنسا بأهدافها الرامية إلى الاستقلال عنها. فبعد سقوط فرنسا في يد الألمان في جوان 1940م حاولت حكومة فيشي كسب ولاء مصالي وتحقيق سياسة وفاق مع حزب الشعب حيث جرت اتصالات بينهما كانت الأولى في نوفمبر 1940م والثانية في مارس 1941م<sup>(14)</sup> محاولة التفاهم معه شرط التخلي عن مطلبه الاقتراع العام وبرلمان جزائري، غير أن مصالي رفض الولاء وقدم فيما بعد إلى المحاكمة العسكرية في الجزائر في 17 مارس 1941م وبالرغم من وجود محامين هما السيدان بومنجل ودرولد<sup>(15)</sup> DERAULDE إلا أن مصالي لقي عقوبة قاصية هو وجمع من مناضلي حزب الشعب ، إذ حكم عليه بستة عشر عاما سجنا مع الأعمال الشاقة<sup>(16)</sup> بينما تفاوتت الأحكام الأخرى لمناضلي الحزب . بالرغم من هذا الاجراء إلا أن حزب الشعب بقي صامدا من خلال نشاطه السري.

## 2.1 — نشاط لجنة العمل الثوري لشمال افريقيا (CARNA) وتأثيراتها المحلية:

برزت اجتهادات أو انشقاقات داخل حزب الشعب مقابل الموقف الحزبي الرسمي الواضح منذ فترة ما قبل الحرب، فأراد أصحابها استغلال الحرب من أجل تحقيق مصلحة وطنية، كيف ذلك؟.

كان الأمر بتشكيل لجنة النشاط الثوري لشمال افريقيا CARNA خلال شهر فبراير 1939م بباريس. ضمت كلا من أحمد فليته، عمار مسعودي، علي زواي، لخضر مقيدش، حسين مقري الملقب دافي محمد هني، رشيد أوعمرة، موسى بولقرو، محمد زاهول، حسب شهادة عمر حمزة، وكان هدفها هو السعي إلى الاتصال بالألمان والمحور قصد الحصول على مساعدات والتدريب العسكري على حرب العصابات وصنع المتفجرات<sup>(17)</sup>. فهدفت اللجنة إلى استغلال ظروف الحرب من أجل مواجهة الاستعمار، ولو بالتعامل مع النازية والمحور. ويرجع تاريخ الاتصالات الأولى مع الألمان إلى الفترة الممتدة من 20 جوان 1939 إلى 15 جويلية 1939م حيث توجه شريف صالح وموسى بولكورة إلى برلين وأعطيا وعودا بالمساعدات. لكنها لم تتحقق<sup>(18)</sup> وإن حصلت هذه اللجنة على أموال إيطالية عن طريق قنصل إيطاليا بالجزائر<sup>(19)</sup>. عموما بقي الدعم المالي المقدم من قبل المحور قليلا حيث قدر في نهاية سنة 1939 بـ 300 ألف فرنك<sup>(20)</sup>.

رفض حزب الشعب ربط أي عقد أو صلة مع المحور مؤكدا بأن الحرب صراع قوى استعمارية فيما بينها. فاعتبرت قيادة الحزب "الأعضاء المتصلين" بالمحور منشقين ومنفصلين وأن الحزب غير معني بمحاولاتهم. رفض مصالي الحاج (من

سجن الحراش) تزكية أعمال ومبادرات هذه اللجنة ورغم ذلك تحمس عناصرها وواصلوا عملهم الذي اختلف المؤرخون الجزائريون في تقديره. أهو اجتهاد<sup>(21)</sup> ولأغراض وطنية أم انحراف من جماعة عن خط الحزب. فبغض النظر عن اختلاف هذه التقديرات. فما علة هذا التوجه داخل الحزب؟.

إنه يرجع لعوامل "منطقية" أدت إليه، كالرغبة في المبادرة حتى لا يتكرر ما وقع عند نهاية الحرب العالمية الأولى من اصلاحات سطحية جافة (جونار- فبراير 1919) ولعل العدوان الايطالي على الحبشة (إثيوبيا) سنة 1935 بقي في الأذهان وسرعة سقوط فرنسا في جوان 1940 أعطى دفعا قويا لشباب هذه اللجنة حيث كان لها دور مميز في فرنسا خاصة في الأراضي المحتلة من قبل النازية أين أعيد تنظيم خلايا الحزب من قبل المهاجرين ولعب "اتحاد عمال الشمال الافريقي"<sup>(22)</sup> UTNA الورقة الألمانية إلى جانب منظمات مماثلة، كان لها الدور الحاسم في الدعاية لصالح المحور ومنها لجنة اللاجئيين السياسيين لشمال إفريقيا - برلين واللجنة السرية للنشاط الثوري CSAR بفرنسا<sup>(23)</sup>.

بقي نشاط اللجنة مبني على أمل وصول مساعدات في حالة "انتصار ألماني" حيث كان التخمين بالتحصل على الاستقلال بمجرد استفتاء شعبي وإذا انهزمت ألمانيا فذلك سيؤدي إلى اضطرابات واسعة في أوروبا، وفي فرنسا ستكون مستعدين لحركة انتفاضة.

إن نشاط لجنة النشاط الثوري لشمال إفريقيا المحتمل تجاه الأوساط الشعبية بالجزائر أدى إلى تشديد الحراسة والمتابعة وحثت تعليمات وأوامر

السلطة الاستعمارية محليا بعمالة وهران مثلا على اليقظة تجاه الأوساط الأهلية المحتملة للدعاية الألمانية وأدركت فعلا وصول تأثير اللجنة حيث أشار تقرير مصالح الاستخبارات العامة للشرطة يوم 6 فبراير 1942 إلى أهم المتعاونين والأهداف من وراء التقارب مع ألمانيا، وأعطى أسماء لشخصيات عملت ضمن اللجنة داخل العمالة ومنهم:

- بسطاوي محمد مولود في 1919 بتلمسان.
- بغلول محمد رابح الولود في 1896 بحمام بوحجر مقيم بفرنسا تاجر.
- الدكتور بن تامي جيلالي (مستغانم) عمل بالإذاعة الالمانية.

إنّ تأثيرات اللجنة محليا كان واقعا ملموسا في مساعي وتحركات فردية لقيت تخوف السلطة الاستعمارية وتفاعلت الأوساط الشعبية مع هذه الدعاية، ومع تغير مجرى الحرب وتراجع المحور<sup>(24)</sup>، بدأ تيار هذه اللجنة يتلاشى ويضعف وأعيد دمج عناصرها من جديد إلى حظيرة الحزب في 1943 كأفراد فأصبحوا يشكلون نظاما داخل نظام<sup>(25)</sup>.

## 2.2 - تمرد فرقة الرّماة الجزائريين بشكّنة الحراش في جانفي 1941 م وتبعاتها:

تمّ تأسيس فرقة الرّماة الجزائريين والصابحية بمقتضى أمر 07 ديسمبر 1841 من المتطوعين. وابتداء من عام 1855 أصبح في كل عمالة من عمالات الجزائر الثلاثة فرقة Regiment منهم، ولعبوا أدوار هامة وبارزة في حروب فرنسا.

وبإيطاليا والمكسيك والهند، وفرنسا نفسها، وخاصة حرب عام 1870-1871 ضد روسيا.

وفي عام 1913 ارتفع عدد فرق الرماة الجزائريين إلى سبعة، بعد أن تم تكوين وتأليف أربع أخرى. وفيما بين 1914 و1918 ارتفع عددها إلى 16 فرقة، رابطة منها خمس فرق بفرنسا. ولعب الرماة الجزائريين دورا هاما وبارزا في حرب 1914-1918 وفي الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945.

ومع ذلك فإنّ الرّماة الجزائريين لم يسوّوا بزملائهم الجنود والضباط الفرنسيين. فقلّما يمنحون ألقاب المعاون ADJUDANT والملازم LIEUTENANT ونائب الملازم SOUS LIEUTENANT، وقلّما يمنح أحدهم لقب القبطان CAPITAINE ما لم يتجنس بالجنسية الفرنسية.

واحتكر الفرنسيون فرق الرّواف، واحتكر جنود الفيّف الأجنبي، فرق القناصة الأفارقة، واحتكر الرماة السينغاليون فرق قمع العصيان والتمردات الداخلية. ومارسوا سياسة التحقير والإهانة في مجالات مختلفة طوال العهد الاستعماري<sup>(26)</sup>.

وفي مطلع عام 1941 كانت هناك فرقة REGIMENT من الرماة الجزائريين والصبايحية متمركزة في ثكنة قديمة هي عبارة عن برج يعود بناءه إلى عهد الاتراك ويطلق عليها اسم REGIMENT DE MARCHE DU LEVANT وعدد أفرادها 900 رجلا عسكريا ثلثاهم من الرّماة، والباقي صبايحية. وفي مساء يوم السبت 25 جانفي 1941، على الساعة التاسعة والربع،

تمرد 570 رجلا عسكريا من هذه الفرقة كلهم من الرماة الجزائريين، وحملوا أسلحتهم، وأخذوا ينادون: الجهاد، الجهاد، كونوا رجالا، سنقاتل هذه الليلة الفرنسيين. الذي يستشهد سيذهب الى الجنة. وغادروا الثكنة إلى شوارع قرية الحراش ورموا المارة بالنيران وكذلك نوافذ المنازل التي بها أضواء وقتل خلال هذا الهيجان حوالي عشرون شخصا من ضمنهم ثلاثة نساء، وجنديان فرنسيان، وقبطان الصبايحية رواس.

وأشيع في بعض التقارير بأن مناضلي حزب الشعب الجزائري المنحل لهم ضلع في هذا التمرد، ولهم خطة لاحتلال مركز البريد ومقر البلدية وقنطرة الحراش، ثم الهجوم على سجن الحراش المدني لإطلاق سراح مصالي الحاج ورفاقه المسجونين هناك، ولكن الخطة لم تنجح ولم توفق لانعدام قائد للحركة وتخطيط سابق ومحكم<sup>(27)</sup>، وعندما علم مصالي فيما بعد بالعملية أعطى تعليمات لاتباعه من مناضلي الحزب، بملازمة الهدوء وعدم القيام بأي عمل. ومع ذلك عجلت السلطات لمحاكمته ومحاكمة أتباعه المسجونين معه. فقدّمته للمحكمة يوم 28 مارس وصدر الحكم ضده يوم 30 أبريل بـ 16 سنة أشغالا شاقّة، و20 عام إقامة جبرية، وصدرت أحكام جائرة ضد رفاقه الآخرين<sup>(28)</sup>.

وبعد ثلاثة أرباع الساعة من اندلاع الحوادث وصلت إلى المكان قوات من الدرك والقناصة الأفارقة والجيش وشرعت في مطاردة المتمردين وملاحقتهم وأرغمت الأغلبية على العودة إلى الثكنة، وبقي البعض في حالة فرار وتوقف الضرب مع فجر يوم 26 جانفي وواصلت السلطات البحث والمطاردة والاعتقال،

حتى للآفة في المساجد وأعيان الأهالي ومستشاريهم في البلدية وعاقبت الكثير بقرامة 25 فرنك وثلاثة أشهر سبنا لكل واحد ولغاية شهر مارس كان هناك أربع رماة ما يزالون في حالة فرار بأسلحتهم و35 قطعة سلاح مفقودة. ولقد قيل في اسباب هذا التمرد الكثير من الأقوال ومن ضمنها الدعاية الألمانية والايطالية ومناضلو حزب الشعب الجزائري وحرمان الرماة من مستحقات الرواتب المتخلفة التي تقررت لنظرائهم الفرنسيين و جنود الليف الأجنبي.<sup>(29)</sup>

### – محاكمة المتهمين:

قَدِّمت السُّلطات 570 عسكريا إلى مجلس عسكري ألفتة المحكمة العسكرية فحقق معهم وبراً 237 شخصا وأتهم 333 شخصا وحاكمهم على أفواج ابتداءً من يوم 30 جانفي 1841 وأصدر حكما بإعدام 37 شخصا في الجملة وخفف الحكم على سبعة وحكم 50 شخصا بأحكام مختلفة: أشغال شاقة وسجن وقرامة وقرر فصل الباقي من الجيش وإحالتهم على الحياة المدنية بعد انتهاء عقود عملهم. وتمّ تنفيذ الحكم بالإعدام على الثمانية الأوائل يوم 04 فيفري بالخروبة في حسين داي وكانت هذه الأحداث بمثابة مقدمة لحوادث 08 ماي 1945 م<sup>(30)</sup>.

### 3 – موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

مرّت جمعية العلماء في تاريخها بأزمتين حادتين، الأولى كانت إثر اغتيال المفتي الشيخ كحول واتهام العقبي بقتله وذلك بعد المؤتمر الإسلامي سنة 1936م، أمّا الأزمة الحادة الثانية فهو الخلاف الذي عرفته الجمعية عشية الحرب العالمية

الثانية، فبعدما راحت فرنسا تسعى للحصول على تضامن وتأييد الجزائريين ضد أعضائها عقدت الجمعية جلستها العادية ما بين 23 و 25 ديسمبر 1938م<sup>(31)</sup>.

ومن بين النقاط المقترحة في جدول الأعمال إرسال برقية مساندة إلى فرنسا أو العكس وخلال الاجتماع اقترح العقبي للرئيس أن توجه الجمعية ببرقية ولاء وتأييد الحكومة كسائر الجمعيات الأخرى وموقفها من الحرب فعارضه ابن باديس وردّ عليه بأنّ الجمعية لا تقدّم شواهد إخلاص<sup>(32)</sup> ومن هنا ظهر رأيان مختلفان في المجلس، فالعقبي كان دافع عن موقفه من إرسال برقية ولاء هو عدم معارضة فرنسا لنشاط الجمعية فإن لم تقع الحرب تقربّت الجمعية من فرنسا وإن وقعت ائتمن شرّها وضمن بقاء نشاط الجمعية<sup>(33)</sup>.

ولمّا عرض المشروع على التصويت في المجلس الإداري للجمعية كانت النتيجة صوتا مقابل أصوات ضدّ إرسال برقية ، بينما احتفظ الرئيس ابن باديس - بصوته وامتنع عن التصويت. وبعد هذا الإجراء اندلع فتيل الخلاف بين العقبي وابن باديس فراح كلاهما يتّهم الآخر ويوجّه له كلاما سيئا لينتهي الخلاف باستقالة العقبي من مجلس إدارة لجمعية وتأسيس جمعية الإصلاح الإسلامي لسان حالها جريدته "الإصلاح" وعليه انشقت الجمعية إلى قسمين في موقفها من تأييد فرنسا فقد أرسل العقبي رسالة تأييد إلى فرنسا يظهر لها دور الدين في الإصلاح وأصبح مواليا لها على، ورغم كلّ هذا لا يمكن أن ننكر دور العقبي في الحركة الإصلاحية وشخصيته الوطنية الإسلامية<sup>(34)</sup>.

اتّصلت الادارة الفرنسية بجمعية العلماء أولاً كهيئة وملاً لم تتحصل على ما كانت ترغب فيه من مناصرة وتأييد، استعملت طريقة الاتصالات الفردية بأعضاء الجمعية وتمكّنت من التأثير على بعض الأشخاص في الجمعية واستمالتهم إليها، وكانت تعتقد أنه باستطاعتهم اقناع رئيس الجمعية وبقية الأعضاء إلا أنّ أغلبية هؤلاء رفضوا كلّ العروض والمساومات وامتنعوا عن توجيه برقيات الولاء والإخلاص لفرنسا في حربها ضد الألمان، كما رفضت توجيه نداء إلى الشعب الجزائري يدعوه إلى الوقوف بجانب فرنسا والجهاد في سبيلها واتخذت الجمعية من جراء هذا الموقف بعض الاحتياطات فقلّلت من نشاطها وأوقفت صحافتها بمحض إرادتها حتّى لا تتعرض للرقابة المفروضة أو للتوجيه الاجباري الذي تقتضيه ظروف الحرب ورغم ذلك لم تنجوا الجمعية من التّعرض لهزّة أثّرت فيها اذ انتقل رئيسها عبد الحميد بن باديس إلى الرفيق الأعلى في 16 أفريل 1940م<sup>(35)</sup> الذي كان رهن الإقامة الجبرية في قسنطينة وقد قال عند اندلاع الحرب في سبتمبر 1939 أنّ هذه الحرب لا تهمّ المسلمين وليس لهم أن يخوضوها بل يكون قد أسّر لبعض أتباعه بأنّه لن يتردد في إعلان الثورة على فرنسا إذا دخلت ايطاليا الحرب كما صرّح في أوائل سنة 1940 قبيل وفاته في اجتماع خاص بالقول "والله لو وجدت عشرة من عقلاء الأمة الجزائرية يوافقونني على إعلان الثورة لأعلنتها"<sup>(36)</sup>.

كما قامت السلطات الاستعمارية بنفي نائب الشيخ ابن باديس، البشير الإبراهيمي في أفريل 194 إلى أفلو حتى 28 ديسمبر 1942 ونفت عدد آخر من رجالها ووضعتهم تحت الإقامة الجبرية أو في مراكز مراقبة واعتقلت أمانيها فرحات

جراد في نوفمبر 1939 لمدة ثلاثة أشهر ثم اعتقلت الشيخ العربي التبسي بتهمة التجسس والتحريض لصالح الألمان في مارس 1943<sup>(37)</sup>.

واصل رجال الجمعية نشاطهم وطالبوا في 19 سبتمبر 1941، وفي طلبعتهم العربي التبسي ومبارك الملي، الحاكم العام بالإفراج عن الشيخ الابراهيمى وبقيه العلماء المعتقلين كما كان لقائد الكشافة الاسلامية الجزائرية الشهيد محمد بوراس نشاطا وطنيا فعّالا أثار قلق السلطات الاستعمارية فاعتقلته وأعدمته في أواخر عام 1941 بتهمة التجسس والتحريض على الثورة<sup>(38)</sup>.

كما طالب العقبي بحرية تعليم اللّغة العربية، وفيما يخص إلغاء "بيتان" لقانون 1904 القاضي بمنع الجمعيات المسيحية من التعليم داخل المدارس العمومية، ندّد بقرارات 18 فيفري 1938 ومرسوم 8 مارس 1938 باعتبار "كونها السبب في القلق الجزائري وطالب بحرية دخول المساجد وبالمساواة في المجال الديني، فالمساواة حسب الشيخ العقبي تمثل هدف المسلمين "المساواة" فهي كلّ ما يتمناه اليوم المسلمون الجزائريون. فبالمساواة يمكنهم إزاحة العوائق والقوانين والسلوكيات الإقتصائية. يجب إزالة كلّ الحواجز بينهم وبين فرنسا فسوف يكونون إلى جانبها ككلّ أبنائها البررة يشاركونها أفراحها وأحزانها<sup>(39)</sup>.

#### 4 - موقف الحزب الشّيوعي الجزائري:

لاقى الحزب الشّيوعي الجزائري مصير الحزب الشّيوعي الفرنسي نفسه، فقد حلّ أياما بعد التوقيع على الحلف الألماني السوفيتي، وتمّ توقيف عدد من مناضليه من بينهم قدور بلقاسم الأمين العام للحزب الشّيوعي الجزائري وأغلقت بعض المقرّات. وكان بن علي بوخرط الوحيد الذي بعث استقالته من الحزب بعد

توقيع الحلف، بتصريح عمومي لصالح السعي في الحرب فكانت شعبية الحزب الشيوعي تكاد تكون معدومة. ولم تكن للمسلمين أية ثقة في حزب حارب وطنية النجم وحزب الشعب الجزائري، ولم يتمكن من إحراز شيء من الجبهة الشعبية التي شارك فيها. أما أوربيو الجزائر "الوطنيون الفرنسيون الصالحون"، الذين لم يدعّموا يوما برنامج الشيوعيين، فلم يتبعوا الحزب. لم يبرز الحزب الشيوعي الجزائر كثيرا، فالعدد السري لجريدة الكفاح الاجتماعي الصادر في سبتمبر 1939 مرّ تقريبا بشكل غير ملحوظ إلى غاية الاستسلام في 1940 حيث نجح الشيوعيون في تركيب مطبعة صغيرة واخراج عدد مطبوع من الكفاح الاجتماعي لأول مرة، إضافة إلى عدد كبير من المنشورات والإعلانات التي تمّ توزيعها. وقد استطاع الحزب إعادة تأسيسه تحت اسم جبهة الحرية ونجح في تكوين نفسه بقوة في منطقة وهران حيث لم يكن القمع قد طال كلّ قاداته إلا أنّه لم يكن فعالا في منطقة الجزائر العاصمة<sup>(40)</sup>. وقد شارك الشيوعيون في الكفاح ضد فيشي: فقد توفي قدور بلقاسم بمعتقل جنين بورزق، وتم اغتيال علي رابيا. أما أحمد اسماعيلي» المحكوم عليه بالإعدام غيابيا، فقد حاول إعادة تأسيس منظمة سرية. وفي سبتمبر 1942. طلب بيان للحزب تشكيل جبهة سرية ضدّ توغل الفاشيين الألمان في الجزائر وأعلن النداء التالي: حتّى لا تكون الجزائر مستعمرة ألمانية وحتّى نؤمّن المعيشة للشعب: الدفاع عن فلاحي الجزائر والدفاع عن الشبيبة. فهلمّوا نتحدّ أخويا ودون أن نولي اعتبارا لأصولنا العرقية أو الفلسفية، متّحدين، سوف نكون أقوياء للكفاح ضد السيطرة على بلادنا التي يحضر لها هتلر، بمساعدة الثلاثي لافال. بيتان. شاتال وكلّ الخونة الآخرين». وتمّ التأكيد على الثقة في الجيش الأحمر، أي في الاتحاد

السوفيتي في "ستالين" رمز الأمل في العودة إلى أكثر حرية وأكثر عدالة وأكثر مساواة. غير أنّ هذا البرنامج لم يكن قابلاً لأن يجذب لا الأوربيين الذين كانت أغلبيتهم تناصر فيشي وتحبذ التعاون مع ألمانيا، ولا المسلمين المنشغلين جداً بمصير بلدهم أكثر من مصير فرنسا<sup>(41)</sup>.

## 2 - مرحلة 1942م - 1945م:

(نزول الحلفاء و أثره على تطوّر الحركة الوطنية الجزائرية)

1 - تقديم الجزائريين مذكرة إلى الحلفاء بما فيهم الفرنسيين باسم "ممثلي الجزائريين المسلمين":

لم تكن الجزائر مسرحاً لدول المحور أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) فقط بل كانت أيضاً مسرحاً لدعاية الحلفاء، فإلى جانب فرنسا الحرة التي كانت تبث دعايتها من لندن ضدّ الحكم النازي وحكومة فيشي كان هناك راديو موسكو وواشنطن ولندن وجميعهم أكثروا من الحديث عن الحرية والاستقلال وتقرير مصير الشعوب والمساواة في الحقوق والواجبات واستنكار الفاشية والاضطهاد والظلم وساهمت هذه الدعاية الموجهة في زرع مبادئ الديمقراطية وتنبية الشعوب سياسياً وإيقاظ الروح القومية لدى شعوب إفريقيا وآسيا المستعرة وكانت مبادئ الميثاق الأطلسي التي كانت فيما بعد أساس ميثاق الأمم المتحدة تتردد في كل مكان يجد فيها القادة وسيلة لمطالبتهم والشعوب أملهم في التحرر<sup>(42)</sup> ومن ثمّ فإنّ الحركات السياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة تعود إلى إنزال الحلفاء قواتهم على الساحل الجزائري ابتداء من 8 نوفمبر 1942م<sup>(43)</sup> وكان ذلك بقيادة الجنرال الأمريكي إيزنهاور المتولي فيما بعد رئاسة الولايات المتحدة

الأمريكية ومعها الجنرال الفرنسي جيرو الذي فرّ من أسر الألمان<sup>(44)</sup> والذين كانوا مطمئنين لمولاة السكان لأن دعايتهم السابقة جعلت منهم أبطالاً محررين يهدفون إلى تخليص الشعوب من ربقة الظلم والاضطهاد وكانت التقارير الأمريكية تشير إلى أن السكان المسلمين قد برهنوا على صداقتهم وولائهم للحلفاء<sup>(45)</sup>.

ذلك هو السبب في عدم أخذ السكان في الاعتبار يوم الاجتماع عقد بشرشال يوم 27 أكتوبر 1942 لوضع استراتيجية لنزول قوات الحلفاء. هذا الحدث سمح للمواطنين الجزائريين بالاتصال العلني والسري بين أفراد حزب الشعب وبين السيد فرحات عباس، وكان موضوع المناقشات هو شروط الجزائر لدخول الحرب إلى جانب الحلفاء وقد اتصل أيضا فرحت عباس بأعضاء من المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين مثل الشيخ خير الدين والشيخ العربي التبسي باعتبار أن ابن باديس كان قد مات والبشير الإبراهيمي الرئيس الجديد للعلماء كان في المعتقل بأفلو ويكون الحديث قد وصل مصالي الحاج في المعتقل. بعد هذه الاتصالات الوطنية من جهة والاتصالات بين عباس ومورفي وأغسطين بيرك (مسئول الشؤون الأهلية الفرنسي في الجزائر) من جهة، قدّم الجزائريون مذكرة إلى الحلفاء بما فيهم الفرنسيون باسم "ممثلي الجزائريين المسلمين" بتاريخ 22 ديسمبر 1942م<sup>(46)</sup> والتي تنصّ على أنه إذا كانت هذه الحرب هي، كما أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية روزفلت، حربا لتحرير الشعوب دون تمييز يتعلق بالعنصر أو الدين، فسيشترك الجزائريون بقوتهم وتضحياتهم في هذا الكفاح التحريري وهكذا يحققون تحرّهم في نفس اللحظة التي تتحرر فرنسا، ولكن من المناسب أن نذكر أن الجماهير التي كانت محرومة من الحريات والحقوق

الأساسية التي يتمتع بها باقي سكان هذه البلاد، ونتيجة لذلك فهم يطالبون قبل دعوة جماهير المسلمين إلي المساهمة في أي مجهود حربي دعوة مؤتمر يضم ممثلي جميع التنظيمات الإسلامية المنتخبين والمؤهلين وسيكون هدف هذا المؤتمر إصدار قانون اجتماعي واقتصادي للجزائريين المسلمين<sup>(47)</sup>.

لكن الأمريكيان والإنجليز رفضوا هذه المذكرة لأنها تخصّ الفرنسيين ورفضها هؤلاء بحجة أنها تجرّأت على تجاوزهم، ومنه فإنّ الحلفاء (غير الفرنسيين) قد تخلّوا عند التطبيق عن فكرة تأييد الشعوب المستعمرة ورموا بالجزائريين في فكيّ فرنسا من جديد وبنصيحة مورفي ومن يبرك أعاد فرحات عباس صياغة المذكرة وقدمها إلى السلطات الفرنسية ورغم انقسامات الفرنسيين كحكومة فيشي، حكومة فرنسا الحرة، أنصار المقاومة إلا أنّهم كانوا متفقين بشأن الجزائر وهي أن تظلّ فرنسية وأن لا يحصل أهلها على أية حقوق سياسية، وإذا كان هنالك فرضيات تفرضها ظروف الحرب فلتكن في الميادين الاجتماعية والاقتصادية وليس في الظروف السياسية. وبعد أن رفض جيون المسؤول الأعلى لدى الحلفاء، مقترحات الوفد الذي أجابه غرة سنة 1943 وأجابه بأنه مسؤول عن الحرب وليس عن السياسة، وقد عمد الجزائريون إلى خطة جديدة للضغط على الفرنسيين لكي يتخذوا موقفا واضحا من مطالبهم فكتبوا بيانا في العاشر من فيفري 1943م<sup>(48)</sup>.

## 2 - فرحات عباس و البيان الجزائري:

أعدّ البيان فرحات عباس بعد مشاورات مع قادة الرأي في البلاد الذين أمكن الاتصال بهم من زعماء النخبة والعلماء والنواب والطلبة وحزب الشعب<sup>(49)</sup> وهم: الأمين دباغين والدكتور بن جلول، ومحمد الهادي جمام رئيس جمعية الطلبة

والدكتور سعدان (مستشار عام) والشيخ العربي تبسي والشيخ خير الدين وتوفيق المدني وآخرون<sup>(50)</sup>. وقد استمد فرحات عباس معالم البيان من الوثائق الجزائرية ومنها مطالب النخبة ومطالب المؤتمر الاسلامي وحزب الشعب الجزائري ومبادئ أخرى من مبادئ الثورة الفرنسية ومبادئ ولسن 14« والميثاق الأطلسي<sup>(51)</sup>. وقد احتوى البيان على خمسة أقسام تعرض القسم الأول (الافتتاحية) إلى الوضع بالجزائر منذ احتلالها من الحلفاء، وتناول القسم الثاني أهمية الحريين العالميتين في تحرير الشعوب ء باعتبار ذلك ظاهرة تاريخية، واستعرض في القسم الثالث العلاقات الفرنسية – الجزائرية منذ سنة م 1830م، وعن الاستعمار والاستقلال والتفرقة العنصرية ودرس القسم الرابع فشل الإصلاحات السابقة واندلاع الحرب العالمية الثانية، وأهمية نزول الحلفاء بالجزائر أما القسم الخاص والآخر فتضمن مطالب الجزائريين الأساسية، وهي:

1. استنكار الاستعمار والمطالبة بإزالته.
2. تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب.
3. منح الجزائر دستورا خاصا به والذي يضمن حرية ومساواة الجميع بغض النظر عن العرق والدين، وإنهاء الملكيات الإقطاعية بإصلاحات زراعية كثيرة ومراعاة حقوق ومعاش العمال والفلاحين، والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع الفرنسية، حرية الصحافة، وحق التنظيم والتجمع، حرية ومجانبة التعليم لجميع الأطفال إناثا وذكورا، حرية العقيدة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الأديان.
4. المشاركة الفورية والفعالة للجزائريين في حكومة بلادهم كما فعلت بريطانيا في

الهند وكما فعل الجنرال كاترو في سوريا وكما فعل بيتان ولالامان في تونس.

5. تحرير كلّ المحكوم عليهم والمساجين السياسيين من جميع الأحزاب.

وقد نص البيان أنّ تحقيق هذه النقاط سيضمن انضمام الشعب الجزائري بإخلاص إلى الصراع من أجل الحرية، وكان البيان بتاريخ العاشر فيفري 1943م<sup>(52)</sup>.

وقد صادق على هذا البيان ثلاثون شخصية جزائرية من منتخبين وعلماء وأعضاء حزب الشعب ثم توسعت قائمة الذين أمضوا على البيان بعد جولة لممثلي البيان عبر كافة القطر الجزائري وقد سلم البيان إلى بيروطون الحاكم العام على الجزائر في 31 مارس 1943 والذي وعد بالإصلاحات مقبلة<sup>(53)</sup>.

كما طالب الفرنسيون تقديم ملحق للبيان والذي أعده فرحات عباس ورفاقه وقدموه للفرنسيين في 25 ماي 1943 وتناول الملحق<sup>(54)</sup> نفس النقاط التي في البيان أيضا حيث تضمن:

#### القسم الأول:

عن الإصلاحات التي يمكن تأخيرها إلى ما بعد الحرب والقسم الثاني عن الإصلاحات التي يجب تحقيقها في الحال ونصّ الأول على أنه في نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة لها دستورها الخاص يضعه مجلس تأسيسي جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام من جميع سكان الجزائر.

#### القسم الثاني:

تضمن ثلاثة أجزاء: الاشتراك الفوري والفعلي للممثلين الجزائريين في حكومة وإدارة الجزائر وتحويل الحكومة العامة الممثلة لفرنسا إلى حكومة الجزائر وتتألف من وزراء بعدد متساو بين الفرنسيين والجزائريين والتمثيل المتساوي

للجزائريين والفرنسيين في جميع المجالس الجزائرية والتنظيمات الاستشارية، وتحقيق الإدارة الذاتية للدواوير<sup>(55)</sup>. وإذا لوحظ في البيان تطور سياسي ملموس فإنّ الملحق أضاف تطورا آخر بنصّه وتأكيدّه على الدولة الجزائرية. وعلى بعض مظاهر السيادة. ولكن ما هي النتيجة سواء حين تقديم البيان أو بعد إضافة الملحق؟

فإنّه رغم ما أبداه رجال البيان و ملحقه من مرونة ومن استعداد وما قاموا به من مساع فإنّ جزءا واحدا من المطالب أو من الوعود لم يكتب لها التحقيق<sup>(56)</sup>.

### 3 - ردّ الفعل الفرنسي على البيان:

أحسّ للفرنسيين، وعلى رأسهم "بيروطون"، الحاكم العام بالجزائر، بخطورة اللهجة التي استعملتها الجزائريون وأدركوا الأهمية التي يطالبونهم بها فتظاهروا بقبول البيان من حيث المبدأ<sup>(57)</sup>، وقام "بيروطون" بتشكيل لجنة دراسات للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية، مهمتها إعداد برنامج للإصلاحات حيث عقدت اللجنة دورتين الأولى في 4 أفريل والثانية 23 جوان 1943. وفي 3 جوان عوض الحاكم "بيروطون" بالجنرال "كاترو"<sup>(58)</sup> الذي أدار ظهره لموقف سلفه، وعند ما زاره عباس و طمزالي يوم 11 جوان، قصد تسليمه ملحق البيان وقعت صياغته لرغبة الوالي العام السابق وأعلن لهما عن رفضه للوثيقتين مدّعا أنّ متطلبات الحرب تقتضي السكوت عن المطالب أيّا كان نوعها<sup>(59)</sup> وأجابهم قائلاً: "إنّني لا أرى نفسى متقيدا بتعهدات سلفي و لالتزاماته"<sup>(60)</sup>.

أمام هذا التعتت انسحب المنتخبون الجزائريون من حضور الدورة الاستثنائية

لهيئات النيابة المالية في 23 سبتمبر 1943<sup>(61)</sup>، وتمخض عنه حلّ الفرعين الجزائريين للمندوبيات المالية، وفي فرض الإقامة الجبرية على فرحات عباس وعبد القادر سايح متهمين إياهما بتحريض المنتخبين على العصيان في وقت الحرب<sup>(62)</sup>. ولكنهما اعتذرا بعد ذلك وأطلق سراح المسجونين، وجاءت بعد ذلك زيارة الجنرال دوغول إلى الجزائر وإلقاء خطابه بمدينة قسنطينة يوم 22 ديسمبر 1943م<sup>(63)</sup> والذي جاء فيه: "إنّ هيئة التحرير قرّرت في دورتها المنعقدة يوم 11 ديسمبر 1943، بادئ ذي بدء إسناد حقوق المواطن الكاملة فورا إلى عدّة عشرات من آلاف المسلمين الفرنسيين بالجزائر...". وهو يقصد من قوله الجزائريين المسلمين الفرنسيين، أولئك الموظفين وضباط الجيش الفرنسي وحاملي الأوسمة وما أشبههم ممّن تراعيهم الإدارة الفرنسية وهم لا يزيدون في العدد عن 50 و60 ألف شخص فقط، وقد ألفت لجنة مختلطة عقدت جلستها من 22 ديسمبر 1943 إلى 09 جويلية 1944، وقد تمخض عن هذه الجلسات مرسوم 7 مارس 1944<sup>(64)</sup> الذي كان محلّ رفض من طرف الجزائريين باعتبار أنّ المادة الأولى من الأمرية تنصّ صراحة على أنّ المسلمين وغير المسلمين في الجزائر "فرنسيون" يتمتعون بنفس الحقوق ويخضعون لنفس الواجبات. لكن المادة الثالثة تؤكّد أنّ المواطنة الفرنسية لا تعطى إلا للمسلمين الذكور الذين يتجاوز سنهم 21 سنة والذين ينتمون إلى مجموعة من الفئات الاجتماعية التي تتوفر فيها شروط ذكر مدير الشؤون الأهلية بعد الإحصاء، أنّها تجعل المستفيدين من تلك المواطنة لا يزيد عددهم عن 28 شخص. أمّا المادة الرابعة فإنّها تشير إلى بقاء الفئتين الانتخابيتين. وتؤكّد تمثيل الجزائريين في المجالس العامة والمندوبات المالية بنسبة 5/2 أعضائها، وتنصّ المادة السادسة على أنّ سكان

واد ميزاب، وسكان سانر المناطق الصحراوية يخضعون لقانون خاص<sup>(65)</sup>. وبعد سبعة أيام من صدور هذا المرسوم أعلن فرحات عباس في 14 مارس 1943م عن ميلاد حركة أحباب البيان والحرية.

#### 4 - أمرية ديغول في 7 مارس 1944 وموقف الجزائريين منها:

في 12 ديسمبر 1943 أعلن الجنرال ديغول في خطبة له في مدينة قسنطينة عن الإصلاحات التي تنوي فرنسا الحرة تطبيقها بالنسبة للجزائريين وقد شملت ما يلي<sup>(66)</sup>:

- 1 - المنح الفوري للجنسية الفرنسية لعدة آلاف من الجزائريين دون الاشتراط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية.
- 2 - زيادة نسبة عدد الممثلين الجزائريين بالمجالس المحلية.
- 3 - الاحتفاظ بعدد الوظائف الإدارية لعدد من الجزائريين الذين تتوفر فيهم الكفاءة.

والملاحظ على هذه النقاط أنّها حظيت بالموافقة من اللجنة مسبقا في اجتماع لها يوم 11 ديسمبر إلا أنّها كانت إصلاحات متأخرة إذ كانت صالحة كمطالب للنخبة سنة 1912م بالمساواة دون التخلي عن أحوالهم الشخصية لتكرر بمطلب الأمير خالد في المؤتمر الإسلامي، فحكومة ديغول ظنّت بأنّه بإمكانها إيقاف الحركة الوطنية بمنح بعض الإصلاحات غير أنّها كانت عقيمة جاءت في وقت أصبح فيه الجزائريون لا يرغبون بالجنسية الفرنسية بعد أن جرفهم التيار الاستقلالي. كما كانت خطب ديغول مبعثا لإنشاء لجنة من 16 عضو لدراسة موضوع الإصلاحات»، وقد كانت هذه اللجنة مكوّنة من 6 جزائريين و6 فرنسيين و4 من الموظفين بالإدارة

الفرنسية، ومعنى ذلك أنّ الجزائريين كانوا بنسبة 6 إلى 10 (10/6). إضافة إلى ذلك، فإنّ الجزائريين الستة كانوا موالين لفرنسا... وحتى الشيخ الطيب العقبي كان من مؤيدي فرنسا في الحرب. أمّا عن السنة فهم: تمزالي، ابن جلول، الشيخ القاسمي، فضيل ابن قانة، قاضي عبد القادر<sup>(67)</sup>. اجتمعت اللجنة ما بين 21 ديسمبر 1943 و8 جويلية 1944 حيث أنّه أثناء انعقادها توجه ديغول إلى "برازافيل" ليلقي خطبته في جانفي 1944 حين أعلن أنّ هدف السياسة الفرنسية هو جعل شعوب المستعمرة تحكم نفسها، فهي أرادت أن تضع مبادئ جديدة للعلاقات بين فرنسا ومستعمراتها إلا أنّها لم تأت بشيء جديد للجزائر<sup>(68)</sup>. فالجزائر كانت جزء لا يتجزأ من فرنسا. لكن هذه اللجنة لم تكن في الحقيقة إلا واجهة للديمقراطية الفرنسية، فاللجنة كانت قد توصلت إلى محتوى قرار 07 مارس - كما سيأتي ذكره - قبل اجتماع اللّجنة ليصدر أمر الإصلاحات الفرنسية الخاص بالجزائريين يوم 07 مارس 1944 من مدينة الجزائر باعتبارها عاصمة فرنسا الجديدة لحين تحرير باريس من الألمان غير أنّ هذا القرار لا يزيد شيئا عن برنامج بلوم فيوليت المقدم سنة 1936م<sup>(69)</sup>.

#### 1.4 - بنودها:

- البند الأول: الجزائريون سيتمتعون بنفي الحقوق ونفس الواجبات التي للفرنسيين
- البند الثاني: الجزائريون والفرنسيون متساوون أمام القانون وإلغاء القوانين الاستثنائية وأنّ المسلمين سيخضعون للشريعة الإسلامية في الأحكام.

- البند الثالث: الأصناف التالية من الجزائريين سيتمتعون بالجنسية الفرنسية ويسجلون في الهيئة الانتخابية الفرنسية وهم: قدماء المحاربين بالجيش الفرنسي الحاصلين على شهادة من مدرسة فرنسية معترف بها، والموظفون المدنيون، أعضاء الفرقة التجارية والفلاحية والباشاغات والقياد والأشخاص الذين يمارسون وظائف بالمجاس المحلية، وحاملو أوسمة الشرف... .

- البند الرابع: هناك جزائريون آخرون سيحصلون على الجنسية الفرنسية وأن المجلس التأسيسي المنتظر سيضع الإجراءات الضرورية لذلك.

- البند الخامس: جميع الفرنسيين بالجزائر لهم حق الانتخاب والترشح للمجاس الجزائرية بدون قيود.

- البند السادس: بلاد ميزاب والصحراء ستظل كما في الماضي (الحكم العسكري المباشر).

بهذا فالقرار يقضي تجنيس 50 - 70 ألف جزائري مع بقائهم على حالتهم الإسلامية، ليقرر توسيع القائمة الانتخابية الجزائرية، ولكنه قيدها إذ لا يتجاوز عددهم بالمجالس المحلية خمسي الأعضاء 5/2. كما سوى القرار بين الجزائريين والفرنسيين في الرتب الجنديّة والمنح العائلية والاستفادة من قوانين الضمان الاجتماعي وحرية الهجرة إلى فرنسا، إلا أنّها تبقى هذه الإصلاحات متأخرة، فهي كانت صالحة قبل الحرب العالمية الثانية حيث سيقبل بها البعض، إذا استثنينا أعضاء حزب الشعب المنادي بالاستقلال منذ البداية. كما أنّها إصلاحات عقيمة في

مجمّلها رغم أنّها ترضي جماعة النخبة والنواب وقدماء المحاربين إلا أنّها لا ترضي الجماهير الشعبية رغم أنّه اقتضى ازالة القوانين الاستثنائية وقانون الأهالي لكن تبقى إصلاحات غير ديمقراطية، إذ يحتفظ الفرنسيون بالسيطرة على أمور البلاد باحتفاظهم بنسبة لم 5/3 من أعضاء المجالس المحلية مقابل نسبة 5/2 ومعظمهم موالين لفرنسا<sup>(70)</sup>.

فأين تكمن هذه الإصلاحات التي وصفت بالسياسية وما كان نصيب الجماهير الجزائرية منها ؟

#### 4.2 - موقف الجزائريين منها :

في الوقت الذي اعتبرت لجنة فرنسا الحرة القرار دليلا على حسن نية فرنسا في تطوير الجزائر ورفع مستوى سكانها، لاحظت جريدة التايمز البريطانية أنه صيغ بدقة وحذر وأنه يمنح المساواة إلا لعدد ضئيل من الجزائريين.

كما اعتبرت بريطانيا على لسان صحفيتها أنّ فرنسا لا تزال قادرة على دمج الناس من كلّ العقائد وطنت أنّ العالم الإسلامي سيرحب بها لأنّها كانت واهمة دمج الناس من كلّ العقائد وظنت أنّ العالم الإسلامي سيرحب بها، إلا أنه في نفس الشهر اجتمعت لجنة بالقاهرة اعترضت عليه وكانت بقيادة رجل يدعي "الأمير مختار" ضمّت 34 شخصا سوريون وفلسطينيون وحتى مغاربة وتونسيون والمهاجرون الجزائريون بالمشرق وقد كانت هذه اللجنة في مقدّمة مكتب المغرب العربي الذي انبعث بالقاهرة سنة 1947م<sup>(71)</sup>. وقد أعدت اللجنة مذكرة ترفض القرار لأنّها إصلاحات تقود إلى الاندماج المرفوض. فإذا كان موقف الجزائريين المبعدين عن ديارهم الرفض والتصدي للمشروع، فكيف للشعب الذي اختبر

سياسة فرنسا المخادعة أن يقبل به . فما كان منهم سوى الرفض باستثناء قلّة من الموظفين إذ اعترف الحاكم العام كاترو أنّ المواطنين المناضلين لم يقبلوا به لأنهم وجدوه غير كافٍ وطالبوا بالحقوق السياسية حيث صرح فرحلت عباس قائلاً: "إنّ أنصار البيان ظلوا منضوين تحت لوائه ملتزمين بمطالبه"، ممّا ينفي ما ذهب إليه أحد المؤلّفين الفرنسيين بالقول أنّ فرحات عباس طالب بإقامة علاقة بين الشابين الجزائري والفرنسي، إذ كيف يكون فرحات عباس المطالب بتكوين جمهورية جزائرية قد غير موقفه ولم يصفه من الراضين ثمّ غير قراره مجدداً بإنشاء رابطة أحباب البيان. أليس هذا دليل على تمسكه بما جاء في البيان الجزائري ورفض الإصلاحات الديغولية.

ففرحات عباس وصف قرار مارس بأنّه قد تجاوزته الأحداث وأنه كان عبارة عن خلاصة لمشروع بلوم فيوليت سنة 1936 وأنّ الشعب الجزائري كلّهُ رفضه باستثناء قلّة من النّواب تابعين للإدارة الفرنسية<sup>(72)</sup>.

وقد أقبل زعماء الحركات الوطنية وهم: فرحات عباس عن جمعية النواب بيان الجزائري والحاج مصالي عن حزب الشعب الجزائري وكذا الإبراهيمي عن جمعية العلماء وعمار أوزقان عن الحزب الشيوعي وإبراهيم البيوض عن أبناء واد ميزاب للإعراب عن فكرة حركتهم ليتمّ كلّ منهم تقريراً للجنة المشكّلة قبل إصدار القرار الاندماجي الجديد إذ رفضها الإبراهيمي لأنها خطوة نحو ادماج لا يرضى به شعب مسلم، وكان ذلك يوم 03 يناير 1944م<sup>(73)</sup>. كما اقترح ملاحظات جديدة تتمحور في مجملها حول:

— إحداث الجنسية الجزائرية بصفة يستفيد منها كلّ السكان دون تفريق في

الجنس والدين.

- انشاء حكومة جزائرية مسؤولة أمام برلمان جزائري.
- السماح لكلّ جزائري بالتوصل إلى الوظائف الإدارية دون شرط غير الاهلية المهنية.
- اعتبار اللّغة العربية رسمية.
- حرية الاديان.

كما أنّ مصالي الحاج وجّه نفس الانتقاد لهذه الإصلاحات ونادي بتحرير المسلمين الجزائريين في إطار دولة جزائرية مع برلمان جزائري ومواطنة جزائرية مقدّمًا تقريره يوم 15 جانفي واعتبر القرار غير ديمقراطي ومعاكس لتطلعات الشعب الذي لازال مرتبطا بدينه ولغته وماضيه التاريخي معتبرا أنّ سياسة الإدماج غير منطقية وعلى العكس منها سياسة التحرر. وعلى العكس من هذا الموقف، صرح عمار أوزقان، باسم الحزب الشيوعي، أنّه مساند للقرار وفضل منح الأهالي الحقوق السياسية مؤكدا على إمكانيته أن يكون مواطنا ممتازا. أمّا عن الشيخ البيوض فقد كانت مطالبه عامة، قدمها يوم 03 جانفي 1944، تدور حول إلغاء التجنيد الإجباري، الحريات الشخصية، حرية الاجتماع والتعليم، الاعتناء بالصحة العمومية... وتجدر الإشارة أنّ أهالي ميزاب كان لهم وضع خاص إذ كانوا تحت نظام الحماية على خلاف بقية القطر الجزائري، وهذا بعد معاهدة عام 1853 بين راندون و14 نائب ميزابي<sup>(74)</sup>.

أمّا عن موقف بعض الشخصيات الأخرى، فنلتمس من قصيدة شعرية

للسيد بوقطاية منها موقف الشيخ التيجاني المؤيد.

أنا بلساني وبلسان الطريقة  
نعطو ضمان بلي رانا في الآمان  
يسقط بيتان  
تحيا فرنسا الديغولية  
وكذا موقف الأخضر الذي قيل بشأنه:

قال سي دوماج  
قويتو علينا الهراج  
العرب سوفاج  
ما يستاهلوش الحرية .

ومهما كان من أمر فإن الفترة الممتدة من 1942 – 1944 كانت مليئة بالنشاط والتجارب للحركة الوطنية الجزائرية، رغم نقاط الضعف التي لم تستطع التغلب عليها في الوقت المناسب. وما كادت سنة 1944 تنتهي حتى كانت الحركة الوطنية أكثر صلابة ووعيا وأعمق تجربة بدخولها مع الفرنسيين عهدا من التحدي لم يسبق له مثيل وهو الذي انتهى بمأساة 08 ماي 1945 مرور بإنشاء منظمة أحباب البيان والحرية كرد على توقعات الاستعمار بتفريق شمل الأحزاب الوطنية الملتفة حول البيان الجزائري<sup>(75)</sup>.

5 – تأسيس حركة أحباب البيان والحرية ورد فعلها تجاه السياسة الديغولية:

أدت صلابة الجنرالين كاترو ودوغول وروح اليأس التي خيمت في الأجواء الجزائرية إلى دفع رجال البيان نحو تغيير التكتيك ومحاولة الظهور بمظهر قوي يفهم المسؤولين الفرنسيين أنّ البيان وملحقه ليس مجرد تحرير وكتابة قامت بها فئة أو هو مجرد مطالب تقدّمت بها جماعة محدودة بل هي رغبة جماهيرية ومطالب شعبية لا تتوقف أو خُفّت بمجرد إلقاء القبض على زعماء الحركة

## 1.5 – الميلاد والتأسيس:

بعد رفض المشروع الذي تقدّم به فرحات عباس إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، قرّر هذا الأخير أن يقترب من مصالي الحاج زعيم حزب الشعب والشيخ الإبراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري، وبدأ يعمل من أجل التحالف معهم ضد أوروبي الجزائر، كما غير خطته وبدأ يعمل على توسيع قاعدة حزبه في الأوساط الشعبية، فلربما يتمكن من تحريك الجماهير ويستمتع الفرنسيون إلى مطالبه. وبالفعل فقد أقام علاقات ودية مع مصالي الحاج وزاره في المعتقل، وعندما أطلق صراحه يوم 23 أبريل 1943، وبعد أن جاء الحلفاء إلى الجزائر، وصدر عفو عن جميع المساجين الذين تمّت محاكمتهم في عهد حكومة فيشي، مرّ زعيم حزب الشعب بسطيف والتقى بفرحات عباس والبشير الإبراهيمي والسيد موريس لابور (من الحزب الشيوعي) وتجاوز الزعماء الأربعة حول كيفية وضع إستراتيجية مشتركة واتخاذ موقف موحد بالنسبة للقضايا التي تهتمّ مصير البلاد<sup>(77)</sup>. وهكذا أعلن فرحات عباس من سطيف في 14 مارس 1944م عن تأسيس حزب جديد أسماه "أحباب البيان والحرية"، والذي جاء على شكل جبهة جزائرية، انظم إليها الموافقون على بيان الشعب الجزائري وهم مصالي الحاج الشيخ الإبراهيمي، الدكتور الامين دباغين وأحمد فرنسيس<sup>(78)</sup>. ولقد كان الاسم الأوّل لهذه الحركة "أحباب البيان الجزائري" إلا أنّ الشعب اشترط لمشاركته في التجمع زيادة كلمة الحرية فأصبحت تسمى "بحركة أحباب البيان والحرية" بعد موافقة فرحات عباس<sup>(79)</sup>، الذي كان المدير السياسي لجريدة المساواة والأمين العام للحركة في آن

واحد ومكلفا بالاتصالات مع الادارة الفرنسية لإقناعها بالنظر في المطالب وأخذها بعين الاعتبار<sup>(80)</sup>. وبالتالي فرغم تباين اتجاهات أعضاء التجمع في الماضي، فإنه تم التوفيق بين مختلف النزاعات باتفاق حول مبادئ عامة، إذا تقبل حزب الشعب الجزائري فكرة الجمهورية الفيدرالية...، وتخلي دعاة الاندماج في السابق عن فكرتهم الاندماجية<sup>(81)</sup>. أسرّ فرحات عباس للحاج مصالي في اجتماع سطيف بالقول: "لقد كنت أدافع بحرارة عن الاندماج ووقفت ضدك. لقد أثبتت الأحداث أنك كنت على صواب وكنت أنا على خطأ، اليوم أعترف لكلّ بأنني سأتبع خطاك"<sup>(82)</sup>. كما ألحّت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على مراعاة أهدافها ومبادئها ولا سيما أنّ التوفيق كان على أساس تجمع لا يمثّل حزبا سياسيا وقد حدّدت نوعية هذا التجمع صحفية المساواة قائلة:

"إنّ أحباب البيان والحرية ليس حزبا سياسيا وإنّما تجمعا يضم أشخاصا من مختلف الاتجاهات وينتمون لأحزاب سياسية ولكنهم في نظرتهم للشكل الاستعماري وفي نوع حلّ هذا المشكل متفقون، كما أنّهم يؤمنون بأنّه يجب تطوير المستعمرات والشعوب المستعمرة نحو شخصيتهم"<sup>(83)</sup>.

## 2.5 – أهداف الحركة وقانونها الأساسي:

### – أهداف الحركة:

بعد الإعلان عن تأسيس الحركة في 14 مارس 1944 تمّ الاتفاق على وضع هياكل تنظيمية لها والتي استهدفت محاربة الاستعمار، وطرح فكرة الأمة الجزائرية، دستور جزائري بجمهورية جزائرية مستقلة ومنحت اتحادا فيدراليا مع جمهورية فرنسا الجديدة غير استعمارية وغير إمبريالية<sup>(84)</sup>، وهي المرة الأولى التي

اقترح فيها فرحات عباس إلحاق الجزائر بفرنسا برباط فدرالي وهذا الأمر لم يكن موجودا في البيان وكان الملحق يتحدث فقط عن حق نظر لفرنسا وهى عبارة مستوحاة من "حق النظر" التي احتفظ بها البرلمان والحكومة الفرنسية لنفسها في مداوات المندوبيات المالية<sup>(85)</sup>.

ونستخلص مما تقدم أن فرحات عباس قد فقد الأمل في التفاهم مع الفرنسيين وأن التعاون مع الأحزاب الجزائرية المعارضة للأوربيين والداعية إلى استقلال الجزائر هو السبيل الوحيد لتحقيق طموحات أبناء الشعب الجزائري وهذه الحقيقة أكدها مصالي الحاج عندما قال له ذات يوم: "إنني أثق فيك في العمل من أجل إقامة جمهورية جزائرية، في نظام فدرالي مع فرنسا، لكنني بالمقابل لا أثق في فرنسا. إن فرنسا لن تعطيك شيئا ولن تتنازل عن أي شيء إلا بالقوة لأن ما أخذته بالقوة لا يمكن انتزاعه إلا بالقوة"<sup>(86)</sup>.

وحدد منهاجا للعمل تلخص في الالتزام بتحقيق الأهداف التالية:

- المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة هي الدفاع عن البيان السابق وتحقيق ما جاء فيه
- نشر أفكار التي هي روح حركة أحباب البيان، وذلك بمحاربة الاستعمار بشتى أشكاله في إفريقيا وآسيا وصدّ القوى التي تسيطر على الشعوب.
- استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها وخلق عالم جديد يحترم الإنسان دون تمييز بين الأجناس.
- إسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والاضطهاد.

- إقناع الجماهير بشرعية حركة أحباب البيان والحرية وخلق تيار مدعّم لها.
- ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية وتأسيس جمهورية مستقلة مرتبطة فدراليا مع الجمهورية الفرنسية<sup>(87)</sup>.

- خلق روح التضامن بين الجزائريين ومختلف الفئات المسلمة والمسيحية واليهودية.

- بثّ شعور المساواة ورغبة التعايش بينها في السّراء والضراء<sup>(88)</sup>.

### - القانون الأساسي للحركة:

رغم الاختلاف الموجود بين الهيئات الجزائرية في الوسائل المؤدية إلى الهدف فقد أمكن للهيئات الثلاث: جمعية العلماء المسلمين، جماعة النواب وحزب الشعب أن يجمعوا رأيهم في حركة "أحباب البيان والحرية" وأن يحرّروا لها قانونا أساسيا يحمل أفكارا تحوز رضا الجميع، وقد عرضت مواد القانون للمصادقة من طرف الأعضاء في اجتماع 14 مارس 1944م وقدمت لدار عمالة قسنطينة يوم 4 أفريل 1944 بواسطة فرحات عباس<sup>(89)</sup>، الذي قال: "في هذه الظروف فإنّ الساعة خطيرة ولا تبشر الخير ونحن لا ننتظر الحرية من فرنسا" لأنها تعتبر الجزائر أرضا فرنسية تابعة لها"<sup>(90)</sup>.

وفي ما يلي تلخيص لأفكار القانون في فصوله الخمسة الآتية:

### - الفصل الأول:

أنشئ بالقطر الجزائري تجمع مكلف بالتعريف والدفاع عن بيان الشعب الجزائري والمطالبة بحرية التعبير والكلمة لكلّ الجزائريين. هذا التجمع يسمى

أحباب البيان والحرية.

## – الفصل الثاني:

يعمل هذا التجمع بوسائل الكلام لمحاربة التصور الاستعماري والتعديات وهجومات القوات الامبريالية في إفريقيا وآسيا وتبنى محاربة القوة ضد الشعوب الضعيفة بهدف المساهمة في تكوين عالم جديد يحترم فيه الشخص الإنساني في مختلف أنحاء العالم وبناء عالم مستقر وهادئ.

## – الفصل الثالث:

وبخصوص الجزائر فقد كُلف هذا التجمع برسالة عاجلة في الدفاع عن البيان الجزائري يعبر بحرية وصدق عن الأفكار الجديدة في الحكم النهائي على شدة النظام الاستعماري وعلى عقيدته الاستعمارية العنصرية.

## – الفصل الرابع:

وتضمن هذا الفصل الوسائل التي يتركز عليها التجمع وهي :

- مساعدة جميع ضحايا القوانين الاستثنائية والقهر الاستعماري.
- استغلال جميع الفرص لإفهام وإقناع وخلق رأي عام لصالح البيان.
- إثبات عقيدة الأمة الجزائرية وإرادة إنشاء جمهورية جزائرية في القطر الجزائري بنظام فيدرالي في جمهورية فرنسية جديدة ضد الاستعمار والامبريالية.
- فضح المناورات والتعسفات التي يتعاطاها الاقطاعيون المسلمون والفرنسيون<sup>(91)</sup> والقوات الرجعية وكل الذين لهم مصالح في بقاء النظام الاستعماري

- محو كل الشغرات التي فرضها علينا الاستعمار عن طريق السياسة العنصرية أو الطائفية أو الامتيازية بعنوانين "أهلي" "رعية فرنسية" "مغلوب" "محكوم" "فرنسي مسلم" إلخ.
- محاربة ذوي الامتياز عن الطبقات المسيرة والتبشير بمساواة الفرد البشري وبحق الشعب الجزائري في حياة أفضل في إطار الحياة الوطنية بالعودة إلى ماضيه الحضاري ومساهمته التاريخية في ثراء الفكر السياسي.
- بذل كلّ التضحيات الواجبة لتحرير فرنسا والشعوب الأوروبية في سبيل قضية الديمقراطية.
- خلق معنى روح المساواة والتضامن ورغبة التعايش بين جميع سكان الجزائر سواء كانوا يهودا أو مسلمين.

#### - الفصل الخامس:

ويخصّ هذا الفصل التنظيم الداخلي وينص على أن تسيير التجمع لجان محلية مرتبطة بلجان عمالية ولائية و بلجنة مركزية محل إقامتها لمدينة الجزائر. يمثل القانون الأساسي لجمعية أحباب البيان والحرية قاعدة صلبة، كونه تضمن شروحات تفصيلية لبناء حزب بالمفهوم الجديد سواء على المستوى القاعدة أو على مستوى هرم السلطة، إذا أبرز دور وصلاحيات الهياكل التنظيمية ومدى الترابط بينها وهذا ما سمح بتطوير نشاط الحركة ويرجع أساسا إلى تطور أفكار فرحات عباس ورفقائه بعد قيام الحرب العالمية الثانية، مما جعل "زعماء الفعاليات في الحركة الوطنية"، يقاربون وجهات نظرهم حول القضية الوطنية، في

هذه المرحلة هؤلاء الزعماء الذين كان لهم دور فعّال في صنع القانون الأساسي لحركة أحباب البيان والحرية وتطوره وهو ما أدى إلى توحيد مبادئ وأهداف الحركة الوطنية والتي تنصّ على محاربة الاستعمار وامتيازات الطبقات الحاكمة ووضع حدّ لامتيازات الإقطاعيين الأوربيين والمسلمين. هاته الأهداف الداعية لفكرة الأمة الجزائرية والدفاع عن إنشاء جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي، وكلّ هذا دلالة على تقرب الطبقة البورجوازية المتوسطة التي كان يمثلها فرحات عباس عن كبار الملاك الإقطاعيين لتنظم إلى جمعية العلماء وحزب الشعب الممثلين (للبورجوازية الصغيرة) وللعقال والفلاحين وبذلك تأثرت حركة البيان ببرنامج الشعب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية.<sup>(92)</sup>

### 5.3 – برنامج ونشاط الحركة:

لقيت حركة أحباب البيان والحرية إقبالا واسعا من الفئات الشعبية التي لم ترهبها سياسة العنف والقوة التي انتهجها الجنرال كاترو لتشتيت شلّ النواب المسلمين وعزل فرحات عباس وباقي الوطنيين عن الفئات الشعبية التي لم تتوان عن حضور الاجتماعات التي كان ينظمها لشرح الأفكار الواردة في البيان وكان لزاما على عباس البقاء ملتفا بالفئات الشعبية التي اكتشفت فيه زعيما وطنيا آخر حلّ محل زعيمها الأوّل مصالي الحاج الموجود في الإقامة الجبرية، وفي نفس الوقت أصبح يهتم بإقناع الأوربيين بالاهتمام بالقضية الوطنية لكن لم ينخرط في الحركة إلا فرنسيون قلائل<sup>(93)</sup>.

كان مناضلو أحباب البيان والحرية يشدّدون في اجتماعاتهم الشعبية على مطالب وطنية لنشر التكوين السياسي، وكانوا يفضحون ممارسات الإدارة

الكولونيالية التي اعتبرتهم متمردين وهو ما دفع فرحات عباس إلى مزيد من التشدد فصرح من خنشلة: "لا شيء ينسينا عن مطالبنا ولكي نحققها نحن مستعدون لدخول السجون وبل حتى المثلث أمام منصة الإعدام إذا تطلب الأمر ذلك".<sup>(94)</sup> وتحدث أيضا قائلا: "لابد من الضغط على الفرنسيين وإفهامهم إرادتنا، العين في العين". وهو ما كلفه المنع المؤقت من أخذ الكلمة أمام الجمهور، ولقد رفض في المندوبيات المالية مناقشة الميزانية والتصويت عليها في الوقت الذي كانت فيه جريدة المساواة تهاجم المندوبين.

إنّ الروح النضالية والتحالف الخفي للعلماء والدّعم الفعال لحزب الشعب الجزائري عادت على حركة الاحباب البيان باتفاق الجماهير حولها وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الاشتراك فإن البطاقات كانت تتخاطف بعشرات الآلاف، فقد جرى الحديث عن 350.000 بل عن 500.000 منخرط. صحيح أنّ أحباب البيان والحرية منذ ذلك الحين يستندون في دعايتهم إلى المبرر الديني "سجل نفسك مع أحباب البيان، إنّ البطاقة التي تعطيك إيّاها هي بطاقة المسلم".

عرفت حركة أحباب البيان والحرية مع نهاية سنة 1944م توسعا جديدا فقد أنشئت فروع جديدة بفضل انخراط أعداد من الشبان الذين جذبهم حزب الشعب وعباس نتيجة الحملة التي قامت بها في جريدة "المساواة" لتحرير مصالي<sup>(95)</sup>. وفي يوم 23 ديسمبر 1944م، قرّر فرحات عباس الالتقاء بمصالي الحاج بالإقامة الجبرية "روبييل" لإبرام اتفاق بين حزب الشعب وحركة أحباب البيان والحرية للسعي وراء إيجاد قاعدة عمل مشتركة<sup>(96)</sup> ولاسيما منذ جانفي 1945. ففي هذا الشهر انعقد في الجزائر مؤتمر لحركة أحباب البيان والحرية أسفر عن

المطالبة بإلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري بالجنود وبجعل اللغة العربية لغة رسمية. وكان من بين الأعضاء في اللجنة المديرة للمؤتمر أعضاء من حزب الشعب منهم حسين عسلة، مسطول، الشاذلي المكي، والأمين دباغين<sup>(97)</sup>.

تمّ عقد مؤتمر حركة أحباب البيان والحرية أيام 2 - 4 مارس 1945 بالجزائر والذي يعتبر الأوّل من نوعه قصد دراسة الأوضاع التي آلت إليها الجزائر واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها<sup>(98)</sup>، وتدعم موقف مصالي الحاج في الحركة بعد هذا المؤتمر وذلك بالمشاركة الكبيرة لأعضاء حزب الشعب وكانت المناقشة ساخنة، وساد التأخي والتفاهم والإتحاد ونسيان خلافات الماضي والتقارب لبناء المستقبل، حيث نادى التجمع بإطلاق سراح المسجونين وهتف بحياة الزعيم الوطني مصالي الحاج. كما عرفت هذه الفترة سيطرة حزب الشعب على نشاطات أحباب البيان والحرية، والتي كانت في مجملها داعية إلى الاستقلال التام وتشكيل حكومة جزائرية والتي تغلبت على أفكار فرحات عباس الفدرالية الذي بقي يدعو أمام هذا التطرف إلى عدم الخروج عن مبادئ أحباب البيان<sup>(99)</sup>. ويتضح ذلك من خلال اللائحة التي صوّت عليها المؤتمر في الجلسة الختامية والمتملّخة في النقاط التالية:

- يشكل بيان 10 فيفري 1943 القاعدة الأساسية لأعمال المؤتمر ذلك لأن مبادئه قامت على الاعتراف بالجنسية الجزائرية ووضع دستور ديمقراطي وجمهوري.
- استبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.
- استبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية مسئولة أمام البرلمان.
- الاعتراف بالعلم الوطني الجزائري.

- احتجاج المؤتمر بشدة ضد الاستمرار في اعتقال مصالي الحاج وجعله تحت الإقامة الجبرية، و اعتبر المؤتمر أنّ الاعتقالات أتت في ظروف كانت بها الجزائر تحت حكم فينشي<sup>(100)</sup>، وعليه احتج المؤتمر على هذا الاعتقال، وطالبوا بإطلاق سراحه وبدون شروط.

هذا ما يدل على النفوذ الواسع لأتباع أحزب الشعب الذين انضموا إلى الحركة سنة 1944م لإعطاء نشاطهم الصيغة الشرعية تحت غطاء أحباب البيان الحرة<sup>(101)</sup>.

وهكذا أصبحت الحركة مستقطبة للجماهير الجزائرية في ظل حزب الشعب الجزائري وقد قدمت على تعليق لافتات بالعربية في أهم المدن الجزائرية، بحيث كتب عليها: "لا للجنسية الفرنسية" و"نعم للجنسية الجزائرية" و"تسقط الجنسية الفرنسية" و"تعيش الجنسية الجزائرية للجميع". إن رفع هذه الشعارات كانت بمثابة التعبير عن موقف الرفض للإصلاحات التي وعدت بها السلطات الفرنسية الاستعمارية في مرسوم مارس 1944م<sup>(102)</sup> ومن خلال نشاطها يتضح أنّها كانت قوية وضعيفة منذ اللحظة الأولى.

إنّ الاتجاهات السياسية التي اجتمعت حول إصدار بيان الشعب الجزائري الذي صودق عليه يوم 10 فبراير 1943 اتفقت على بعض المبادئ التي أظهرتها في عين الشعب والحكومة الفرنسية أقوى تكتلا وهذا مكن القوة فيها، في حين أنّ هذه الاتجاهات السياسية لم تكن في الواقع متفقة على سياسة واحدة، فقد ظلّت كلّ تيار محتفظ بسياسته الخاصة وهذا مكن الضعف فيها<sup>(103)</sup>.

ففرحات عباس كان يصرح أثناء هذه الفترة "حرروا ووحّدو وليكن العمل

في ظلّ الشرعية الفرنسية الديمقراطية، بينما بقي ابن جلول مع سياسة الاندماج القديمة، ويرى فيها مسلكا تكتيكيا لكفاح الشعوب الضعيفة على أن جمعية العلماء التزمت السكوت محتفظة بمطالبها الدينية والتعليمية وإن كانت مبالغة لفكرة عباس. في حين أنّ حزب الشعب الجزائري بقي ممضيا في سياسته الاستقلالية، معتقدا أنّ الحقوق تأخذ ولا تعطى، إذ كان لا يشارك في هذه التجمعات إلا بتحفظ وشروط. أما الحزب الشيوعي فقد رأى في فكرة أحباب البيان والحرية شعارا ودعا إلى تسيير هيئة أخرى أكثر اعتدالا<sup>(104)</sup>.

#### 4.5 – ردود الفعل من الحركة:

#### 1.4.5 – رد فعل الأحزاب السياسية:

كانت نواة أحباب البيان والحرية في الحقيقة تتألف من عناصر حزب الشعب الجزائري الذين تمثلت مهمتهم في جلب الجماهير وذلك بعمل سياسي قانوني وكان الغرض من هذا النشاط أن ينضوي الشعب برمته إلى مذهب استقلال الجزائر وبرهنت الخطوة الكبيرة التي نالتها هذه العناصر لدى السكان، على أن فكرة الاستقلال تظلّ الشعور العميق والأمنية الوحيدة لكل جزائر<sup>(105)</sup>، وذلك بكسبه مزيدا من المساندة الشعبية التي افتقدها عند إخفاقه سنة 1943 بعد أن تأكد أنّ الشبان الجزائريين استجابوا لنداء التجنيد ولم يقاطعوه كما كان يأمل. لكن ما إن حلت مئة 1944 حتى تأكد أن عملية اختراق الوسط الطلابي لحمله على اعتناق الأفكار التحررية والوطنية أعطت ثمارها وبالتالي نجحت إستراتيجية مصالي الذي كان يعتقد أن حركة أحباب البيان والحرية عبارة عن وسيلة للوصول إلى الفئات الشعبية. فكان مناضلوه يستغلون تجمعات الأحزاب لكسب مزيد من

المنصرين لفكرة الاستقلال ويظهر ذلك جليا من خلال سيطرة الأفكار الاستقلالية للحزب الشعب أثناء انعقاد مؤتمر الحركة الوطنية من 2 إلى 4 مارس 1945 ومحاولة مناضليه فرض أحد أتباعها لخلافة فرحات عباس وهو الدكتور سعدان المعروف بموالته للحركة ممّا أثار تخوفات فرحات عباس، خاصة وأن الفئات الشعبية أبدت حماسا منقطع النظر، فكان كل شيء يندرز بالانفجار، والمواجهة أصبحت واردة وستكون حتما غير عادلة، غير أن الأمور سوف تفلت منه، فالزمن هو زمن حزب الشعب وأفكار الوطنية.<sup>(106)</sup>

أما جمعية العلماء المسلمين التي خابت آمالها في الإصلاحات الفرنسية كغيرها من الأحزاب الوطنية الأخرى ولذلك أخذت تتقرب تدريجيا في علاقتها مع الأحزاب وخاصة البيانين لتقارب في وجهات النظر في الاتجاهين من جهة ولتشابه الوسائل ومنهجية العمل من جهة أخرى وقد أعرب الإبراهيمي عن ذلك التقارب من خلال البيان الذي وزع بضواحي ميله بالشرق الجزائري سنة 1947 تحت عنوان "لماذا أنا مع البيان"، وممّا جاء فيه قوله: "كان البيان من يوم وضعه محلّ اتفاق بين العناصر الصالحة من أمة لأنّها خطوة في تحقيق رغباتها وهي تلك الرغبات الثلاثة: الشخصية الجزائرية، الدين الإسلامي واللغة العربية، وهذه الثلاثة هي أصول مبادئ جمعية العلماء المسلمين وإني لازلت من أنصار البيان ومن المؤيدين الأنصار ما داموا محترمين لبرنامج البيان"<sup>(107)</sup>.

أما الشيوعيون فإنهم لم يهضموا صعود صيت فرحات عباس ورايكا ليتهم المتنامية للاندماج الذي ظلوا متشبثين به واعتبروه عنصر شغب وقالوا أنه ميل للولايات المتحدة أو بريطانيا، ويعود أصل اغتباط الشيوعيين من عباس بعد الولاء

الذي أظهرته الفئات الشعبية لبرنامج أحباب البيان وهو ما لم يتوصلوا إليه منذ سنة 1936 م، السنة التي أسسوا فيها حزبهم بعد أن انفصلوا عن الحزب الشيوعي الفرنسي<sup>(108)</sup>. وتأتي عدم قدرة الشيوعيين الجزائريين على التأثير في الفئات الشعبية من مواقفهم المعادية للاستقلال وللوطنين ونظرتهم للأمة الجزائرية... فهذه فلا تزال بصدد التكوين حسب زعيمهم عمار أوزقان وهي الفكرة التي تخلى عنها فرحات عباس. وكان الشيوعيون يعتقدون أن الحديث عن استقلال الجزائر لا يتعدى كونه ديمagogية ومطلباً مستحيلاً للتحقيق بسبب البنية الاستعمارية للجزائر. وللحيلولة دون رواج أفكار البيان اعتبر الشيوعيون مناضلي البيان بمثابة وطنيين مزيّفين وأوجدوا حركة موازية لحركة عباس سمّيت أحباب الديمقراطية والحرية فأرادوها تجمعاً شعبياً وجماهيرياً واسعاً للوقوف في وجه الملكية والفاشية، فاتهموا عباس بالولاء للنازية ممّا دفعه للردّ قائلاً: "هنالك من اتهمني أنّي موال للألمان، أنا أمقت الهتلرية التي ليست سوى محاولة لفرض مبادئ الكولونيالية علينا بعد أن فرضت على الشعوب الأوروبية"، وقد اشتدت الصراعات بين الحركتين، فمن جهة يفتح عمار أوزقان النار على أحباب البيان والحرية ويعتبرها حركة تعمل على تجسيد طموحات البرجوازية المحلية المتحالفة مع الإمبريالية الأجنبية، ثم يردّ فرحات عباس قائلاً: "إنّ مصير وطنينا مرتبط بنا وليس لدينا نية رفض دعم الشعوب الديمقراطية"<sup>(109)</sup>.

#### 2.4.5 - رد فعل الشعب الجزائري:

سجّل الإقبال على الحركة رقماً قياسياً، رغم سياسة الإدماج التي دعا إليها فرحات عباس قبل الحرب العالمية الثانية، وهو دليل على إصرار الشعب ورغبته في

التحرر والاستقلال وبيزر هذا الإقبال الشعبي أنّ الحركة كانت تمثل حركة موحّدة جمعت كلّ التيارات والأحزاب ماعدا الحزب الشيوعي. ضف إلى ذلك ظروف الحرب العالمية الثانية ونزول الحلفاء الذي أوجب على الجزائريين تحقيق الوحدة قبل نهاية الحرب وكذا وجود حزب مهيكّل ومنظّم سمحت له الظروف بالتنقل وتنظيم الاجتماعات.<sup>(110)</sup>

تمكنت هذه الأخيرة من تكوين جبهة وطنية فعلية وأصبح لها قاعدة شعبية واسعة كما نما بشكل واسع نفوذها السياسي<sup>(111)</sup>. فلم يسجل المستفيدون من مرسوم مارس 1944 أنفسهم في القوائم الانتخابية الخاصة بالقسم الأوّل وكتب لهذه الحركة النجاح في تجنيد الجماهير إذ وصل عدد منخرطيها إلى 577 ألف منخرط مقابل ممّا يدلّ على تمسكها ورغبتها الأكيدة في التّحرر والاستقلال<sup>(112)</sup>. ولالإقبال أسباب نذكرها فيما يلي:

أوّلا: لأنّها حركة توحيد جمعت كلّ التيارات والأحزاب ماعدا الحزب الشيوعي الذي لم تكن مواقفه أثناء الأزمات متجاوبة مع المطامح الوطنية.

ثانيا: إنّ الظروف كانت تفرض على الجزائريين وحدة متينة وتكتلا صلبا، لا يسمح بأيّ تهاون أو تمزق فالحرب على وشك الانتهاء، وبانتهاؤها ينتهي التواجد الدولي بالجزائر ويبقى المجال خاليا لفرنسا وحدها.

ثالثا: كان الجو مهيبا لنشر الفكرة الاستقلالية ولترسيخها إذ لم نقل أنّ الجو كان صالحا جدا لنشر الفكرة الثورية... خاصة وأنه يوجد داخل الحركة حزب وطني مهيكّل منظّم اكتسب خبرة في ميدان النضال واستغل خبرته، وعناصره الشابة المتحمسة في العديد من المناسبات وأخيرا استفاد من وجوده ضمن الإطار الشرعي

الذي يسمح له بحرية التحرك وعقد الاجتماعات وحرية التنقل والقيام بمظاهرات وطبع المنشير وإلقاء الخطب وتكثيف الاتصالات. وقد وصل الاعتقاد ببعض الناس أنه بمجرد انخراطهم في حركة أحباب البيان والحرية وحصولهم على بطاقة الانخراط سيحصلون على الاستقلال.

رابعاً: يعود الفضل في تمتين روابط الوحدة الوطنية إلى الموقف الفرنسي الغير متمركز، فهناك موقف بيروتون الذي كان يتظاهر باستعداده للتعاون مع ممثلي البيان، وهناك موقف كاترو الذي أصمّ أذنيه عن مطالب الجزائريين وواجهها بالتهديد وإلقاء القبض على فرحات عباس والسايح... وهناك فرنسا... وفرنسا الحرة... والجزال دوغول والجزال جيرو، وإلى جانب كل هذا هناك جيش فرنسي بضباطه ومستوطنون فرنسيون بزعمائهم. ولذلك كانت المواقف الفرنسية متناقضة ومضطربة.

إلا أن الحماس الجماهيري كانت تواجهه استفزازات من عدة جهات وقد كانت تزداد كلما اقتربت الحرب من النهاية... لأنّ تخوّف الفرنسيين على اختلاف أنواعهم ومراكزهم من "تزايد الشعور الوطني"، جعلهم يعبّئون النفسيات والقوات العسكرية ويقدمون حتّى مناطق الانفجار المتوقعة، ولم تظهر نواياهم وتصرفاتهم إلاّ بعد أن حققوا النصر النهائي على النازية في شهر ماي 1945م<sup>(113)</sup>.

3.4.5 - ردود الفعل الفرنسية:

- رد فعل المستوطنين:

لم يرتح المستوطنون الأوروبيون لهذه الحركة كما لم يرتاحوا لإجراءات مرسوم 07 مارس 1944 فأخذوا يسعون لتحطيم جهود الوطنيين الجزائريين

بمختلف الوسائل والأساليب وساندتهم الدوائر المسؤولة، وكان أول إجراء أتخذ في هذا الميدان تعطيل الانتخابات البلدية التي كانت أجريت فعلا في فرنسا ثم توالى الاستفزات وكثرت الإشاعات عن قرب حصول حوادث واضطرابات في البلاد ستكون سببا في حل أكبر حزب سياسي في الجزائر وفي تعطيل وإلغاء مرسوم 7 مارس 1944 خاصة من طرف عامل عمالة قسنطينة ليستراد كاربونيل وعميد عضو رابطة شيوخ البلديات حيث كان من كبار المتحمسين للقيام بهذا الإجراء<sup>(114)</sup>.

### — رد فعل السلطات الفرنسية:

أصبح أحباب البيان والحرية يشكلون خطرا على الإدارة الفرنسية وقد بدا من المحتمل أن تمنحهم الانتخابات البلدية والإقليمية عددا هاما من الأصوات التي من شأنها أن تجعل منهم مفاوضا مخيفا وأن تحدث مدًا وطنيا حقيقيا، وكانت هذه المخاوف التي ساورت السلطات الاستعمارية على جانب من الجسامة<sup>(115)</sup>.

وفي أبريل ذكر "ليستراد كاربونيل" عامل عمالة قسنطينة، على سبيل السرد، للدكتور سعدان: "ستقع اضطرابات عن قرب يحل إثرها حزب عتيد"<sup>(116)</sup>.

كما اعتبرت الإدارة الفرنسية مؤتمر الحركة بين 2 — 4 مارس 1945 بمثابة اجتماع كرس انتصار حزب الشعب، فشرعت في حملة عنف واسعة شملت أنصار البيان كلهم وفي نفس الوقت حاولت زرع بؤادر المؤامرة والانشقاق داخل صفوف أحباب البيان الحرية، حيث أعلنت عباس بأن أعضاء حزب الشعب المتواجدين في حزبه يعملون لصالحه<sup>(117)</sup>.

وفي 19 أبريل 1945 حدثت مظاهرات في قصر الشلالة مكان الإقامة الجبرية لمصالي الحاج، استغلها حاكم الجزائر كحجة لإبعاد قائد الوطنيين مصالي

الحاج إلى المنفعة في جنوب الجزائر، ورجال المخابرات والمشوشين في أوساط الحركة<sup>(118)</sup>. وفي الفاتح ماي 1945م خرج الجزائريون للقيام بمظاهرات والتي انتهت ولطخت بالدماء في كل من الجزائر، وهران، تلمسان، بجاية. وقد اكتسبت هذه المظاهرات الطابع السياسي والوطني، وتعتبر القاعدة الأساسية لمظاهرات 8 ماي 1945 والتي حاول مؤرخو المدرسة الفرنسية تبرير هذه الحوادث على أنها ثورة طعام وأنّ الوطنيين أشاعوا الأزمة لإثارة الشعب الجائع.

غير أنّ شعارات المظاهرات لم تكن تطالب بالخبز والغذاء بل كانت جملها شعارات سياسية واتهمت السلطات الفرنسية فرحات عباس على أنه خلق جوا ساخنا بدعوته إلى التضحيات من أجل استقلال الجزائر، خاصة أن أهداف وأوامر مسؤولي حزب الشعب تظهر في مظاهرات 1-2-3 ماي كخطوة مسبقة لحوادث 8 ماي ونيته في إظهار قوة الحركة للفرنسيين وطريق لافتكاك الحريات، استغل يوم الهدنة للقيام بمظاهرات جماهيرية في كل المدن وتظهر سياسته من خلال الشعارات المرفوعة إضافة إلى العلم الوطني مع إنشاد أناشيد حماسية ثورية وهذا ما يؤكده توفيق المدني إذ كان يرى أنّ السبب الحقيقي هو ضرب الحركة الوطنية ضربة لا تقوم لها من بعد قائمة<sup>(119)</sup>، حيث فكّر قادة حزب الشعب في تنظيم مظاهرات كبيرة أراد بها أن يدعوا الجزائريين للاحتفال بانتصار الحلفاء والقوى الديمقراطية، وتلك كانت رغبة فرحات عباس الذي انتظر موافقة الإدارة الاستعمارية التي لم تفعل، فعرفوا مسبقاً أنّ الإجابة ستكون بالرفض فأصدروا تعليمات للتظاهر بحمل شعارات من أجل تحرير الشعوب "أطلقوا صراح مصالي" و"التسقط الإمبريالية"، فانفجرت الشعلة في سطيف، قاملة وخراطة ثم في كامل

التراب الوطني والتي وقعت فيها مجازر رهيبة.<sup>(120)</sup>

## 6 – مجازر 8 ماي 1945 م وأهم انعكاساتها:

يعتبر الثامن ماي 1945 محطة هامة في مسار التاريخ العالمي، إذ شكّل نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن ثمّ فهو اليوم حيث خرجت فيه كل شعوب العالم للاحتفال والتعبير عن فرحتهم بزوال خطر النازية والفاشية حيث أنّ الجزائريين لم يفوتوا الفرصة فخرجوا بدورهم للاحتفال والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمواطنين الجزائريين حاملين العلم الوطني ولائحات كتبوا عليها "تحيا الجزائر المستقلة" و"أطلقوا سراح مصالي الحاج" و"فليسقط الاستعمار"<sup>(121)</sup>. فهذه المظاهرات لم تقتصر على مدن دون أخرى بل شملت كل أرجاء القطر الجزائري "قائمة خراطة" الجزائر القبائل باتنة وغيرها<sup>(122)</sup>. وسرعان ما حوّلت الإدارة الاستعمارية هذه المظاهرات السلمية إلى بحر من الدماء والدموع ارتكبت فيه أبشع الجرائم والمجازر وسلطت على الجزائريين عقوبات ظالمة: كالإعدام السجن المؤبد...، فعلى سبيل المثال نجد:

### – الاعتقالات:

اختلفت المصادر ولكن حسب ما أورده محمد حربي فإنّ عددهم 4560 منهم 3669 في ولاية قسنطينة 505 في ولاية وهران أمّا في ولاية الجزائر نجد 395 معتقلا<sup>(123)</sup>.

### – الإعدام:

حكمت المحاكم على 557 بعدم سماع الدعوى وأصدرت 1307 حكم منها 99 بالإعدام و66 بالأشغال الشاقة لمدة الحياة و329 بالأشغال الشاقة المخففة

وسجنت حوالي 4560 مواطن<sup>(124)</sup>. أما الشهداء الجزائريين فقد عددهم حوالي 40.000 - 50.000 حسب القنصل الأمريكي Cyrust Sulzberg. أما فرحات عباس فقدرها بـ 60.000 والجامعة العربية بين 40.000 - 45.000. حزب الشعب الجزائري 45.000، قتيلا جزائري<sup>(125)</sup>.

أما الجهات العسكرية الفرنسية فتذكر 8000 السلطة المدنية 1200 - 1500 وفق تصريح وزير الداخلية الفرنسية Tixier في 29-06-1945<sup>(126)</sup>.

أما سعد الله فقد قدرها بـ 45.000-100.000 شهيد جزائري. ولقد وصف الجنرال كاتروا CATROUX هذه المجازر بالعاصفة<sup>(127)</sup>، أما فرحات عباس فقد ذكر في مؤلفه ليل الاستعمار فقال عنها: "لقد كانت الجماهير تلتهب وطنية فتتقد حماسا مصممة العزم على التطلع إلى حياة أفضل"<sup>(128)</sup>.

كان هدف فرنسا من خلال هذه المظاهرات أن تحقق هدفين:

1- استعادة هيبتها المفقودة من خلال الحرب العالمية الثانية إذ تعرضت للمهانة على يد ألمانيا كدولة تابعة لصف الحلفاء مما أدى إلى انهيار سمعتها أمام شعوب المستعمرات منها الجزائر.

2- واكبت تطلعات الشعب الجزائري الاستقلالية فحاولت القضاء على حركته الوطنية<sup>(129)</sup>. وأصل هاته المجازر تعود من جهة إلى بيان 12 فيفري 1943م<sup>(130)</sup> الذي تضمن في طياته نشرا للوعي السياسي والدعوة إلى كسر شوكة الاستعمار وفرض وجود دولة وشعب يسعى لتحرير نفسه من العبودية<sup>(131)</sup>، ومن جهة أخرى إلى إنشاء حزب أحباب البيان والحرية في 14 مارس 1944م وما تلى ذلك

من نشاط ودعاية وبفضة وطنية غير أنه لقي بالمعارضة من طرف الإدارة الفرنسية لكونه يدعو إلى إقامة دولة جزائرية.

أما الجانب الفرنسي فقد أرجع أصول حوادث 8 ماي 1945 إلى أسباب اقتصادية:

فالحكومة الفرنسية وصفت 8 ماي 1945 بثورة طعام وأنها عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر. وهذا التصريح فيه مغالطة لأنّ الجزائر تعدّ من أغنى مناطق الحبوب خاصة سطيف وشرق الجزائر وأنّ الجزائريين لم يهاجموا إطلاقا مخازن المواد الغذائية أثناء المظاهرات وأن اللافقات والشعارات التي حملها المتظاهرين لا تشير إلى المجاعة بل كانت كلّها سياسية<sup>(132)</sup>. وقد اعتبرت أحداث 8 ماي 1945 الشرارة التي أضاءت طريق الكفاح المسلح واعتبرت أرضية انطلقت منها مسألة الاعداد لتفجير الثورة المسلحة التي بلغت سن الرشد في 01 نوفمبر 1954م<sup>(133)</sup>. كما يعتبر منعظا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية نظرا لميلاد الأحزاب السياسية التي كانت تشكل الإطار التنظيمي والهيكل الرسمي للحركة الوطنية فحاولت تطوير نشاطها وتحديد برامجها بهدف استقطاب المناصرين لها<sup>(134)</sup>، وذلك بتحقيق حد أدنى من المطالب نظرا لانتشار الوعي السياسي والشعور بالانتماء إلى كيان واحد يعلوه رمز العلم الجزائري، فكلّ هذا دفعها للتحرك عمليا لنيل مطالبها<sup>(135)</sup>.

لقد خرج الشعب الجزائري من فترة الحرب العالمية الثانية مقتنعا بضرورة وحتمية المطالبة بالاستقلال وأثبتت له مجازر 8 ماي 1945 استحالة تحقيق الاستقلال بوسائل سلمية. والعبرة المستخلصة من تلك الأحداث جسّدتها

عبارة محمد قنانش بقوله: "التحلي دائما باليقظة والتعرف على أنفسنا وعلى مواطن الضعف فينا والتعرف على عدونا ومواطن القوة فيه فالحياة كلها كفاح والشعب الذي يتوقف عن الكفاح هو شعب ضائع لا محالة".<sup>(136)</sup>

إنّ مجازر 8 ماي 1945 محدودة في مجالها الجغرافي وبعدها الزمنى لكنّها خطيرة في نتائجها، بعيدة الأثر في التطورات التي ترتبت عنها فهي وإن انتهت في أيام قليلة فإنّ عواقبها لم تنته مع تعاقب السنين وهذا ما يجعلها في ذاكرة التاريخ الوطني وشكلت بداية ملحمة خالدة في تاريخ الشعب الجزائري وكان الفاتح من نوفمبر 1954 منطلقا لها.<sup>(137)</sup>

#### 1.6 – انعكاساتها السياسية:

لم يكد يستفك الجزائريون من مجازر 8 ماي 1945 حتّى وجدوا أنفسهم أمام الإدارة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تدعوهم للاشتراك في انتخابات المجلس التأسيسي الأول التي جرت في 21 أكتوبر 1945، علما أنّه لم يكن ينشط على الساحة السياسية في الجزائر سوى الحزب الشيوعي الجزائري واتحادية المنتخبين المسلمين برئاسة الدكتور بن جلول في حين غابت حركة أحباب البيان والحرية وجمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري لأنّ زعمائها كانوا رهن الاعتقال<sup>(138)</sup>. وكان كلّ من حزب الشعب وحركة البيان قد رفضا المشاركة في الانتخابات وأصدرا مشروعا يدعوان فيه الناخبين الجزائريين للامتناع عن المشاركة وقد لقي صدق واسعا إذ كانت المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي الأول ضئيلة جدا، لم تتجاوز 70.500 منتخب من مجموع 1350000 مسجل<sup>(139)</sup> وهذا ما يظهر مدى استجابة الشعب الجزائري لنداء الامتناع عن المشاركة.

أما اتحادية المنتخبين المسلمين فإنها دخلت الانتخابات وحصلت على "مقاعد من أصل 13 مقعداً<sup>(140)</sup> مخصصة للقسم الثاني وقدم بن جلول مقترحات حول سياسة الإدماج فرفضت من طرف المجلس. فقامت السلطات الفرنسية في 16 مارس 1946 بإصدار قانون العفو العام الذي بمقتضاه تم إطلاق سراح فرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي وغيرهم<sup>(141)</sup> من المناضلين الذين اعتقلوا إثر مجازر 8 ماي 1945. فقد استعادت جل الأحزاب نشاطها بعد أن حلت من طرف الإدارة الاستعمارية وشرعوا في إعادة تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات.

#### 6.1.1 - تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

لم يمض شهر على إطلاق سراح فرحات عباس حتى أسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ووضع برنامجا لا يكاد يختلف عن البرنامج الأصلي للبيان<sup>(142)</sup>.

و لقد تجسدت مطالبه فيما يلي:

- محاربة الاستعمار الفرنسي.
  - المطالبة بحق تقرير مصير الشعب الجزائري.
  - حرية إقامة الجمهورية الجزائرية.
  - ترسيم اللغة العربية.
  - إعداد دستور للقضاء على الملكية الإقطاعية.
- ولم يكن الاتحاد الديمقراطي ذا قاعدة وطنية واسعة ورغم ذلك فقد قرر المشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية التي جددت في جوان 1946 والتي

قاطعها حزب الشعب ووجه بيانا يدعو فيه الجزائريين إلى الامتناع عن المشاركة في الانتخابات وقد حصل الاتحاد على 458000 صوت من أصل 633000 ونال 11 مقعد من أصل 13 مقعد<sup>(143)</sup>.

أما الشيوعيون على 53.396 صوت وتشير الإحصائيات إلى أن الممتنعين عن الانتخابات بلغ عددهم أكثر من 700000.

مما يثبت الانتشار السياسي الواسع لحزب الشعب بين الجزائريين<sup>(144)</sup>.

## 2.1.6 - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

بمجرد إطلاق سراح مصالي الحاج من سجنه ببرازفيل انتقل إلى الجزائر في 12 أكتوبر 1946 وفي أول لقاءه بالجزائر العاصمة بالمسؤولين في حزب الشعب الجزائري طرحت قضية الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني الفرنسي. وبعد الاجتماع أعلن الحزب عن مشاركته في الانتخابات وقد اشترطت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على مصالي تغيير اسم الحزب ليسمح له بالمشاركة وهو ما تمّ فعلا، حيث أنشأ مصالي الحاج مع الدكتور الأمين دباغين وحسين الأحول وأحمد مزغنة ومحمد خيضر: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كغطاء سياسي لاستمرار نشاط الشعب الجزائري المنحل منذ 1939م<sup>(145)</sup>.

أما مطالب الحركة وأهدافها فأنحصرت في:

- إلغاء النظام وإقامة سيادة جزائرية وإجراء انتخابات عامة على درجة واحدة من غير تفریق في العنصر أو الدين.

- إقامة جمهورية مستقلة وديموقراطية اجتماعيا تتمتع بكامل الصلاحيات التنفيذية والتشريعية والقضائية سياستها مبنية على:

أ – الحيادة الإيجابي: تدعيم الصلات بالمجموعتين العربية والأسبوية.  
ب – العمل على تحرير شمال إفريقيا: يهدف التأكيد على جملة من الخيارات السياسية المتمثلة في:

- وفاء حزب الشعب الجزائري للنضال من أجل تحرير المغرب ووحدته.
- التأكيد على وحدة المصير بالنسبة لأبناء منطقة الشمال الإفريقي ووجوب التكامل بين حركاتها التحررية في مواجهة العدو المشترك.
- ومن أجل تبليغ صوتها أصدرت هذه الحركة جريدتين:
- الأمة الجزائرية باللغة الفرنسية.

- المغرب العربي أسبوعية باللغة العربية<sup>(146)</sup>.

### 3.1.6 – استمرارية نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

كان لجمعية العلماء المسلمين دورا بالغ الأهمية في خدمة عروبة وإسلام الجزائر، فهي جمعية إسلامية هدفها تعليم الدين واللغة العربية وبعث الثقافة العربية الإسلامية في البلاد والمحافظات على مقومات الشخصية الجزائرية. فقامت بمحاربة نوعين من الاستعمار:

أحدهما هو الطرق الصوفية المنحرفة عن الدين والآخر هو الاستعمار الفرنسي<sup>(147)</sup>. يقول عنها البشير الإبراهيمي: "جمعية العلماء هي التي حققت للجزائري نسبة العربي الصريح، بريئا من شوائب الأقراف والهجنة وأحيت فيه شعور الاعتزاز بالنفس وفي لسانه شعور الكرامة للغته وفي ضميره شعور الارتباط بين ثلاث مقومات: الجنس، اللغة والوطن"<sup>(148)</sup>.

كانت الجمعية منذ بداية نشاطها، تحاول بقدر المستطاع الابتعاد عن زج نفسها في الأمور السياسية فعملت بنصيحة محمد عبده والذي طلب منهم مساملة الحكومة وترك الأشغال السياسية<sup>(149)</sup>. هذا في البداية فقط ولكن بعد الحرب العالمية الثانية وتطور نشاط الحركة الوطنية، أصبحت الجمعية ترى الأمور بمنظار آخر. مع بداية الحرب العالمية الثانية لم تلعب الجمعية دورا بالغ الأهمية في قيادة الحركة الوطنية، خصوصا بعد وفاة زعيمها ابن باديس واعتقال قادتها الكبار وكل هذه الأحداث أدت إلى انتقال نشاط الجمعية إلى النشاط السري<sup>(150)</sup>. بحيث شاركت في الحركة السياسية التي كان يديرها فرحات عباس والذي كان يستشير أعضاء الجمعية مثال ذلك عند تقديم مذكرة 22 ديسمبر 1942 إلى الحلفاء باسم ممثلي الجزائريين المسلمين والتي جاء فيها الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي جزائري بهدف وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين. كما استشار فرحات عباس الجمعية مرة ثانية قبل إصداره لبيان فيفري 1943 ولم يقتصر نشاط الجمعية على استشارتها فقط وإنما انتقلت بذلك إلى فترة المشاركة الفعالة في 3 جانفي 1944 أثناء رفض البشير الإبراهيمي للإصلاحات التي كانت تنوي الهيئة الفرنسية للتحرير الوطني القيام بها بهدف القضاء على الشخصية العربية من جهة ومن جهة أخرى التعديل في الأحوال الشخصية الإسلامية. وعلى إثرها تقدّم الإبراهيمي بمقترحات سياسية أهمها:

- 1- تكوين المواطنة الجزائرية التي تتمتع فيها العناصر الشعبية المختلفة في هذا البلد بكافة الحقوق والواجبات دون تمييز في العرق أو الدين.
- 2- استبدال النظام الكولونيالي بالنظام الحكومي تكون الحكومة الجزائرية مسؤولة

أمام البرلمان.

### 3- تسهيل مشاركة الجزائريين في الوظائف العامة<sup>(151)</sup>.

لم توافق السلطات الفرنسية على المقترحات لإصدارها مرسوم 7 مارس 1944 والذي لم يأت بالشيء الجديد سوى ما يخدم دعاة الاندماج والفرنسة ونصّ على التمتع بنفس الحقوق والواجبات الممنوحة للفرنسيين وأنهم متساوون أمام القانون مع الغاء القانون الاستثنائي وخضوع المسلمين في أحوالهم الشخصية لأحكام الشريعة الإسلامية.<sup>(152)</sup>

كما تميزت الفترة التي تلت سنة 1944 - 1956 بفترة الانطلاق الواسع في نشر التعليم العربي الحر وانشاء المدارس وإقامة النوادي وتأسيس المساجد حيث أسست في سنة 1944م 73 مدرسة في مدن القطر وقراه. وفي عام 1948 بلغ العدد 140 مدرسة<sup>(153)</sup>. وفي 1947 أنشأت الجمعية معاهد ثانوية وأول معهد أنشأته هو معهد عبد الحميد ابن باديس سنة 1947 والذي يعتبر النواة. وذكر الإبراهيمي أنّ هاته المدارس والمعاهد هي من أعلى طراز ووفق نظام عصري ومعظمها رائع فخم وكلها ملك للأمة وبمال الأمة<sup>(154)</sup>. والهدف من استعمال الطراز المعماري الإسلامي الموحد في بناء المدارس كان من أجل تكوين أجيال جزائرية منسجمة في أذواقها وتفكيرها ومنتحة في اتجاهها الوطني والقومي العام. وقد أثمرت جهودها في تكوين أجيال مسلحة بالعلم والفضيلة والأخلاق الإسلامية العالية التي كانت عماد النهضة الجزائرية.

## 4.1.6 - الانعكاسات على الصعيد الشعبي:

### - ردود الفعل الشعبية:

بعد مجازر 8 ماي 1945 صار الشعب الجزائري يائسا من كل عمل سياسي في مواجهة الوجود الاستعماري القائم على البطش والتنكيل وسياسته المعتمد عليها في الرد على المطالب الجزائرية. كل هذا زاد من حدة تدمر الشعب الجزائري وسخطه على الإدارة الاستعمارية وممارساتها التعسفية والإرهابية.

فكان الوضع على الصعيد الشعبي يعزز موقف الاتجاه الثوري في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الداعي إلى الانطلاق في الاعداد للعمل الثوري المباشر معلنا بأسه من العمل السياسي وما صاحبه من خطب إذ لم تكن كافية لإقناع الشعب بسلامة الاتجاه أو التخفيف من سخطه مما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن شعوره العميق بضرورة التحرك الإيجابي للمواجهة الميدانية للعدو. وقد تجلت مظاهر الرفض الشعبي للأوضاع في العديد من الظواهر والسلوكات التي انتشرت بين بسطاء المواطنين مثل عدم الاطمئنان للمحاكم الفرنسية<sup>(155)</sup>. كما عرفت صفوف الجماهير الشعبية العديد من المواقف الراضة والعزوف الشبه التام عن العمل السياسي المعبر عن موقف سياسي نضالي يؤكد مستوى الوعي والوعود الإصلاحية التي كانت الإدارة الاستعمارية تلجأ إليها كل عشية من الزمن منذ مطلع القرن العشرين. وكان مناضلو الحركة الوطنية يلمسون في لقاءهم بالجماهير واحتكاكهم بما هذا الشعور، فكان لابد من التفكير في مخرج لإنقاذ الوضع<sup>(156)</sup>.

أما عن مظاهرها فإن ردود الفعل على الصعيد الشعبي يخلص إلى أن

ساعة اندلاع الثورة، وإن تأخرت فإنّ مظاهرها ظلّت قائمة. ويمكن حصر هذه المظاهر في النقاط الجوهرية التالية:

- أشعلت المجازر روح الانتقام من المستعمرين وتولد حالة نفسية الدالة على تشكل تنبؤ بالاستعداد لخوض العملية الثورية.

- الاقتناع الشعبي بفكرة العمل المسلح هو العمل الوحيد الكفيل بتحرير الجزائر حيث وجد مناضلي الأحزاب أثناء قيامهم بالدعاية في الأوساط الريفية أنّ الناس يطالبون بالأسلحة بدلا من الكلام الذي أصبح عندهم لا يفيد.

- العزوف عن المشاركة في الانتخابات إذ اقتنع الرأي العام الشعبي بعدم جدوى سياسية الانتخابات والتي بدأت منذ 1945، فكانت نسبة المشاركة بالتصويت في مختلف الانتخابات التي جرت بين 1945 و1954 محدودة وعلى الرغم من ذلك فإنّ السلطات الفرنسية عمدت منذ 1948م<sup>(157)</sup> إلى وضع نظام متكامل لتزوير نتائج الانتخابات والإقدام على اعتقال المرشحين قبل موعد الانتخابات التي أقيمت في 4 أبريل 1948. حيث قام نيجلان<sup>(158)</sup> بتزوير الانتخابات وبوقف أي إنجاز انتخابي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ومما زاد من قناعة الجماهير بعدم جدوى المطالبة بحقوقها في الإطار الشرعي (لعبة الانتخابات) ذلك التزوير العلني لنتائج الانتخابات 4 أبريل 1948 وما تلاه من قمع للمواطنين عامة ومناضلي الحركة الوطنية خاصة .

- كان لسخط الشعب أثره المباشر على مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية المتخوفين من تحوّل حركتهم إلى حركة إصلاحية غير مؤهلة لاحتواء الطرح الثوري المتبلور في الاتجاه الشعبي والمنادى بضرورة المبادرة إلى الدعوة

للعمل المسلح .<sup>(159)</sup>

## 2.6 – انعكاساتها الاقتصادية :

إن تبصر الوضعية الاقتصادية في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية سوف تكشف عن مجتمعين متباينين في بلد واحد: المجتمع الأوروبي والمجتمع الجزائري ، وسوف يظهر البون شاسعا من جميع النواحي سواء سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا ، بسبب أولي يتمثل في سيطرة الشركات الاستعمارية على الأراضي الخصبة والتي معها استحالة عدد معتبر من صغار الملاك إلى مجرد إجراء براتب زهيد وانضمامهم بالتالي إلى جيش الفلاحين الفقراء.<sup>(160)</sup>

إنه وجب التذكير بأن الدراسات المختلفة تشير أنه خلال الحرب العالمية الثانية وقعت الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة تسببت في مجاعات قاتلة بالأرياف حيث انخفض إنتاج الحبوب من 20 مليون قنطار سنة 1941 إلى 10 ملايين قنطار سنة 1944 وإلى 36000000 قنطار سنة 1945 . أما قطيع الأغنام فانخفض من 6400000 رأس سنة 1939 إلى 2800000 رأس سنة 1946 وارتفع سعر قنطار القمح الصلب من 800 فرنك إلى 2000 فرنك و 3000 فرنك. وقد أدى هذا التدهور في الموارد الاقتصادية إلى انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة والسوق السوداء. وفي هذه الظروف حدثت مجازر 8 ماي 1945 وللمرء أن يتصور انعكاساتها<sup>(161)</sup> .

فهذه شهادة "ألبير كاموس" Albert CAMUS ، الذي عاش طويلا بالجزائر، وخاصة في منطقة القبائل، أين عاش مأساة وجوع سكان المنطقة من

الجزائريين، حيث قام هناك بتحقيقات ميدانية عديدة ، أثبت من خلالها مدى تدهور المستوى المعيشي وتفشي الجوع وسط السكان الجزائريين بالمنطقة، حيث يقول بأنه شاهد طفلا خلال توزيع عملية الحبوب (القمح) بالأربعاء ناث إيراثن"، وهو يحمل كيسا صغيرا من الحبوب منح له من طرف السلطات الفرنسية بشق

الأنفس ، ودار بينهما هذا الحديث:

أ. كاموس: كم يدوم هذا الكيس؟

الطفل: خمسة عشر يوما.

كاموس: كم عدد أفراد أسرته؟

الطفل: خمسة أفراد.

كاموس: هل كل هذا الذي تأكلونه.

الطفل: نعم.

كاموس: هل لديكم تين بالمنزل؟

الطفل: لا.

كاموس: هل تضعون الزيت داخل طعامكم؟

الطفل: لا، نحن نضع الماء بدل الزيت.<sup>(162)</sup>

ومنه، فإن معظم سكان الجزائر، لم يكونوا في مأمن من سوء التغذية، إضافة إلى الجفاف من جهة، وبرودة الشتاء من جهة أخرى، ونذكر على سبيل المثال هنا، ما قاله نائب مدينة الجزائر السيد "شارل أوجين لوفابر"، محاولا إبراز محاولات الحكومة القضاء على المجاعة، التي كانت تضرب الجنوب الجزائري، حيث قال: "صدقوني إن الطرق مملوءة بالجنث" كما وصف الدكتور "فرانش"،

نائب رئيس المجلس العام لمدينة الجزائر أنّ الأهالي الجزائريين، الذين بقيت لهم بعض القوة، يتهافتون على البحث في القمامات ، ويتصارعون مع الكلاب ، من أجل فضلات الأوربيين، وذلك في مدينة الشلف، وتحديدا جنوبها، أين الوضع أكثر ترديا، حيث يدفن الأطفال، العجائز والشيوخ الذين ماتوا بسبب الجوع بشكل يومي، وفي "الأغواط"، جمعت السلطات الفرنسية الأهالي الجائعين، أو كما كان يلقّبهم الفرنسيون بالمساكين ، في مخيم سرعان ما تحول إلى مقبرة ، إذ أنه في فترة عشرين يوما فقط، سجلنا وفاة 33 شخصا بسبب الجوع.<sup>(163)</sup>

أمام هذه التطورات، وبهدف تحديث الاقتصاد الجزائري التقليدي للسكان عمد شاطنيون سنة 1946 إلى انجاز برنامج واسع يتمثل في تنظيم الفلاحين في جمعيات تختلف عن سابقتها ، مجهزة بالعتاد الفلاحي ومدعمة بقروض سميت بـ "قطاعات التحسين الريفي Secteurs D'améliorations Agricoles" وتعرف اختصارا بـ "الصار SAR و الذي هو عبارة عن تعاونية تتكون من أراضي تابعة للبلدية أو الدولة أو أراضي تمّ شراؤها وكذلك من ملكيات الفلاحين المشاركين ويلتزم المنخرطون فيها، بغية تحسين مردودهم الفلاحي والحيواني، وفي مقابل حصولهم على اعانات عالية وامتيازات أخرى، بنوع من الانضباط الذي يفترضه نظام التعاونية<sup>(164)</sup>.

لقد خلقت السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية تفاوتا كبيرا بين المجتمعين: الجزائري والفرنسي، كما تولد عنها بروز أغنياء احتكاريين ومن بين هؤلاء الأغنياء نذكر على سبيل المثال لا الحصر ، النائب " هنري بورجو " المعروف " بملك الخمور"، القطن والتبغ،" ريموند لاكبير "رئيس الجمعية الجزائرية،" أميدي

فروجي"، رئيس فيدرالية رؤساء البلديات بالجزائر، إضافة إلى النائب" جورج بلاشيت"، صاحب جريدة لوجورنال دالجي"، والمعروف "بملك الحلفاء" و"لوران شيا فينو"، رئيس غرفة التجارة بالجزائر، و"قراسيان فور" صاحب أكبر حقول القمح بقسنطينة دون أن ننسى "جان دورو"، صاحب جريدة" إيكو دالجي"، والتي تنازل عنها فيما بعد لصهره" ألان سيريني"، وهذه الأسماء عرفت بسيطرتها على الاقتصاد الجزائري والسلطة السياسية، باعتبارها كانت تملك الوسائل المادية للوصول إلى السلطة<sup>(165)</sup>.

من جانب آخر و بداية من سنة 1945 أخذ نفوذ الأعيان على الشعب يتقلص تدريجيا ويتحول إلى النخب الجديدة الخارجة من صفوف الطبقات الشعبية. فالإ غاية 1945 لم يكن هناك برنامج شامل حقيقي بخصوص السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين. لهذا لم تكن الوضعية غداة الحرب مرضية. فضمن سكان يبلغون 7350000 مسلم (تقديرات 1946) كان هناك من 400 إلى 800 ألف أجير فلاحي (يمكن اعتبار 125 إلى 150 ألف منهم فقط يعملون بانتظام) يعولون حوالي 3500000 نسمة. فيما يكتفي 2500000 فرد بالموارد الزراعية التقليدية وهم بهذا يعانون صعوبات أكثر مما كان يعانيه أجدادهم قبل 1830م بالنظر إلى فقدانهم لجزء من أراضيهم. واستنفاد الأراضي التي لا يستطيعون تركها تستريح، كما في الماضي، وكذا الضغط الديموغرافي. وبما أنهم أعجبوا بقرى المستعمر فقد كانوا بها فرعا عن الفئة الشغيلة البائسة وفي البيوت القصديرية ولم يكن بإمكانهم الطموح إلا في الأعمال اليدوية . فلم يكن هناك

سوى 350 ألف شخص ممن يعيشون من الصناعة الجزائرية أو أعمال في التجارة والمهن الحرة والوظائف العمومي<sup>(166)</sup>.

لم يتحسن الوضع الاقتصادي بعد الحرب وظلت الموارد غير كافية خصوصا بالنسبة للغالبية الكبرى من المسلمين الذين كانوا يعيشون من الفلاحة (78 % في 1948) كما أنّ تطور انتاج الحبوب وعدد الأغنام ، وهما المصدران الأساسيان للثروة لدى الريفيين المسلمين، تبرز الوضعية المأسوية للفلاحين الجزائريين. فخلال فترة الحرب والسنوات التي اعقبتها بقي المنحنيان الاثنان تحت المستوى الذي بلغاه في 1940 م. ولم يكن قوت السكان المسلمين من الأرياف مضمونا . ففي حين كان لدى كلّ مسلم ستة قناطير من القمح سنة 1872م ، لم يحصل سوى على ثلاثة قناطير عام 1948م وفي 1951 قدر 60 % من العائلات الريفية من الأهالي فكان يجب التفكير في موارد أخرى. وفي 1940م شرع في الاهتمام بالتصنيع في الجزائر. وقد كشفت الحرب عن عيوب الامكانيات الاقتصادية المتوافرة فيما أعطى مخطط التصنيع الذي بدأ عام 1947 بعض النتائج وفي عام 1948 بدأ العمل في انشاء 63 وحدة تصنيع وفي 1949 وافقت لجنة مخطط التصنيع على 30 مشروعا من بين مئات الطلبات . ورغم هذا المجهود فإن الصناعة الفرنسية الاستعمارية بالجزائر لم تشغل سوى مئات الآلاف من المسلمين وهو ما جعل هجرة العمال المسلمين نحو فرنسا تعود من جديد وتتجاوز بنسبتها الكبيرة حركة ما قبل الحرب<sup>(167)</sup>.

ومما يعكس اهتمامات الأحزاب الوطنية بملكية الأرض ، انتقال مصالي الحاج إلى الأرياف وعقده لجمعيات داخل الضيعات مما يدل على توغل نشاط حزبه في عمق الجزائر وأنّ عنايته بالأراضي الفلاحية المغتصبة كانت في صميم اهتماماته ومن الأمثلة على ذلك ترأسه لجمعية عامة لفلاحي المنطقة في ضيعة المدعو "حسان علي" المتواجدة على بعد ثلاث كيلومترات من دلس بأزفون التابعة لتيزي وزو وإشرافه أيضا على جمعيات أخرى منها: جمعية بدوار "ماكودة" التابعة لبلدية مزغنة المختلطة وجمعية في ضيعة "بلونيس" ببرج منايل وأخرى في ضيعة المدعو "محمدي بن أحمد بن سعيد".

ومن الأمور الملفتة للنظر أنّ النساء في منطقة القبائل كن يخرجن من بيوتهن لاستقبال مصالي ويرحبنه بقدومه ويحضرن الاجتماعات إلى جانب الرجال ويسمعن لخطابه .<sup>(168)</sup>

إنّ تطوّر الموقف بعد مجازر 8 ماي 1945 والمتمثل في الحذر الشديد، من جانب المستوطنين، من الحركة الوطنية ومن الشعب الجزائري إلى حد انتقال بعضهم من الريف إلى المدينة، ومن جانب الجزائريين إلى المبادرة باستخدام العنف وسيلة لطرد المستوطنين واستجابة السكان السريعة وتحمسهم الشديد لضرب كلّ من أذنب في حق الشعب الجزائري من أمثال القياد والباشغوات الذين كانوا في خدمة الاستعمار ، يجعلنا نجزم بشكل قطعي أنّ مجازر الثامن ماي 1945 كانت بداية فعلية لتعبئة جماهيرية عامة هيئت الجو لثورة أول نوفمبر 1954م<sup>(169)</sup>.

### 3.6 - انعكاساتها الاجتماعية:

#### - مشكلة البطالة و ظروف العمل:

إنّ نظام العمل الذي كان متبعاً في الجزائر، كان يشبه إلى حد ما نظام "العبودية"، لأننا لان جد إسماً آخر ليوم عمل يدوم فيه الشغل أكثر من 15 ساعة، إذ يمكن لنا أن نؤكد أنّ يوم العمل، كان في حقيقة الأمر، يومين من العمل في يوم واحد، فإذا جمعنا ساعات العمل المعروفة في العمل آنذاك ليومين متتاليين، يصبح لدينا 16 ساعة، أي 8 ساعات في يوم الواحد، ولكن العامل الجزائري كان يعمل مدة 14 إلى 15 ساعة في اليوم الواحد، ورغم ذلك، فإن الأجور كانت مهينة جداً، ولا تكفي إطلاقاً لضمان حياة أفراد عائلة مكونة من 5 أفراد فقط. وفي إحدى التقارير الصادرة عن الإدارة الفرنسية، ترى بأنّه كان هناك أكثر من 600000 جزائري كان لهم معدل دخل أدنى من 20000 فرنك فرنسي قديم، وهذا ما يجعل الفلاحين الجزائريين يعدون الأفقر في العالم<sup>(170)</sup>.

أمّا في القطاعي الزراعي فنجد الصورة أكثر حلاكة. فالسنة ملايين ونصف من الفلاحين الجزائريين لا يتجاوز معدّل دخلهم في السنة 180 ديناراً وهم بهذا المستوى يحتلون أدنى المراتب بالنسبة لمستوى دخل الفرد في القطاع الزراعي في العالم، وحتى بالنسبة لأولئك الذين لهم عملاً ثابتاً طول أشهر السنة فإن أجرهم اليومي الذي تزيد عدد ساعات العمل فيه عن 12 ساعة في أغلب الأحيان، لا يزيد عن دينارين وعدد كبير من العمال الزراعيين يزيد عن النصف مليون هم عمال موسميون يشتغلون ثلاثة أشهر في السنة في أحسن الأحوال. وغني عن التذكير بكون العامل الزراعي لا يتمتع بالحقوق الاجتماعية، فالمنح العائلة

والضمان الاجتماعي هي وقف فقط على العمال في الصناعة وقطاع الخدمات. أما من جانب الاستهلاك فإنَّ معدّل استهلاك الفرد الجزائري من الحبوب عام 1871 كان خمسة قناطير لينخفض هذا المعدل في عام 1900 إلى أربعة قناطير وليهبط في عام 1940 إلى قنطارين ونصف ثمَّ إلى قنطارين فقط عند بداية الخمسينات. فسوء الحالة الغذائية جعلت الجزائريين ضحايا سهلة للأوبئة والأمراض الفتاكة لا ريب في ذلك<sup>(171)</sup>.

كما أنّ تغذية الكهل المسلم كانت تقتصر على 750 غرام من خبز الشعير و 650 غرام من الكسكس و 200 غرام من التين و 20 غرام من السكر ويتعلق الأمر في مثل هذه الظروف بنظام جديد جدّ فقير ومتناقض به تفاوت كبير<sup>(172)</sup>.

### – أزمة السكن:

خلال فترة 120 سنة من تواجد فرنسا بالجزائر، لم تسجل الكتب والمصادر التاريخية لفرنسا إنشاء مدن حضرية متطورة بالجزائر ولكنها سجّلت عليها تسببها في إنشاء أحياء قصديرية منها حي " محي الدين " بمدينة الجزائر والذي يعتبر بحق مأساة للجزائر عامة. والواقع أنّ هذا الحي القصديري لم يكن الوحيد بالجزائر، وإنما كانت هناك عدة أحياء، ومن بينها الأحياء القصديرية المنتشرة بمدينة الجزائر، وهي عاصمة البلاد، ونذكر منها الحي القصديري ببراقي"، واد أوشايح – لاقلاسيار سابقا، الحراش – ميزون كاري سابقا .. مناخ فرنسا ... " ثمَّ إنَّه بعض السكان إلى أحياء قصديرية أخرى منتشرة بالمدينة كلوصلامبي سابقا

– أو إلى القصة. وإذا أخذنا حي " بوبصيلة الموجود بضواحي الحراش " كمثال على مثل هذه الأحياء ، فإننا نجد البيت به دون نوافذ سوى الباب كمدخل له ... ومساحة البيت لا تتعدى 2.2 متر. وفي جزء من البيت وضعت الأفرشة على الأرض، ثم نجد موقد أو" الكانون . ومدينة وهران كان حي البلانثار " يمثل قمة الأزمة بالمنطقة الغربية، إضافة إلى شهادات أخرى تتحدث عن سكان المقابر، حيث كانوا يسكنون لمدة طويلة في مغارات تحت مقبرة "تلمسان"، غير بعيدين عن مركز السلطات المحلية ، فهذه المغارات كانت تجمع عدة عائلات جزائرية لا قرابة بينها سوى قرابة الدين، اللغة والوطن<sup>(173)</sup>.

إضافة إلى هذا، فإن مدينة الجزائر، وعلى رأسها الإدارة الفرنسية، قد وضعت مشروعا سكنيا هاما بحي "باب الوادي" به كل شروط الحياة العصرية، وهناك مشروعات أخرى منها مشروع "حي العناصر"، الذي يمتد على مساحة 350 هكتارا، ويستطيع إستيعاب خمسين ألف ساكن . و ميزت هذه المشاريع التماطل الكبير في عملية الإنطلاق، والتأخير في عملية بناء المشروع بسبب قلّة الأموال وضعف الميزانية المخصصة لذلك، والتي لم تكن تتجاوز ثلاث مليارات فرنك فرنسي قديم. ورغم القرار الوزاري الذي صادقت عليه الحكومة في 14 أفريل 1947، والقاضي بوضع شروط جديدة قصد الإستفادة من السكن العائلي الإجتماعي، إلا أن هذا القرار لم يأت بأية نتيجة. ونذكر هنا أن مشروع حي الحراش لم ينته إلا بعد سنوات طويلة، رغم أنه لم يكن يمتد إلا على مساحة 170 هكتار مع قدرة إستيعاب ثلاثين ألف ساكن. ولكن هذه المشاريع وخاصة التي

تم إنجازها، لم يكن يراعى فيها شروط التوزيع، وبالتالي تمت عملية التوزيع لصالح الأوروبيين و الجزائريين الموالين للإدارة الفرنسية<sup>(174)</sup>.

### - النزوح الريفي:

سجلت بعد الحرب العالمية الثانية زيادات في النمو الديمغرافي لم يضيفي ديناميكية اقتصادية في المدن بل الأمر انجر عنه قبل كلى شيء حركات اجتماعية ترجمتها مشاكل الريف الخطيرة. فهي حركات الجائعين المهاجرين. حركات اشخاص اضطروا إلى مغادرة الدوار طلبا لعمل مفترض وملجأ في كبريات المدن في الشمال<sup>(175)</sup>.

والحقيقة، فإن هذا الغزو المتواصل للمدن لم يكن وليد الحرب التحريرية الكبرى وإنما يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة. وكان حي القصة العتيق يعاني ضغطا ديمغرافيا كبيرا كاد أن يفجره ، إذ أن الكثافة السكانية به قد تجاوزت كل التوقعات، إضافة إلى أن أغلب المباني كان تتشكل من طابق واحد أو اثنين فقط. ورغم أن هذه الأزمة لم تجد حلا مجديا من طرف السلطات الإستعمارية إلا أن تصريحات المسؤولين الفرنسيين كانت توحى بأن هذه المشكلة ما هي سوى نتيجة حتمية لخروج فرنسا الصعب من الحرب العالمية الثانية وتحديثها جيدا حول إمكانية القضاء على هذه الأزمة التي اعتبروها مؤقتة وستزول بمجرد عودة فرنسا إلى حركة التنمية الاقتصادية التي كانت ستعرفه<sup>(176)</sup>.

## - تدهور الوضع الصحي للجزائريين :

كان توزيع الفريق الطبي الكامل الموجود بالجزائر، يخضع لشروط جغرافية وأخرى سياسية، فالتوزيع الجغرافي للسكان الأوربيين بالجزائر، تحكم في عملية توزيع الأطباء والصيدالة وجراحي الأسنان ... حيث كانوا يكثر في أماكن التواجد الأوربي، أي في المدن الجزائرية التي كانت تشهد تواجدا أوروبيا قويا ، أما الشروط السياسية فكانت مرتبطة بالسياسة الإستعمارية الفرنسية، التي كانت دائما تسعى لإبقاء الوضع على حاله<sup>(177)</sup>.

و لم توفر الإدارة الإستعمارية للمرضى الجزائريين أي علاج أو دواء، ولهذا السبب لم يجد الجزائريون أية وسيلة للهروب من فخ السل، ونلاحظ أن لا مبالاة السلطة الإستعمارية أمام تدهور الأحوال الصحية بالجزائر، هو الذي جعل العائلة الجزائرية تعيش صراعا دائما مع مرض السل، وتعيش في نفس الوقت صراعا ضد سوء التغذية<sup>(178)</sup>.

## - الهجرة المرتبطة بالبحث عن الشغل بأوروبا :

هذه الهجرة عرفت منعرجا آخر خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(179)</sup>، حيث تغيرت قوانين الهجرة كلية، وظهر هناك تشجيع حكومي كبير لحركة إستقدام اليد العاملة الشمال إفريقية، لإعادة بناء ما حطمته الآليات العسكرية الألمانية بفرنسا، في وقت شهدت فيه فرنسا إستقرار بعض الجزائريين الذين جندتهم فرنسا لدحر الألمان، خلال الحرب الكبرى ويعتبر السبب الإقتصادي من أهم الأسباب التي دفعت بعجلة الهجرة نحو فرنسا، وذلك بسبب الوضعية

المادية المزرية للشعب الجزائري، التي خلقها الإحتلال نفسه، وظهرت بالجزائر جماهير شعبية محتلة ومقهورة، لم تجد أمامها سوى النفي الإرادي أو ما يعرف بالإغتراب، رغم أن جموع المؤرخين الفرنسيين، قد ركزوا على القطيعة التي أحدثها الدفع الديمغرافي القوي، الذي كانت تشهده الجزائر، وبين إيرادات الأرض الجزائرية، التي تراجعت وإعتبروه سببا دون الأسباب الأخرى ، و إضافة إلى هذا، فإن فشل سياسة التصنيع وتعطيلها من قبل المستوطنين، جعل من الجزائر أرضا زراعية، ذات إقتصاد ملحق بالإقتصاد الفرنسي، ويتحكم فيه عدد قليل من الكولون، الشيء الذي جعل من الجزائر بلدا جائعا، وغير قادر على ضمان قوت سكانه<sup>(180)</sup> . الأمر الذي يعكسه الجدول التالي<sup>(181)</sup> :

الفرق	رجوع	ذهاب	وصول
؟	؟	34929	1946
43983	22251	66234	1947
26505	54209	80714	1948

### – مشكلة التعليم و وضعية المؤسسات التعليمية بالجزائر:

أصدرت السلطات الفرنسية قرارا في 22 جويلية 1945م يفرض على كل معلمي اللغة العربية معرفة اللغة الفرنسية، كشرط أساسي لتوظيفهم في المدارس، وإستهدفت من وراء هذا القرار القضاء على الجهاز العربي وتحطيم كيانه، لأنها تعلم أن معظم أولئك المعلمين لا يحسنون الفرنسية أصلا. ورغم أن دستور 1947 نص على الاعتراف باللغة العربية وتدرسها إلى جانب الفرنسية إلا أن

الادارة الفرنسية لم تطبق ذلك واستغل مفتشو التعليم الابتدائي الفرنسي الغموض الذي صحب هذا القانون فأصدروا يوم 5 مارس 1954 نداء طالبوا في إلغاء تعليم اللغة العربية إجباريا في المرحلة الابتدائية<sup>(182)</sup> .

## الهوامش :

- 1- La Voix Indigene Du 14/9/1939
- 2- Centre de documentation d'histoire de l'Algérie d'Aix-en Provence, Fonds Schön : Rapport mensuel ( octobre 1939)
  - تجنّد فرحات عباس في إحدى الفرق الطبية بتروا TROYES بناء على طلبه من سبتمبر 1939 إلى أوت 1940 م أنظر :
  - نفيصة دويده ، تطور فكرة الوكنية الجزائرية عند فرحات عباس ، رسالة ماجستير ، إشراف د. عمار بن سلطان ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، الجزائر ، 2005 ، ص 37
  - 3- عبد الكريم بوصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الأخرى (1931- 1945) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996 ، ص 264
- 4- AOM ,Carton 3 Cab1 (Amiral Jean ABRIAL 1940- 1941) CDHA Rapport mensuel ( octobre 1939)
- 5- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1945)، ج 2 ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011 ، ص.ص. 870-872
- 6- أنظر محتوى التقرير في :  
AOM ,Carton 4 CAB17 Rapport Presente Au Marechal Petain Par Ferhat Abbas , Avril 1941
  - فرحات عباس ، الشاب الجزائري . ترجمة أحمد منور ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث غي الحركة الوكنية وثورة أول نوفمبر 1945 ، الأبيار ، 20070، ص.ص. 165-205
- 7- AOM ,Carton 4 CAB17
  - 8- قداش ، المصدر السابق، ص. 872
  - 9- AOM ,Carton 5 CAB1 ( Yves CHATEL 1941-1943)
  - 10- فرحات عباس، الشاب الجزائري، ص.ص. 165-205
  - 11 - قداش، المرجع السابق، ص. 872
  - 12 - يوسف مناصرية ، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية ( 1919- 1939) ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1988، ص. 80

13- جيلالي صاري ومحفوظ قداش ، المقاومة السياسية (1900- 1954)، الطريق الاصلاحى والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن الحارث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص. 70

- AOM ,Carton , 9H51 , Surveillance PPA – Nationalisme

14 - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 2، (1936- 1945)، المؤسسة الوطني للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 194

15 - Mahfoud KEDDACHE , Histoire Du Nationalisme Algerien , T2 , 2 Eme Edition, Entreprise National Du Livre , 1984 , Alger, p 18

16 - ففي المجموع 123 سنة اشغالا شاقة و 114 سنة سجنًا و 560 سنة منع الإقامة و 161000 فرنك غرامة. أنظر تفصيل الأحكام القضائية عند: قداش ، المرجع السابق ، ص. 896

17- عبد القادر جيلالي بلوفة ، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية ( 1939-1945) في عمالة وهران ، دار الألفية للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، 2011 ، ص. 41

18 -جيلالي صاري ومحفوظ قداش ، المرجع السابق ، ص. 79

19- Ali HAROUN , Meaali Hadj : De L'etoile Nord Africaine au MNA, Reflexions (Ouvrage Collectif), Casbah Edition , 1998 , pp 20-21

عبد القادر جيلالي بلوفة ، المرجع السابق، ص 41

20- Mahfoud KEDDACHE, Histoire Du Nationalisme Algerien, Question Nationale Et Politique Algerienne( 1919-1954) , T2, enal, alger, 1993, p 622

21- Ibid ; p 636

22 - ضم الاتحاد جوالي 3000 منخرط (حسب مصالح الاستخبارات الفرنسية PRG) ومن قياداته: سي جيلالي رئيسا، وخيضر عمار أمينا عاما و فيلالي عمار مكلفا بالمالية.

أنظر : بلوفة ، المرجع السابق ، ص. 42

- Ali HAROUN , op cit, p 23

23- من بين أعضائها محمد المعادي من حزب الشعب الجزائري وكانت تصدر منشورات بعنوان الجزائر الجديدة ...

- انظر بلوفة، المرجع السابق، ص. 42

24- نفسه

-Benjamin STORA, Histoire De L'algerie Coloniale 1830-1954, Ed Enal , Rahma , Alger , 1996 , p 88

25- محمد قنانش ، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945 ، منشورات دحلب الجزائر ، 1991 ، ص 62

26- يحيى بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، ج 2 : ثورات القرن العشرين ، ط2 ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1996 ، ص 82

27- قداش ، الحركة الوطنية ، ج 2 ، ص ص 618-620

28- بوعزيز ، نفسه ، ص 83

29 - نفسه ، 84 ،

30- نفسه

-أنظر كذلك ما أورده :

Ben youcef BENKHEDDA, Les Origines Du 1 Er Novembre , Ed Dahlab, Alger , 1991 , pp 128-129

- محفوظ قداش ، جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1930-1954 ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر ، 2008 ، ص 388

31- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ( 1930-1945 ) ، ج 3 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986 ، ص 102

32- بوالصفصاف، المرجع السابق، ص. 76

33- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات)، (1925- 1951)، ج 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1977، ص. 261

34- سعد الله، المرجع السابق، ص. 102

35- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830- 1954)، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص. 215

36- عمار طالبي، ابن باديس: حياته وآثاره ، ج 1 ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1983، ص. 89

37- جمال قنان ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص. 190

- AOM, Carton 4 CAB 17, Propagande Ennemi En Afrique Du Nord  
 38- بشير بلح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، ج 1 ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2000 ، ص. ص. 449-450
- في سبتمبر 1939م بثت إذاعة برلين ( تزيسن) وإذاعة شتوتغارت نشرات أخبار وتعليق موجهة إلى ثلاثة بلدان مغاربية . وكان للاذاعيين يونس بحري وياسين عبد الرحمان صيتا واسعا وقد كانت الدعاية الألمانية تنارس في البلاد و بشكل ناجح غي الغالب وأصبحت أكثر حدة بعد احتلال فرنسا ووجدت لها صدى كبيرا لدى الجماهير الشعبية . قام قائد الكشافة الاسلامية الجزائرية محمد بوراس بالاتصال بلجنة وقف اطلاق النار بالجزائر العاصمة وتم توقيفه واعدامه من قبل الفرنسيين لأنه قام وبصفته موظفا بمكتب البحرية الأميرالية بتسريب وثائق سرية للألمان .توفي ببسالة واعتبرته الشبيبة الجزائرية ، وخاصة الكشافة ، وطنيا شهيد القضية الوطنية .
- أنظر قداش، الحركة الوطنية، ج2، ص. 884
- 39- AOM, Carton 4 CAB 17, Propagande Ennemi En Afrique Du Nord قداش، المرجع السابق، ص. 870
- 40 -قداش، ص. ص. 874-875
- 41 - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص. 224
- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997 ، ص. 284
- 42- سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، ج 3، ص. 190
- 43- محمد العربي الزبيري، "الحركة الوطنية في مرحلة النضج"، الرؤية، العدد الأول، جانفي - فيفري، 1996، ص. 130
- 44- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 5، ط 8، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 228
- 45- سعد الله ، المرجع السابق، ص. 193
- 46- نفسه، ص. 201
- بو عبد الله عبد الحفيظ، فرحات عباس بين الاندماج والوطنية 1919-1962، رسالة ماجستير، اشراف د. يوسف مناصرية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005 - 2006 ص. 106-108

- 47- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 5، ط 8، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007، ص. 228
- 48- سعد الله، نفسه، ص. 203
- STORA , op cit , p 90
- 49- سعد الله ، الحركة الوطنية، ج 3، ص. 204
- دويده، المرجع السابق، ص. ص. 42-43
- 50- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة عبد العزيز بوباكير، دار القصة النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص. 167
- 51- يحيى بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص. 97
- بوعبد الله، المرجع السابق، ص. ص. 109-110
- 52- فرحات عباس، الشاب الجزائري، ص. ص. 165-205
- سعد الله، الحركة، ج 3، ص. ص. 204-205
- 53- شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الجزائر، 1976، ص. 316
- 54 -AOM, Carton 6 CAB 1, Marcel PEYROUTON 1943
- أنظر الملحق عند: فرحات عباس، الشاب الجزائري، ص. ص. 165-205
- 55- سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، ص. ص. 206-207
- 56- العلوي، المرجع السابق، ص. 210
- بوعبد الله، المرجع السابق، ص. ص. 113 - 115
- 57- سعد الله، المرجع السابق، ص. 207
- 58- AOM, Carton 7 CAB 1, Goerge CATROUX 1943-1944
- جوليان، المرجع السابق، ص. 316
- 59- الزبير، الرؤية، ص. 136
- 60- العلوي، المرجع السابق، ص. 210
- 61- بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912-1948، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص. 97
- 62- الزبير، نفسه، ص. 136
- 63- بوعزيز، نفسه، ص. 97

- 64- الجليلي، المرجع السابق، ج5، ص. 23
- 65- الزيري، الرؤية، ص. 146
- 66- سعد الله، الحركة، ج 3، ص. 211
- 67- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. ص. 149-150
- سعد الله، نفسه
- 68- أنظر :
- AOM, Carton 7 CAB 51 , Commission Chargé D'établir Une Propagande De Reformes Politiques Et Sociales Et Economiques En Faveur Des musulmans Français En Algerie, Mai 1944
- قداش وصاري ، المرجع السابق ، ص 76
- 69- AOM, Carton 12 H 14 Reformes , Projet BLUM- VIOLETTE
- 70- سعد الله، نفسه، ص. ص. 215 - 216
- 71- سعد الله، نفسه، ص. 217
- 72- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. ص. 149-150
- 73- ابن العقون، المرجع السابق، ص. 257
- 74- نفسه، ص. 266
- AOM, Carton 8 CAB 23 , Affaires Politiques Musulmanes
- 75- نفسه، ص. 273
- 76- العلوي، المرجع السابق، ص. ص. 210-211
- دويذة، المرجع السابق، ص. ص. 46-47
- 77- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص. 237
- 78- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية ، درا المعرفة، الجزائر، 2001، ص. 95
- 79- ابن العقون عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثانية 1936- 1945، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص. 282
- 80- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص. 113
- 81- العلوي، المرجع السابق، ص. 212
- 82- بوحوش، المرجع السابق، ص. 237

- 83- العلوي، ص. 212
- 84- عباس، ليل الاستعمار، ص. 181
- 85- شارل روبيير أجبيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، ترجمة جمال فاطمي وآخرون ، دار الأمة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2008، ص. 922
- 86- بوحوش، المرجع السابق، ص. 238
- 87- عباس، المرجع السابق، ص. 182
- 88- يحيى بوعزيز، سياسة التسلط والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص. 111
- 89- ابن العقون، المرجع السابق، ج 3، ص. 287
- 90- عباس، ص. 181
- 91- ابن العقون، ص. 287
- 92- نفسه، ص. ص. 288-289
- 93- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص. 95
- 94- نفسه، ص. 96
- 95- شارل روبيير أجبيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص. ص. 925-926
- 96- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص. 98
- 97- سعد الله، المرجع السابق، ج3، ص. 230
- 98- رضوان عناد ثابت، 8 ماي 1945 في الجزائر، ترجمة عناد ثابت ومغيلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص. 24
- 99- عباس، المرجع السابق، ص. 181
- 100- نفسه، ص. 182
- 101- نفسه،
- 102- عمار رخيطة، 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص. 50
- 103- ابن العقون، الكفاح، مرجع سابق، ص. 283
- 104- ابن العقون، المرجع السابق، ص. 283
- 105- محمد يوسف، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، الأبيار، 2007، ص. 69

- 106- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص. ص. 96-99
- 107- محمد العربي الزبييري، " الأسباب العميقة لاندلاع أحداث 8 ماي 1945 م"، الرؤية، العدد 2، ماي - جوان 1996، ص. ص. 125-130
- 108- حميد عبد القادر، نفسه، ص. ص. 96-97
- 109- نفسه، ص. 97
- 110- نفسه، ص. ص. 97-98
- 111- رخيطة، المرجع السابق، ص. 50
- 112- العلوي، المرجع السابق، ص. 201
- 113- نفسه، ص. ص. 201-203
- 114- يحيى بوعزيز، يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، ثورات القرن العشرين، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص. 85
- 115- محمد يوسف، المرجع السابق، ص. 69
- 116- فرحات عباس، المرجع السابق، ص. 114
- 117- حميد عبد القادر، المرجع السابق، ص. 99
- 118- عناد ثابت، المرجع السابق، ص. ص. 37-38
- 119- المدني، حياة كفاح، ج 2، ص. 382
- 120- حميد عبد القادر، ص. 101
- 121- Mohamed TIGUIA , L' Algerie En Guerre, Opu, Alger, 1988, p. 72
- 122- عمار رخيطة، المرجع السابق، ص. 59
- 123- علي تابليت، "من جرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر" الذاكرة ، العدد 2 ، سنة 1995، ص. 65
- 124- نفسه، ص. ص. 65-66
- 125 - TEGUIA , op cit, p. 74
- 126- تابليت، ص. 65
- 127- بشير بلاج ، المرجع السابق، ص. 131
- سعد الله ، الحركة الوطنية، ج 3، ص. 227
- (128) ناصر الدين سعيديوني ، " مجازر 8 ماي 1945 " ، الذاكرة ، العدد 2 ، سنة 1995 ، ص 20
- (129) صاري وقداش ، المرجع السابق ، ص 73

- 130- نفسه
- 131- سعد الله، ص. 227
- 132- تابليت، ص. 75
- 133- قنانش، المسيرة الوطنية، ص. 43
- 134- عناد ومغيلي ، المرجع السابق، ص. ص. 149-150
- دويده، المرجع السابق، ص. 50
- 135- تابليت، ص. 75
- 136- قنانش، ص. 43
- 137 -TEGUIA , op cit , p. 75
- 138- قنانش ، ص. 88
- 139- بلاح ، ص. 132
- 140- رخيلة ن ص. 88
- 141- Ahmed MAHSAS, Le Mouvement Revolutionnaire En Algerie De La 1 Ere Guerre A 1954 , Ed Barakat , Paris , 1990 , p 263
- 142- رخيلة ، ص 89
- دويده ، ص 51
- 143 -TEGUIA , p 77
- 144- رخيلة ، ص 90
- 145 - رخيلة ، ص 90
- 146- ذكر فرحات عباس أن التسمية الجديدة جاءت نتيجة لفرض الادارة الاستعمارية الفرنسية على ميصالي تغيير تسمية الحزب حتى يسمح له بالمشاركة في الانتخابات . أنظر ما أورده محساس :
- MAHSAS , op cit, p. 125
- رخيلة، ص. ص. 91-93
- 147- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص. ص. 204-205
- 148- نفسه، ص 210
- 149- أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحى في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص. 234

- 150- نفسه، ص. 251
- 151- نفسه، ص. 254
- 152- JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE FRANCAISE, LOIS ET DECRETS 7 MARS 1944
- 153- تركي، ص. 213
- 154- نفسه، ص. 216
- 155- رخيطة، ص. ص. 102-104
- 156- رخيطة، ص. 104
- 157- بوحوش، المرجع السابق، ص. 315
- 158 -AOM, Carton 9 CAB 1 , Marcel Edmond NEGELEN 1948-1951
- لأكثر تفاصيل عن فترة حكمه ونشاطه الاستعماري في الجزائر، عد إلى دراسة:
- حورية مايا بن فضة، الجزائر في عهد الحاكم العام: نايجلان (1948-1951) ، منشورات الريحانة، الجزائر، 2013
- 159- رخيطة، ص. 108
- 160- عبد السلام فيلالي ، الجزائر الدولة والمجتمع ، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013
- ص. 211
- 161- صاري وقداش، ص. ص. 209-211
- 162- قداش ، الحركة الوطنية، ج 2، ص. ص. 1055
- 163- مراد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954، رسالة ماجستير، اشراف د. عمار بن سلطان ، جامعة بوزريعة، 2001-2002، ص ص 64-65
- 164- كانت لبداية مشجعة حيث تم إلى بداية 1948 اقامة حوالي 103 تعاونية استفادت منها 75000 عائلة بحيث تضاعف مردودها الفلاحي من الجيوب خاصة وفي نهاية 1954 وصل 200 ومه هذا لم يتحقق سوى ¼ ما كام مقرا انجازه بسبب انخفاض حجم القروض المخصصة للبرنامج خلال سنتي 1948-1949 . أنظر : عبد الحميد زوزو ، محطات في تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة الجزائرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص. ص. 330-334
- 165- قريشي، المرجع السابق، ص. 66
- 166- قداش، الحركة الوطنية، ج 2، قداش ص. ص. 1055 - 1057

167- نفسه، ص. 1057

168- ففي بلدية جرجرة المختلطة بالأربعاء ناث إيراثن فإنه من بين الثلاثة آلف شخص ممن حضروا المهرجان الذي ترأسه ميصالي في منتصف النهار كانت توجد 500 امرأة وفي هذه الاجتماعات والمهرجانات كان ميصالي يخاطب الفلاحين وعمال الأرض بايقاع عاطفي يدق في القلوب مذكرا إياهم بعبث المستوطنين بأراضي الآباء والأجداد. أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 11830-1962 ، ج 2، مشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، المرجع السابق، ج 2 ، ص. ص. 272-273

(1946-1947) - AOM, Carton 9h51 , PPA En Kabylie , Tournée De Messali

169- بن داهة ، المرجع السابق ، ج 2 ، ص ص 271-272

170- قريشي ص 67-68

171- قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 ، ص ص 211 - 212

172- صاري وقداش، المرجع السابق، ص. 209

173- قريشي، ص. 93

174- نفسه، ص. 98

175- قداش وصاري، المرجع السابق ، ص. 212

176- قريشي ، ص. ص. 92 - 93

177- نفسه، ص. 103

178- نفسه، ص. 107

179- كان لهذا الاعتراب ، الذي ارتبط بالبحث الحثيث عن الشغل آثارا هامة في تنمية وتدعيم لا الحركة الوطنية فحسب بل أيضا تنظيم الكفاح المسلح بين 1954 - 1962 كما يدل على ذلك وحتى الآن الاحتفال المخلد ليوم الهجرة 17 أكتوبر من كل سنة ( يوم الهجرة) .

- صاري وقداش ، ص. 220

180- عمار بوحوش ، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1975، ط 1 ، ، ص 152

181- AOM , Carton 8X464 , Exode De Main D' Œuvre Algerienne Dans La Metropole

. تشير الاحصائيات الفرنسية أنه في سنة 1948 ركب 38 ألف جزائري الطائرة قاصدين فرنسا  
كما أن منطقة القبائل كانت تعرف ذهاب بين 100-150 فرد يوميا .  
182- يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ،  
ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007، ص ص 61 - 62  
- قنان ، قضايا ودراسات ، ص 213

## الخاصة:

مكنتنا الدراسة المنجزة والتي طرحت بالمعالجة التاريخية العلمية وفق المناهج الأكاديمية موضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين من استخلاص جملة من النتائج التي يمكن استجلاءها في النقاط التالية:

- التطرق إلى حقيقة السياسات الفرنسية في الجزائر خلال مرحلة الحرب العالمية الثانية والتي لم تخرج من الدائرة الاستعمارية المستغلة للعنصر المحلي ولخبراته.
- الوقوف عند الدور الذي لعبه المستوطنون خلال هذه الفترة والذين شكلوا نواة السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في الجزائر وكذا معرفة وضع الجالية اليهودية في الجزائر خلال هذه المرحلة الأولى من الحرب و الدور الذي قامت به، بدأ من المرحلة الثانية من الحرب العالمية إلى غاية انتهاءها.
- الكشف على مدى الأهمية التي حظيت بها الجزائر خلال مرحلة الحرب، بالنسبة للفرنسيين على وجه الخصوص، و الحلفاء على وجه العموم، و كيف أنّ الصراع على الجزائر كان جليا ، خاصة بين قيادات الحلفاء و الجنرال ديغول.
- التأكيد على أنّ الوضع في الجزائر ، و الذي يعني الجزائريين تحديدا، لم يتغير بتغير نظم الحكم بفرنسا، و أنّ كل الحكومات الفرنسية ركّزت على مدى الأهمية التي تحتلها الجزائر بالنسبة لبلدهم و شعبهم.

- كما أنّ هناك نتيجة أخرى ظاهرة للعيان و هي أنه في الوقت الذي كان فيه المستوطنون اليهود يراهنون على تزايد امتيازاتهم و نفوذهم، لم يكن حظ الجزائريين غير الوعود التي ظلت حبرا على ورق، و الأخطر من ذلك أنهم كانوا عرضة لكل التحرشات و العقوبات التي تحوّلت في شهر ماي 1945 إلى مجازر حقيقية تجاه الشعب الجزائري الأعزل الذي دفع آلاف الشهداء و الضحايا جراء السياسة الفرنسية.

- معرفة مظاهر انعكاس السياسة الفرنسية على الجزائريين على مختلف المستويات: السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. والتي أبرزت حقيقة تاريخية لا مرية فيها وهي كون الجزائريين لم ينالوا من انتصار الحلفاء مبتغاهم الأولي وهو حقهم في تقرير مصيرهم بأيديهم خاصة وأنهم عاشوا مع الفرنسيين تجربة الاحتلال الألماني النازي لفرنسا و ساهموا في تحرير فرنسا ولكن الواقع الاستعماري فرض عليهم جزاء سنمار.

- لم يكن للجزائريين خيار أمام الجرم الفرنسي بارتكابه لمجازر الثامن ماي من سنة 1945م، والتي لن تستأصل من الذاكرة الوطنية، إلا بإعادة بعث نشاط الحركة الوطنية الجزائرية في كامل تجلياتها ومواصلة النضال السياسي من خلال إعادة تشكيل الأحزاب السياسية الوطنية واستمرارية نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفق التشريع الفرنسي الاستعماري المطبق في الجزائر المستعمرة. ولكن الجديد كان ادراك حصيلف للتيار الاندماجي بفشل استعمال ورقة الاندماج والعكوف على خوض معركة الانتخابات والتمثيل الشعبي في المجالس النيابية المنتخبة لتحقيق مبدأ المساواة والذي تمسك به هؤلاء، كونه مبدأ

تغنى وتشدق به الفرنسيون منذ ثورتهم وشكل مبدأ مثاليا عالميا سعوا إلى توفيره للفرد الفرنسي أولاً .

- ايقان التيار الاستقلالي المتمثل في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية بضرورة الاستمرار في خوض معترك النضال السياسي. لكن الحتمية التاريخية والواقع المعاش فرض مزاجية ذلك بالإعداد الميداني للكفاح المسلح خاصة وأن مجازر الثامن ماي قطعت الشك باليقين فكانت بذلك مجازر الثامن ماي منعطفًا في مسار الحركة الوطنية الجزائرية.

- إن تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية للجزائريين أثناء الحرب، وبخاصة بعد نهايتها، أفرزت واقعا غدّته استمرارية الاستغلال والاستعباد الفرنسي للعنصر الجزائري الذي لم يخرج واقعه من دائرة التالوث الخطير: الجوع، الفقر، المرض . في وقت أخذت فيه الشعوب المستضعفة تتطلع إلى الانعتاق والتحرر بعد الحرب العالمية الثانية. فوجد بعض الجزائريين المخرج في الاغتراب، وفي بلد المستعمر فرنسا، وبالرغم من افرازات الهجرة على واقع الجزائريين، وبخاصة الاجتماعي منه إلا أنها ساهمت وبشكل جليّ في تعرف الجزائريين على الأساليب الحضارية لمواجهة السياسة الاستعمارية و احتضان المهجر نشاط رواد الحركة الوطنية الجزائرية وعلى رأسهم مصالي الحاج نفسه.

- إن التاريخ سيجلّ بشكل أكيد، أن الجزائريين عانوا من أبشع أنواع الاستعمار في الفترة المعاصرة والذي جسده الفرنسيون من خلال سياسة استدارية استيطانية

هدامة ، لم يكن للجزائريين أن يتخلصوا منها إلى زمن الناس هذا ، وذلك لعمري  
أمر لا يختلف فيه إثنان ولا تشوبه شائبة ريب أو نقص بيان .

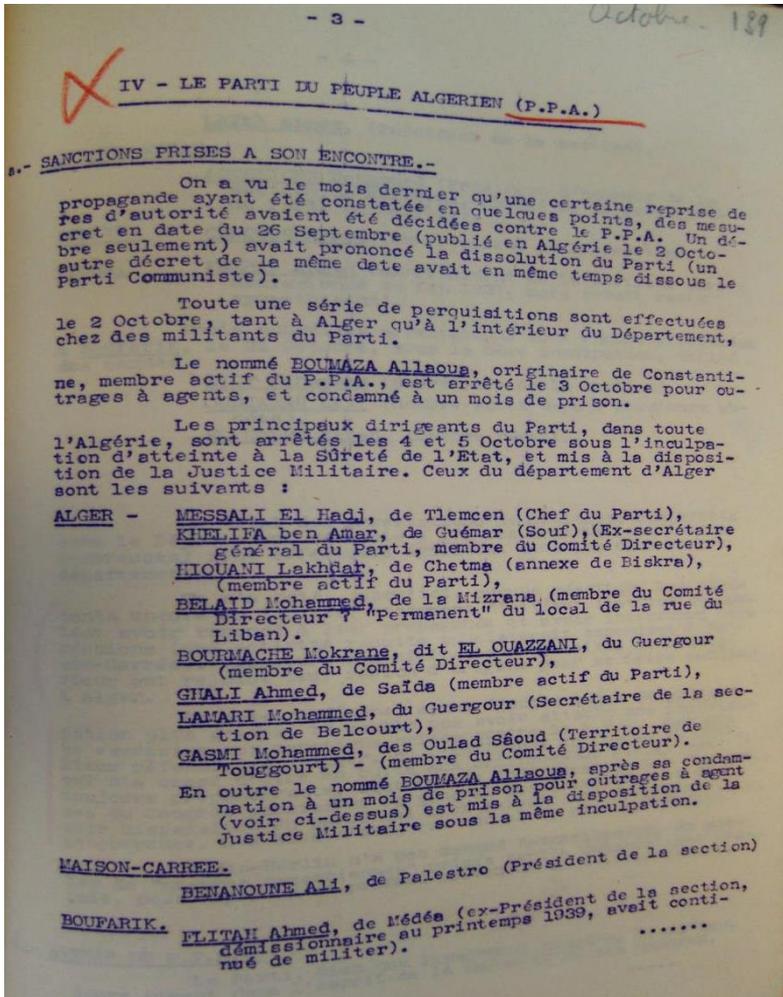


الملاحق



- Rapport Mensuel . Centre d'information de la préfecture d'Alger  
(1939)

CDHA ( AIX EN PROVENCE) -



Octobre 1940

LAZLI Ahmed, (Président de la section).  
DRA-EL-MIZAN.

AOUCHICHE Mohammed (Président d'honneur de la section de Mechtras; chargé de la propagande du Parti en Kabylie).

DELLYS. CHAOUCH Ahmed (ex-Président de la section).

MEDEA. FEKHAR Ahmed (ex-Président de la section; aurait démissionné en fin 1937, mais serait resté sympathisant).

Trois nouvelles arrestations sont encore effectuées à Boufarik, le 21 Octobre, sous la même inculpation, celles des nommés :

- ZIAT Mohammed (Secrétaire de la section),
- OUJARAHA Akli (membre actif depuis plusieurs années),
- EL GHERS Rabah (membre récent).

Le total des arrestations de militants domiciliés dans le Département se monte à 17. Des arrestations (moins nombreuses) sont effectuées également dans les deux autres départements.

On n'a noté, jusqu'ici, aucune réaction. Les militants encore en liberté, craignant d'attirer l'attention, semblent avoir renoncé à leur propagande et avoir interrompu leurs réunions (une activité réduite subsisterait cependant à Laison-Carrée). Plusieurs des militants originaires de l'intérieur ont rejoint leur région d'origine pour se faire oublier à Alger.

La masse indigène, ayant d'autre sujet de préoccupation plus graves, ne semble pas avoir attaché une importance excessive aux sanctions prises contre le P.P.A. Les lieux réformistes d'Alger, où l'influence du Cheikh EL OKBY, qui n'a cessé d'être en butte aux critiques du P.P.A. est toujours prépondérante, sont restés indifférents. Les Jeunes du Congrès paraissent en général assez satisfaites de voir disparaître un parti qui leur faisait une dangereuse concurrence. Les Elus n'ont, eux non plus, rien manifesté.

Radio-Berlin n'a pas manqué naturellement, de parler de "mesures draconiennes" prises contre le Colonialisme Français, pour réprimer un profond mouvement de mécontentement.

AVENIR DU P.P.A.-

Le Parti, bien que légalement dissous, reste toujours vivant dans l'esprit de la majorité de ses membres.  
.....

Quelle sera, désormais, leur ligne de conduite ? Sans doute les moins résolus d'entre eux abandonneront-ils. Sans doute même des "purs" dont l'idéal ne semble pas avoir failli, tenteront-ils de camoufler leur activité sous le paravent de organisations artistiques ou sportives ? Se rallieront-ils à l'un des autres mouvements nationalistes : U.L.M.A., J.C.M.A. ? Leurs troupes, en l'absence de directives, ou qu'isseront-elles un rapprochement vers les Communistes, également frappés ? Toute prédiction à cet égard serait hasardeuse. Notre attention doit, en tous cas, rester en éveil à leur sujet : les cadres du Parti étaient assez nombreux pour n'avoir pas été entièrement désorganisés par les arrestations effectuées, et ils ont assez montré jusqu'ici leur esprit d'initiative et de discipline pour qu'on puisse être certain que le feu continuera de couler sous la cendre.

Certains renseignements recueillis à Paris, donnent déjà à penser que quelques membres non-mobilisés de la "Fédération de la Seine" envisageraient de reconstituer clandestinement, et sur des bases réduites, leur ancienne organisation. Il est permis de penser que des tentatives du même genre pourront se produire en Algérie.

#### V - LES JEUNESSES DU CONGRES MUSULMAN ALGERIEN (J.C.M.A.)

##### a.- ACTIVITE GENERALE DU PARTI.

Le Comité Directeur du Parti n'a montré qu'une activité réduite au cours du mois.

La section d'Alger, au contraire, s'est réunie à plusieurs reprises, dans son local 5, rue Dugay-Trouin (de 50 à 80 assistants).

Des cours du soir quotidiens ont été organisés pour la durée du Ramadan :

Le Cheikh DERRADJI Ferhat donne chaque semaine trois conférences de religion, portant en particulier sur les prescriptions coraniques relatives au jeûne, et trois autres sur la vie du Khalife Omar ben El Khattab.

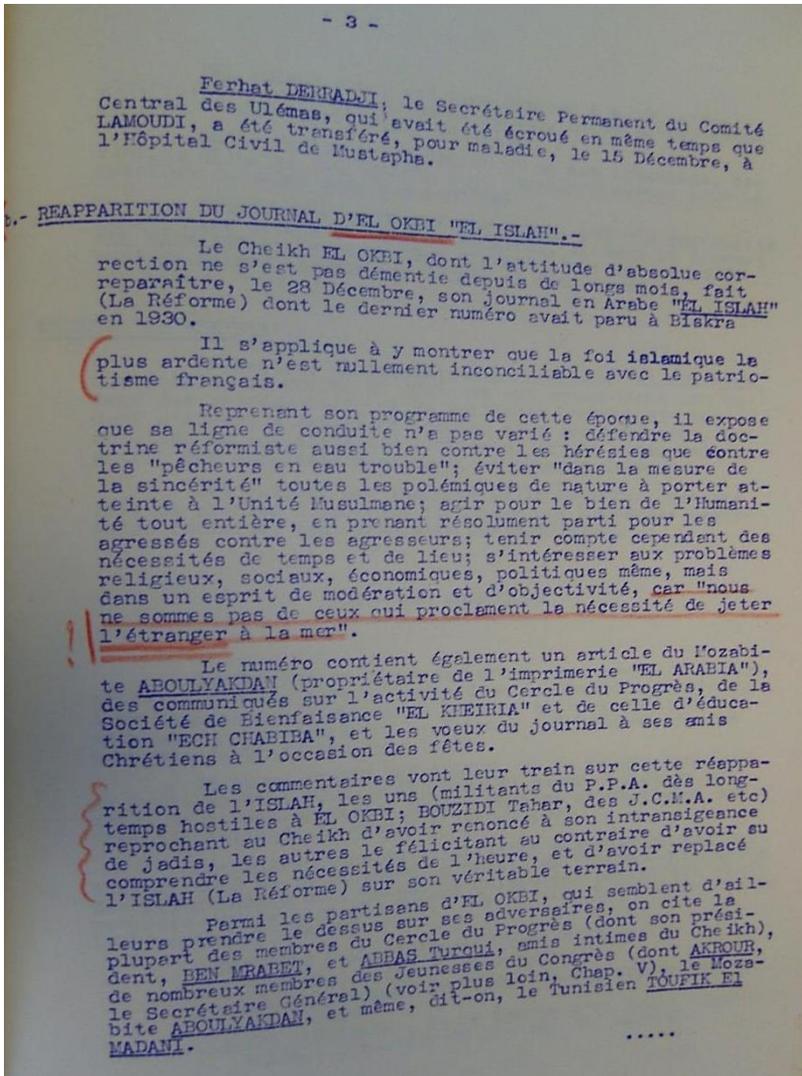
Le Président LAMOUDI donne chaque samedi une conférence sur "L'Islam et la vie moderne".

L'un comme l'autre, sans pénétrer à proprement parler sur le terrain de la politique, ne se font pas faute de critiquer "l'inertie" du peuple algérien, et son retard dans la voie de l'évolution moderne. Le Cheikh DERRADJI, en particulier, se livre à des allusions nettement tendancieuses. Ils réunissent en moyenne une cinquantaine d'auditeurs.

Le Cheikh Ahmed BEN SAHOUN continue, par ailleurs, de donner ses cours habituels d'Arabe régulier. ....

Rapport Mensuel . Centre d'information de la préfecture d'Alger (1939)

CDHA ( AIX EN PROVENCE



"EL ISLAH" avait été tiré d'abord à 4.000 exemplaires, qui furent promptement vendus. 2.000 autres exemplaires furent imprimés par la suite.

Cette évolution du Cheikh et de son entourage, seront, si elles se confirment, d'un excellent augure pour le maintien du calme dans les esprits.

L'influence du Cheikh BEN BADIS, qui n'a pas quitté Constantine depuis de longues semaines, et dont le journal "EL BASSAIR" et la revue "ECH CHEFAB" n'ont pas paru depuis la guerre, semble par contre en diminution.

SOCIETE "EL KHEIRIA".-

La Société de Bienfaisance Musulmane "EL KHEIRIA", que préside le Cheikh EL OKBI, et qui groupe dans son bureau des représentants de la meilleurs bourgeoisie musulmane d'Alger, a également adopté, sous son influence, une attitude de collaboration confiante, créant notamment, au profit des mobilisés musulmans, un ouvroir de dames.

Cet ouvroir est inauguré le 16 Décembre, par une fête de charité à laquelle participe une nombreuse assistance féminine, tant française que musulmane.

III - LES MARABOUTS

Confréries et Marabouts n'ont fait preuve d'aucune activité particulière au cours du mois. Les dirigeants de leur association semblent se laisser aller à une inertie de plus en plus complète. Le journal "ER RACHAD" n'a pas paru depuis le 13 Novembre 1939.

Un nommé Brahim BEN AZZOUZ, de la Zaouïa Rahmania de Guelt-Es-Stel (C.M. d'Aïn-Boucif) donne, au début du mois, trois conférences à Médéa, Boghari et Chellala, sur "les bienfaits de la France à l'Algérie".

Une quarantaine de notabilités algériennes ont participé, du 8 au 12 Décembre, à Rabat, au Congrès des Habous des Lieux Saints de l'Islam. La délégation algérienne était présidée par le Bachagha SMATI (de Sétif). Les représentants du Département étaient :

- TCHANDARLI Brahim Slimane, cadi d'Alger.
- Ali YAHIAOUI, Mufti de Cherchell.
- ZETROUK Mahieddine, de Koléa, ex-Conseiller Général d'Alger.
- KASSIMI Abdelkader, de la Zaouïa d'EL Hamel (Bou-Saâda), Directeur du journal "Er Rachad".

.....

- Docteur TAMZALI Abdennour, Délégué Financier d'Alger.
- ZOUAI El Hadj, commerçant en parfums, d'Alger.
- ARZOUR Salah, interprète au Gouvernement Général.
- TIAR Mohammed, commerçant à Alger.
- HADJHAMI El Bachir, Khodja à Boghari.

Le prochain Congrès aura lieu à Alger.

#### IV - LE PARTI DU PEUPLE ALGERIEN (P. P. A.)

##### - SANCTIONS PRISES A SON ENCONTRE.-

Le nommé KOUFI M'Famed, de Kouba, mobilisé à la Marine à Alger, ex-gérant du Journal "Le Parlement Algérien" (actuellement interdit), a été condamné le 29 Décembre, par le Tribunal Correctionnel d'Alger, à 6 mois de prison et 500 frs d'amende, pour propagande pouvant porter atteinte à la souveraineté française (Décret Régnier). Incarcéré à Barberousse, il a fait appel de ce jugement.

A Constantine, trois militants sont arrêtés le 29 Décembre pour propagande en faveur du P.P.A.

##### - ACTIVITE GENERALE DU PARTI.-

Aucun fait précis n'a pu être constaté au cours du mois à l'encontre des membres du Parti. Il est cependant hors de doute qu'une activité larvée subsiste dans certains centres, (notamment à Maison-Carrée, Blida et Dellys) où une propagande tendancieuse continue à s'exercer contre nous, tant dans les milieux civils que chez les mobilisés. Les moindres motifs de mécontentement et de critiques sont exploités à fond, par certains militants endurcis, dans le but de semer l'incertitude et la rancune. Cette propagande, qui se dissimule avec le plus grand soin, est particulièrement difficile à déceler, du fait des fréquentes mutations des militaires à surveiller, et de la diminution des effectifs de police depuis la mobilisation.

Au douar Iraten (Fort-National), un nommé FERIAT Mohammed, ancien communiste, Président de la section du P.P.A. d'Iraten et chargé de la propagande dans la région de Fort-National, qui avait été arrêté le 1er Septembre dernier, mais libéré aussitôt, est signalé comme se livrant à une violente propagande anti-française sur le marché de Tizi-Rached.

A Paris, certains dirigeants du Parti auraient décidé d'organiser une propagande effective parmi les mobilisés.

.....

" 0 "

Le nommé SLIMANI El Hadj Hocine, dit "EL HANNACHI", Président de la section du P.P.A. de Médée, et animateur du groupe réformiste de la même ville, professeur à la section du P.P.A. de Rlida, qui était mobilisé au 9<sup>e</sup> R.T.A. à Miliana, a été libéré au début de Décembre.

#### V - LES JEUNESSES DU CONGRES MUSULMAN ALGERIEN (J.C.M.A.)

##### 6.- POURSUITES CONTRE LAMINE LAMOUDI.-

Des collectes continuent d'être faites parmi les membres du Parti, au profit de sa famille et pour assurer sa défense. Les fonds sont centralisés par BOUZIDI Tahar, Vice-Président de la section d'Alger-Centre.

##### 7.- ACTIVITE GENERALE DU PARTI.-

On a vu le mois dernier qu'à la suite de l'arrestation de son président Lamine LAMOUDI, le Parti avait renoncé jusqu'à nouvel ordre à toute activité publique.

Le Secrétaire Général, AKROUR Ahmed, récemment démobilisé de la Marine, fait paraître le 9 Décembre, dans la presse, une motion de loyalisme envers la France et de rupture avec les Communistes et nationalistes (P.P.A.).

"Le Comité Central des J.C.M.A. affirme la pérennité de son programme, dont les grandes lignes sont conformes aux dispositions de la Charte du Congrès, qui tend à faire de l'Algérie une terre à jamais française."

"Renouvelle ses déclarations que le problème indigène est une question d'ordre intérieur et familial entre la France et ses fils musulmans algériens..."

"Répudie tout rapport avec les promoteurs des mouvements nationalistes (P.P.A.) et communistes."

"Déclare que le patriotisme des Algériens et leur attachement à l'idéal démocratique sont indictionnels."

"Invite ses comités locaux à voter des motions dans ce sens".

Cette déclaration, qui vient bien tard après plus de trois mois de guerre, s'explique sans doute par le souci des J.C.M.A. de faciliter dans la mesure du possible la défense de leur président LAMOUDI, et d'éviter de nouvelles sanctions. On ne saurait oublier en effet qu'en Août dernier, au moment où l'intense propagande du P.P.A. semblait devoir en faire rapidement le maître de la situation, des

.....

الملحق رقم 3: عن الحالة المعنوية للجزائريين بعيد اندلاع الحرب ( 1939/11/17 )

AOM : Carton 1h41

MAJ 11

RECEPTEUR de CONSTANTINE

CABINET

Centre d'Informations  
et d'Etudes  
N° 710

Constantine, le 7 Novembre 1939

GOVERNEMENT GÉNÉRAL  
CABINET  
ARRIVÉE  
9 NOV 1939  
RENSEIGNEMENTS

SECRET

32i

A/S. ETAT D'ESPRIT EN GENERAL

Source: tournée d'un Officier du C.I.E. du SI/IO et 4/II/39 à O. Zénati, Guelma, Penthievre, Duzerville, Bône, Jemmapes, Philippeville, El Arrouch -

A) Indigènes - D'une manière générale, l'état d'esprit, dans ces régions, paraît excellent.

Les autorités locales, civiles et militaires, ne remarquent rien de suspect, du moins en apparence. Les agitateurs habituels, impressionnés par l'arrestation de certains membres du PPA et autres militants européens ou indigènes, observent toujours une attitude de neutralité.

Certains affectent de renoncer momentanément à toute activité. C'est le cas à Bône, par exemple où la présence de 500 Tirailleurs Sénégalais produit un effet salubre et où les frères BENOTMANE, enclins autrefois à admirer le mouvement réformiste, et à se laisser gagner par les théories du P.P.A., ont tenu à l'Officier du C.I.E. des propos significatifs : "... Nous devons maintenant ne considérer que notre intérêt, lequel nous commande de ne pas gêner le Gouvernement français. Nous devons nous plier aux lois, faire montre de discipline et de bonne volonté. Nous devons guider nos frères dans ce droit chemin. Mais nous devons aussi signaler aux autorités tout ce qui nous paraît anormal, de manière à provoquer les redressements nécessaires, par exemple en matière d'allocations militaires, de secours aux familles de mobilisés, de réquisitions, etc... Nous nous rendons compte des efforts faits par l'Administration en faveur des indigènes. Nous nous félicitons par exemple du soin qu'elle apporte à faire activer le règlement des dossiers d'allocations. Nous approuvons ce qu'elle a fait en matière de presse, en donnant de l'essor au journal "En Nadjah" devenu, grâce à elle, un quotidien d'informations, alors qu'autrefois nous le méprisions parce qu'il était un journal sans valeur, s'efforçant de faire la cour aux autorités...."

Par contre, d'autres personnalités indigènes affectent une attitude de résignation, de lassitude, et relèvent avec soin les inconvénients ou les "accrochages" inévitables en ces temps de guerre.

Le Docteur LAHDARI, par exemple, (dont on connaît les sentiments à l'égard de M. le Sous-Préfet de Guelma), a tenu à Guelma les propos suivants à l'Officier du C.I.E. :

.....

DESTINATAIRES : C.I.E. Central C.D.I.  
Cabinet Préfet  
Division  
P.S.D.  
Archives

الملحق رقم 4 : الحالة المعنوية للسكان بمقاطعة وهران بعد تولي بيتان السلطة في فرنسا  
(1940/12/5)

AOM : Carton 5/88

CENTRE DEPARTEMENTAL  
D'INFORMATION D'ORAN

ORAN, le 5 DECEMBRE 1940

SECRET

III 10/a

BULLETIN DE RENSEIGNEMENTS

produits le 3 Décembre 1940 par  
M. le Commissaire Central de la Ville d'Oran.

ETAT D'ESPRIT DE LA POPULATION -

J'ai l'honneur de vous adresser, sous ce pli, les rapports sur l'état d'esprit de la population, qui me parviennent de MM. les Commissaires de Police des Arrondissements d'Oran.

Dans l'ensemble, le moral est bon et le retour des démobilisés de Syrie a apporté la joie dans de nombreuses familles oranaises.

La nouvelle d'un bombardement sur Marseille a été accueillie avec stupeur. - Les avis sont partagés : on parle beaucoup d'une erreur de l'aviation britannique, bombardant Marseille au lieu de Gènes; on parle aussi d'une machination italienne - Tout le monde attend avec impatience le résultat de l'enquête en cours, en vue de déterminer les responsabilités. - Il est certain que tous nos compatriotes sont d'accord pour demander que des représailles soient exercées contre les coupables, si ce fait ignoble a été exécuté volontairement.

L'échec de l'armée italienne en Grèce a été accueilli avec une évidente satisfaction. Il faut bien reconnaître que les italiens sont loin d'avoir l'estime de nos populations, et celles-ci ne cachent pas leur contentement actuel.

Enfin, la nouvelle d'un accord réalisé avec l'Allemagne au sujet de la libération de certains prisonniers, a produit une détente très sensible.

L'exode des Lorrains est suivi avec une affectueuse sympathie. Le geste d'Hitler est considéré comme sa volonté de marquer l'annexion de la Lorraine au Reich.

Ainsi que l'indiquent mes collaborateurs, le coût de la vie a tendance à s'accroître encore. La misère guette de nombreuses familles ouvrières. - La situation des étrangers demande elle aussi à être solutionnée d'urgence. - Privés de leur travail par le retour des démobilisés, nombreux sont les soutiens de familles qui se voient réduits au chômage. On peut craindre que leur inactivité forcée soit employée à des buts de propagande subversifs. - On peut craindre aussi au point de vue de la sécurité.

Je ne veux pas revenir sur la question posée par l'abrogation du décret Crémieux. Les israélites gardent une attitude correcte. Il est évident, toutefois, qu'ils ont été profondément touchés et que cette question les préoccupe au plus haut point. Elle domine toutes leurs conversations.

On prête aux milieux juifs la mise en oeuvre d'une propagande chuchotée, qui se propagerait dans l'élément indigène.

.....

الملحق رقم 5 : الحالة المعنوية لسكان الجزائر (ناحية قسنطينة) قبيل سقوط سلطة

فيشي

AOM : Carton 1h41

( 1942/09/14 )

Préfecture de Constantine M.B.  
 Cabinet Constantine, le 14 Septembre 1942

Centre d'Information et d'Etudes  
 n° 352 CIE

RENSEIGNEMENT Secret

A/S SITUATION GENERALE - MORAL DES POPULATIONS MUSULMANES.

Les conversations et les contacts divers que je m'efforce d'avoir à toute occasion m'ont amené à constater depuis quelques mois une crise grave et durable du moral des populations musulmanes. Pour préciser ma pensée, je dirai que ces populations sont arrivées à avoir l'impression qu'il n'y avait plus rien à attendre de la France et de son administration, et cet état d'esprit va même jusqu'à donner naissance chez beaucoup à un sentiment de haine qui n'était, autrefois, que l'apanage d'une très faible minorité de nationalistes enflammés.

Tout commentaire risque d'affaiblir l'énoncé de cette vérité toute nue ; cependant, comme elle paraît être assez en contradiction avec l'impression qu'on retire de la lecture des rapports officiels, je ne puis me dérober à un plus long développement, ne serait-ce que pour éviter le reproche de pessimisme professionnel que l'on peut souvent faire aux organismes de recherche de renseignements, et qui est un travers assez naturel et assez connu pour que je me sois toujours efforcé de l'éviter. Aussi bien est-ce après mûres réflexions que je me constrains à faire ce bulletin de renseignement dans le but d'éclairer, si c'était nécessaire, les autorités responsables, sur la situation telle qu'elle m'apparaît dans toute sa gravité.

Les rapports officiels des autorités locales donnent, je le sais bien, un tout autre ton : "rien à signaler"... "la situation reste satisfaisante ou bonne"... "les populations nous restent fidèlement attachées..." telles sont les phrases qui reviennent le plus souvent, sans parler de la presse et des discours officiels où un optimisme de façade est évidemment nécessaire. De même, au cours des conversations avec la plupart des personnalités musulmanes qui viennent nous voir au bureau, nous n'obtenons que des réponses polies qui nous assurent que "tout va bien qu'il n'y a rien..." que tout le monde est satisfait".

Mais si on a l'occasion de pousser plus avant ces contacts trop rapides, et si on s'oblige à pénétrer plus profondément dans l'intimité indigène, à boire du temps en temps le café, à prendre des repas avec des amis musulmans, on reste quelquefois atterré des confidences qu'on reçoit et des échos que l'on perçoit de ce peuple émotif, curieux et crédule, aussi prompt à s'enthousiasmer qu'il l'est à se détourner.

Et si j'hésitais encore à comprendre, deux faits viendraient cependant confirmer mes renseignements : l'attitude des colons et le comportement du Docteur BENDJELIDJ.

Chez les colons, en effet, il n'est pas difficile de sentir une inquiétude très vive qui s'exprime assez librement : ils ne se pignent pas seulement des difficultés actuelles et de la presse des ouvriers, ou, comme ils l'ont toujours fait, de la pluie et du beau temps ; mais ils montrent aussi maintenant une

AOM : Carton 1h41

LE MINISTRE DE CONSTANTINE  
CABINET  
Centre d'Informations  
et d'Etudes  
N° 860 CIE

CONSTANTINE, le 19 NOVEMBRE 1942

RESEIGNEMENT

SECRET

24 NOV 1942  
C.I.E.

A/S SITUATION GENERALE.-

Depuis le 8 Novembre, date du débarquement des troupes Américaines à ALGER et à ORAN, les événements n'ont cessé d'évoluer à une cadence extrêmement rapide et il était impossible, dans ces conditions, de fixer à un moment sur le papier une situation si changeante que ce qui était vrai un jour ne l'était plus le lendemain.

QTE situation tend cependant maintenant à se stabiliser. Il peut paraître utile d'en faire aujourd'hui le point.

a) Milieux Européens.-

Des oppositions profondes caractérisent malheureusement la situation politique dans les milieux Européens et jamais ceux-ci n'ont été aussi divisés.

Dans les milieux "nationaux" et dans la Légion, on s'est apparemment rallié à l'ordre de l'Amiral DARLAN, et la Légion collabore entièrement avec les Pouvoirs Publics. Cependant, d'une part, on a pu noter beaucoup de démissions dans les milieux légionnaires, d'autre part, dans les milieux que l'on pourrait qualifier d'irréductibles et qui se trouvent surtout dans le P.P.F. et jusque dans les milieux dirigeants de la Légion, on estime que les cas de conscience individuels ne sont pas résolus et on regrette de ne pas pouvoir répondre avec certitude à la question que l'on se pose : "l'Afrique du Nord est-elle dissidente ou pas ?"

Dans ces milieux, les émissions de la Radio Diffusion Nationale sont suivies attentivement et contribuent à augmenter le trouble. On y entend dire que les appels des réservistes sont illégaux; que ceux-ci répondront à la convocation mais ne veulent pas se battre; que l'Armée active était 80% anglophile, mais que l'Armée formée par les réservistes appelés n'a pas du tout cette mentalité, et qu'elle ne marchera pas contre les Allemands.

On y parle du désordre qui règne dans l'Armée Américaine on prétend que sa valeur militaire est sujette à caution, et on s'y montre très réservé sur la possibilité d'une victoire des Armées Anglo-Saxonnes sur les Armées de l'Axe en Tunisie. Dans ces conditions, la mobilisation partielle décrétée par le Général FRANCO aug-  
...../

الملحق رقم 7 : شكر يهود تلمسان لديغول بعد إعادته للعمل بمرسوم كريميو  
(1943/10/28)

AOM : Carton 8 cab71

ARRIVEE  
EN CLAIR

COMITÉ LIBÉRATION NATIONALE  
TÉLÉGRAMME

REPARTITION  
Ex. No. 3  
n° de ex. 6

SCL/No: 3012.A,  
28.10.43. 12H.20.

De : Société (?) Culturelle Israélite -  
Tlemcen.

Sans numéro.  
25.10.43. 17H.35.

Pour le Général de Gaulle.-

Au nom de la communauté israélite de Tlemcen,  
nous vous exprimons nos vifs sentiments de reconnaissance  
pour l'accomplissement de la mesure d'équité que con-  
stitue le rétablissement du Décret Crémieux. Nous vous  
exprimons notre indéfectible attachement à l'oeuvre que  
vous avez entreprise en vue de la libération de notre  
Mère Patrie et la restauration des principes républicains./.

constitue 4  
Col. Cartons 3/4  
Partie 5  
Autre 6

الملحق رقم 8 : بين الحالة المعنوية في الجزائر و خصوصا الجزائريين المبتهجين باطلاق سراح  
 ف. عباس و ع. القادر سايح (ديسمبر 1943)

AOM : Carton 93/1373

ALGERIE		SERVICES DE POLICE	
DÉPARTEMENT DE CONSTANTINE		<b>RAPPORT MENSUEL</b> sur les faits et circonstances de nature à appeler l'attention de l'Administration	
ARRONDISSEMENT DE BOUGIE			
COMMUNE DE BOUGIE			
		MOIS de DECEMBRE	1943
§ 1 <sup>er</sup> Situation politique Impression générale de l'esprit public, au point de vue politique. Attitude des partis.	L'état d'esprit des populations est très satisfaisant. La participation des troupes françaises à la campagne d'Italie a soulevé l'enthousiasme, apportant l'espoir de la libération prochaine de tout le territoire national. Les anciens partis de Droite ne manifestent aucune acti- vité. Une délégation du parti communiste s'est rendue à Constant- tine pour assister au congrès régional de ce parti.		
§ 2 Situation politique chez les indigènes Nouvelles diverses importantes en circu- lation, etc...	La libération des délégués financiers ABBAS Ferhat et SAYAD Abolokador a été accueillie avec joie dans les milieux indigènes. Les récentes déclarations de M. le Général de GAULLE ont suscité une vive satisfaction. La détermination des élites donne lieu à des commentaires variés.		
§ 3 Surveillance politique des indigènes Circulation des musulmans algériens et étrangers. Person- nages religieux et autres. Emi- gration et visas en surveillance spéciale.	Rien à signaler. Aucun passage de personnage politique ou religieux important.		
§ 4 Sécurité (Se rapporter à l'état n° 1).	La sécurité est toujours bonne dans la commune de Bougie. Pas d'agression, pas de vols importants.		
§ 5 Relations des Com- missaires de Police avec les autorités ad- ministratives, judi- ciaires et municipales Incidents	Excellentes avec toutes les autorités		
§ 6 Personnel Observations sur l'en- semble du service des ponts et des gardes empêtrés. Nominat- ions, mutations.	Sans changements		

الملحق رقم 9 : رصد لنشاطات أحباب البيان و الحرية في الجزائر (9 ماي 1945)

AOM : Carton . 8 cab71.

PREFECTURE D'ALGER  
POLICE  
DES RENSEIGNEMENTS  
GÉNÉRAUX

Alger, le 9 Mai 1945.

RAPPORT  
-:-:-:-

SECRET

ACTIVITE DES AMIS DU MANIFESTE ET DE LA LIBERTE.  
-:-:-:-:-

Comme suite à mes précédents rapports relatifs à la conférence du Comité Central des "Amis du Manifeste" et de la liberté, j'ai l'honneur de vous faire connaître que les délégués se sont réunis de nouveau le 7 courant, vers 10 heures<sup>30</sup> au local de la Place Lavignerie.

Ci-après les renseignements qu'il a été possible d'obtenir :

La discussion sur les futures élections a été reprise:  
En ce qui concerne les élections au Conseil Général, il a été décidé en principe que M. MOKHTAR BEL HADJ SAID, avocat à Constantine serait opposé au Docteur BENDJELLOUL.

A Sétif, M. FERHAT ABBAS se représentera avec toutes chances de réussite, estiment ses amis.

A Alger, les "Amis du Manifeste" feront bloc sur le nom de MESSALI Hadj, s'il est libéré. Dans le cas où le leader du P.P.A. se trouverait encore en résidence obligatoire, Me BOUMENDJEL Ahmed se présenterait avec l'investiture des "Amis du Manifeste et l'appui des P.P.A.

En ce qui concerne les élections municipales, il a été décidé que, suivant l'importance des communes, des listes composées d'Amis du Manifeste et du P.P.A. seraient présentées. Les militants ne doivent en principe s'associer à aucune autre combinaison.

Une discussion s'est engagée ensuite sur l'article publié dans le dernier numéro d'Egalité et intitulé: "Premier Mai douloureux". M. AZIZ KESSOUS, auteur de cet article a été blâmé, la majorité des assistants ayant estimé que l'article ne prenait pas suffisamment position en faveur des manifestants. Il a été remarqué qu'au cours de la discussion M. FERHAT ABBAS n'a pas pris position pour ou contre M. KESSOUS et que M. BOUMENDJEL a défendu ce dernier.

Des échanges de vues ont eu lieu sur la nécessité de désigner une délégation qui irait demander à M. le GOUVERNEUR GÉNÉRAL la libération de MESSALI HADJ. L'attitude du Docteur BENDJELLOUL vis-à-vis du leader du P.P.A. a été évoquée. Certains ont affirmé que le Conseiller Général de Constantine serait intervenu auprès de M. le Gouverneur Général en faveur de MESSALI. Les assistants sont tombés d'accord pour estimer que le Docteur BENDJELLOUL s'était livré à une manœuvre pour essayer de se racheter et de se concilier les électeurs qui commencent à se détacher de lui.

La discussion s'est terminée dans une certaine confusion et rien n'a été décidé.

Les délégués se sont séparés vers midi, après s'être donné rendez-vous pour une prochaine conférence dont la date n'a pas été fixée et qui sera annoncée par le Journal "Egalité".

Le Commissaire  
Chef de la Police des Renseignements  
Généraux de l'Algérie

SOIT TRANSMIS à Monsieur le PREFET -Cabinet-

AMPLIATIONS à :  
M. le PREFET (Police Générale)  
M. BRINGARD, Directeur de la Sécurité Générale.

الملحق رقم 10 : نشاط أحباب البيان والحرية بفور ناسيونال وكذا الفضيل الورتيلاني بتلمسان

AOM , Carton 8 Cab23 (8 فيفري 1945)

Rapport N° 4/0 du 8 Février 1945 de  
la C.N. de FORT-NATIONAL

L'Administrateur Principal de la C.N. de  
Fort-National

à Monsieur le Sous-Préfet de ELI-MENOU

Comme suite à mon compte-rendu de ce jour, N° 4/0, j'ai l'honneur de vous faire connaître que l'après-midi d'une réunion a été tenue à Fort-National, dimanche 4 Février, dans l'après-midi au local des Scouts musulmans.

Étaient présents à cette réunion, un assez grand nombre d'indigènes parmi lesquels les notabilités ci-après ont été remarquées :

- BEHTEL Amar, facteur (dirigeant du mouvement scout)
- Le Cadi de Fort-National
- Le RAMBAH, avocat, Président de la Ligue des Droits de l'Homme.
- OUAN Hamane, propriétaire,
- BOUALI, instituteur à El-Hi-Meched
- SIBANI Hadj Ali, propriétaire à El-Matelli.

au cours de cette réunion, qui groupait en réalité "des amis du manifeste", les sieurs ILMOU Amar, pharmacien et SIBANI Hadj Ali, auraient été désignés pour se présenter comme candidats soutenus par Ferhat Abba, le premier comme Conseiller Général, le second comme Conseiller municipal.

Cette réunion aurait été organisée sur le plan socialiste pour soutenir la candidature éventuelle de M. SIBANI Hadj Ali, lequel avait précédemment l'intention de créer un groupe socialiste à Fort-National. Bien que M. SIBANI Hadj Ali ait laissé entendre à quelques instances qu'il accepterait l'appui de Ferhat Abba, les personnalités ci-dessus nommées considèrent que ce candidat ne poursuivra que des buts personnels.

Il ajoute :

1°/- que le 29 Décembre 1944, un mandat de 6.000 Fms a été expédié de Fort-National à M. Ferhat Abba. Cette somme avait été collectée par les "amis du manifeste".

2°/- qu'une somme de 3.000 Fms environ a également été réunie à Ischeridj (sous Oumalou) par "les dames d'Ischeridj" et envoyée à la mitrailleuse à Ferhat Abba.

Je renvoie à l'instant votre C.O. chiffré N° 273, concernant cet objet. Je prends toutes dispositions utiles pour sa mise à exécution, le cas échéant.

L'Administrateur Principal,  
signé: ILMOU.

PREFECTURE D'ORAN  
Centre d'Information et  
d'Etudes  
N° 57

Oran, le 9 Février 1945

**COPIE**

**SECRET** *CD* Haut et le français

INDICATEURS

Activité socialiste à Tlemcen.

Il circule actuellement à Tlemcen, dans les milieux nationalistes et d'une manière tout à fait clandestine un opuscule en langue arabe sous le titre "Comité Supérieur de Défense de l'Algérie" et signé du président de ce groupement, l'Amir Mohammed el Djennari, et du Cheikh Foudil el Curtinli, appartenant au même comité.

Cet opuscule, dont on n'a pu fournir d'exemplaire, commente d'une part le nom des membres du Comité et d'autre part un exposé des revendications du peuple algérien, telles qu'elles ont été définies dans la note du Comité Supérieur de Défense de l'Algérie, publiée dans la revue Iman et Al-Machim du Centre - Numéro 36 du 1er Juillet 1944.

Destinataires: M. le Préfet (Cabinet-Affaires Musulmanes)  
M. le Sous-Préfet de Tlemcen  
M. le Lieutenant-Colonel COTRIS, Chef du C.I.S.

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL D'ALGERIE

Copie conforme transmise à

Service de M. le Préfet  
M. le Directeur du Cabinet de M. le Ministre  
Plénipotentiaire, Gouverneur Général de l'Algérie  
M. le Directeur de la Sécurité Militaire  
M. les Professeurs (C.I.S.) : COSSANTINI - ALAMI

92 305 / 416

comme suite à un transmission N° 307/C.I.S.  
du 10 Février 1945.

Alger, le **07 FEV 1945**

Le Directeur des Affaires Musulmanes  
et des Territoires du Sud:

*[Signature]*



2/-  
se devant être remise à plus tard. ASSASSI aurait alors donné carte blanche et pleine pouvoir à M. Ferhat ABAS.

D'après M. Ferhat ABAS, le Général de GAULLE et le Gouverneur qui seraient impuissants à enrayer le mouvement musulman Nord africain seraient acquis au système fédéraliste afin de lutter contre l'unité arabe préconisée par l'Amérique et l'Angleterre. M. Ferhat ABAS n'aurait pas osé qu'il recherchait l'appui des puissances anglo-saxonnes et le mouvement fédéraliste s'écroulit à la suite d'un revirement dans l'attitude du Gouvernement de Paris.

Un travail intense de recrutement et de répartition par quartiers s'effectuerait actuellement à Alger au sein de l'association "Les Amis du Manifeste".

- A Bou-Saïda: propagande active des représentants locaux de M. Ferhat ABAS et création de comités de douars en tribu, Le Soum d'El Hamel demeure dans l'expectative.

- A Malayette on signale également la création de comités de douars.

## II. - OULMAS. -

A Oued Saenion, le Comité local des Oulmas, présidé par Bel Hocine, Conseiller municipal, vient d'acquiescer pour 300.000 Frs un immeuble où sera installé une mosquée.

Les Oulmas ont mis en vente une brochure imprimée à Constantine et qui reproduit en langue arabe le "Mémoire" qu'ils adresseront le 9 Août 1944 au Général de GAULLE.

Le Cheikh M'BAKKE EL MILI est décédé. M. Ferhat ABAS, BRAHIM Bouchir, KEBIRABDINE et BERKOUCHE ont quitté Alger le 20 Février 1945 pour assister à l'enterrement qui devait avoir lieu le même jour à 14 h. à Mila. Le Cheikh BRAHIM est arrivé trop tard.

Le dernier discours du Cheikh EL OUBI et en particulier ses attaques contre les Oulmas ont retenu l'attention de ces derniers. Une délégation s'est rendue le 9 chez le Cheikh EL OUBI pour lui présenter les observations des Oulmas. Le Cheikh a déclaré rester sur ses positions.

Le 9, le Cheikh BRAHIM aurait fait à un de ses amis la déclaration suivante :

"Je ne fais rien contre l'Administration. Je ne suis ni pour le Manifeste, ni pour le P.F.A. Je ne fais pas de politique. mon seul but est la religion et l'éducation de la jeunesse musulmane. Je suis prêt à collaborer avec l'Administration. Dites le bien autour de vous!".

## III. - NATIONALISME ALGERIEN. P.F.A. -

On rapporte que la Constitution du bloc "Amis du Manifeste, Oulmas, musulmans", prendrait la forme d'une Fédération groupant ces trois partis.

777

3/  
Depuis le 4 Février circule dans les milieux nationalistes des 3 départements et d'une manière tout à fait clandestine, un tract en langue arabe émanant du "Comité supérieur de défense de l'Algérie" allié au Caire et signé de l'ami MOHAMMED EL DJESSAFI, président et du Cheikh MOULDI EL OUSTILIANI, secrétaire.

Ce tract est un appel à "la nation algérienne, en particulier et aux musulmans de l'Afrique du Nord en général".

Il définit, comme suit, les principaux objectifs que doivent poursuivre les populations.

1°/- L'indépendance de l'Algérie sous l'égide de son nationalisme.

2°/- La réalisation de l'unité du Maghreb.

3°/- L'adhésion à la ligue des Etats Arabes

4°/- La lutte pour la libération immédiate des prisonniers et internés et le rapatriement des déportés.

A la suite d'une vive action de contre propagande menée à Beïball par les comités favorables à l'Administration, les nationalistes ont manifesté un léger flottement et semblent avoir perdu le contrôle des électeurs qui s'étaient laissés séduire par leurs arguments. ASSASSI et ses partisans ont continuellement travaillé à isoler les électeurs et répandant le bruit que le triomphe du nationalisme algérien aux prochaines élections assurerait d'abord la libération de l'Algérie et permettra ensuite à ce dernier de soumettre les revendications du peuple algérien au "Tribunal des Nations".

## IV. - MARRABOUCS. - Béant.

## V. - OULMAS. -

A Saïda, le bureau de la Culture musulmane vient d'être désigné. M. HAMDAT Hachim, bachelier, Conseiller Général, en assurera la présidence.

La culturelle musulmane de Béne a adressé à M. le Préfet de Constantine un mémoire exposant son point de vue dans la querelle des 2 culturelles qui divise les milieux islamiques de la région.

## VI. - SOUSIS ALGERIENS. -

Le 4 Février dans la villa qu'il a cédée au Ciro Calambier et où il a reçu les chefs de sections des amis du Manifeste, le Cheikh ABULKADIR EL HACHEMI a pris la parole pour exposer ses idées personnelles sur le rôle des groupements sociaux: il aurait vivement encouragé les chefs présents à persévérer dans leur tâche. M. HAMR, EL OUBILIANI et TADJALI auraient ensuite fait l'apologie du scoutisme qui contribue à former une jeunesse saine et forte.

## VII. - ACTION DES PARTIS EUROPEENS SUR LES MUSULMANS. -

Le P.C.A. projette d'organiser une fête en l'honneur de l'Armée rouge, dimanche 25 Février à 9h. en majestic. Le député MARY

...

AOM, Carton 8 Cab23

cab D

PREFECTURE D'ORAN  
CENTRE D'INFORMATION  
ET D'ETUDES

Oran, le 28 Février 1945

N°89

L'ACTIVITE INDIGENE  
DANS LE DEPARTEMENT D'ORAN  
(Mois de Février 1945)

**SECRET**

Tandis que les difficultés économiques s'amplifient, les idées revendicatives accusent de nouveaux progrès parmi les populations indigènes.

D'où la persistance d'un grand malaise et d'une extrême sensibilité qui atteint maintenant les campagnes.

I.- ETAT D'ESPRIT GENERAL.- LES INDIGENES ET LA GUERRE.-

La situation morale des populations musulmanes demeure surtout conditionnée par le problème alimentaire, les questions politiques passant, chez la majorité, au second plan.

Dans les campagnes, le ravitaillement en céréales continue à préoccuper au plus haut degré les pouvoirs publics. Bien que la faculté d'opter pour le pain entre en application à partir du 1er mars dans les communes de plein exercice, il est probable que la diminution des rations en céréales qui en résultera ne compensera pas les demandes nouvelles enregistrées dans les communes mixtes du fait de l'épuisement progressif des réserves familiales. Aussi un effort de solidarité a-t-il été demandé par des chefs de communes aux producteurs, afin que ces derniers livrent aux S.I.P. le surplus de leurs besoins, ceux-ci étant calculés au plus juste. Cet appel a été entendu dans certaines régions. Mais les livraisons ainsi effectuées semblent à beaucoup insuffisantes pour atteindre le cap de la soudure; et la situation s'avère particulièrement grave dans les zones non productrices des Hauts-Plateaux, tributaires en totalité de l'extérieur.

Dependent les grains sont toujours l'objet, chez l'indigène, de transactions clandestines, - le prix de détail du blé atteint 80 francs le kilo dans certaines villes -, d'où une certaine réserve, dans les milieux colons, à participer à l'effort demandé, préjudiciable au recrutement et à la conversion de la main d'oeuvre, et le sentiment, dans les mêmes milieux, que les fellahs détiennent encore frauduleusement d'importantes quantités de céréales. .../...

En ce qui concerne les attributions de denrées contingentes, la différence de traitement entre populations agglomérées et populations non agglomérées, qui depuis longtemps donnait lieu à doléances, suscité à nouveau de nombreuses critiques, portant notamment sur les allocations en sucre.

Notons encore que le développement du petit élevage fauville, conséquence des difficultés rencontrées, provoque dans les régions de cultures, dépourvues de terrain de peccage, de multiples incidents entre bergers et propriétaires du sol.

Pourtant, les petits centres sont de plus en plus attentifs à l'action revendicative, qui a déjà pénétré dans certains douars. Et dans les localités plus importantes, la propagande menée par le groupement de FERHAT ABBAS continue de porter ses fruits, si l'on en juge par les nouvelles créations locales des "Mais du Manifeste". Mais l'on constate généralement l'absence de personnalités de premier plan dans la composition des comités ainsi créés.

Le bulletin du mois précédent a mentionné la circulation de rumeurs relatives à un soulèvement possible de la population musulmane. L'extension et la persistance de ces rumeurs a nécessité la publication dans la presse d'un communiqué du Préfet d'Oran, stigmatisant les propagateurs de tels bruits.

Cependant la "Semaine d'aide à l'enfance musulmane malheureuse" a provoqué de nombreux gestes de solidarité et donné lieu à d'importantes manifestations principalement à Oran.

Les Musulmans des villes demeurent attentifs à la question électorale - L'on sait que le Conseil des Ministres a fixé la date des élections municipales et cantonales respectivement au 29 Avril et au 20 Mai prochains - Aussi ont été particulièrement commentés, dans les milieux évolués notamment, les récentes comptures relatives à l'étude, par l'Assemblée Consultative, du problème électoral des Musulmans Algériens; c'est ainsi que les réserves formulées par M. MUSELLI, Conseiller Général de la section, ont été dans l'ensemble adéquatement jugées.

L'importance des événements diplomatiques survenus au cours du mois n'a échappé à l'élite musulmane, qui s'est surtout intéressée à la Conférence des "Trois Grands" et à l'entrée en guerre, aux côtés des Alliés, de pays musulmans tels que la Turquie et l'Egypte. L'assassinat du Premier Egyptien, AHMED PASHER PASCH, a particulièrement éveillé l'intérêt chez ceux qui suivent de près les questions du Proche-Orient.

Des événements militaires, ceux qui marquent les succès des offensives russes sont notamment retenus.

## II.- REPRESENTATION DES INDIGENES.- LES ELMS MUSULMANES.-

### Le mouvement revendicatif.

Au cours du mois, de nouvelles sections de groupement "Les Mais du Manifeste et de la Liberté", dirigé par FERHAT ABBAS, ont été créées respectivement à Mascara, à Relizane, à Mostaganem et à Sétif-Bel-Abbès.

- 3 -

En outre, des tracts non soumis à la censure et intitulés "Droits universels du Manifeste du Peuple Algérien" ont été diffusés dans les principales localités du département. Florenç, l'arrestation de quatre indigènes distribuant ces tracts a provoqué une certaine effervescence dans les milieux musulmans de la ville; la police des délinquants a ramené le calme dans les esprits.

Dans les derniers jours du mois, M. FERHAT ABBAS effectua un voyage en Oran et visita successivement ses amis et partisans à Relizane, Mostaganem et Oran.

## III.- LES OULEMS REPRESENTES.-

Les dirigeants de l'Association des Galéas, au cours de leurs réunions du mois dernier à ALGER, avaient procédé comme suit au renouvellement de leur bureau:

Président: Cheikh FERHAT Bechir  
1er Vice-Président: ABBAS TURQUI  
2ème Vice-Président: Cheikh ABREK EL MILI  
Secrétaire Général: Cheikh L'HEM TERNESI  
Trésorier Général: BEN ALI, de St-François.

A la suite du décès, le 9 Février, du cheikh ABREK EL MILI - dont le journal "Egalité" a dressé le nécrologique et dont le compte rendu des obsèques - le cheikh FERHAT Bechir a convoqué à nouveau pour le 26 Février à Alger les membres du Conseil d'administration de l'Association.

## IV.- LE NATIONALISME MUSULMAN.- F.P.A.-

Des tracts intitulés "FERES MUSULMANES" ont été diffusés au cours du mois dans plusieurs villes du département. Le libellé de ces tracts expose l'attitude unique prise contre l'Ordonnance du 7 Mars par MUSELLI, FERHAT Bechir et FERHAT ABBAS, et demande à tous les Musulmans de boycotter le vote dans le collège électoral français en ne s'inscrivant pas sur les listes électorales françaises.

En outre a été déposé à Florenç l'appel du Comité Supérieur de Défense de l'Algérie à la nation algérienne, en particulier, et aux fils de l'Afrique du Nord, en général. Ce tract, diffusé au Ouarsenis en Décembre dernier et signé par l'émir MOHAMED EL DJEMELI, président du Comité, et par le Cheikh FOUAD OUKILANI, secrétaire général du même groupement, donne les objectifs suivants:

- 1°) l'indépendance de l'Algérie sous l'aide de son nationalisme;
- 2°) la réalisation de l'unité du Maghreb;
- 3°) l'adhésion à la Ligue des Etats Arabes;
- 4°) la lutte pour la libération complète des prisonniers et internés et le rapatriement des déportés.

Enfin un exemplaire du numéro 10 de l'Association "Algérienne" a été adressé par un expéditeur inconnu au Conseiller Central de la circonscription de Police de Mascara.

V. - ACTION DES PARTIS EUROPEENS SUR LES INDIGENES.

En dehors des activités locales des différents partis politiques européens, il y a lieu de retenir les réunions des 16 et 17 février à ALGER constituent le Congrès extraordinaire de "COMBAT ALGERIEN". Au cours de ces réunions, fut définie la position du mouvement devant les grands problèmes actuels, la question musulmane ayant été particulièrement évoquée par M. CHERCHI Mehdieddine, délégué de Messora, président du groupe "Combat" et du comité des "amis de la Démocratie" de cette ville.

Chez les socialistes, si le deuxième congrès des socialistes espagnols en Afrique du Nord, tenu à Oren le 6 février, n'a pas eu d'effets en milieu musulman, des meetings d'information tenus à El Harrag et au Sig ont accueilli un certain nombre d'indigènes. Notons encore la publication, dans le journal "Fraternité", d'un important programme de réformes algériennes adopté par la Fédération socialiste de Constantine.

Enfin, au congrès départemental d'Oran, tenu à Oren les 24 et 25 courant, les questions relatives aux élections, aux problèmes coloniaux et africains, au revêtement et à l'épuration, furent successivement étudiés. La protestation du délégué de Balisane au sujet de sanctions administratives prises à l'encontre de musulmans fut particulièrement approuvée.

Quant au parti communiste, outre les campagnes habituelles menées dans sa presse, il a patronné les efforts dévoués en faveur de l'enfance musulmane malheureuse.

Enfin, le groupement musulman "Les amis de la Démocratie" a créé deux nouveaux comités à Mornia et à Balisane.

VI. - SCOUTISME MUSULMAN.

Le Camp "de la Bonne Entente", organisé à Fort-de-l'Eau par les chefs scouts français et musulmans, a réuni du 27 janvier au 5 février une trentaine de garçons, sous la direction du commissaire CHANELLI, délégué du scoutisme français en Afrique du Nord, assisté de M. TRUJANI, commissaire général de la F.S.M.

Sous le titre "Les chefs scouts musulmans et français préparent l'action commune", le journal de FERRAT HEB'S se félicite de la réussite d'une telle manifestation.

VII. - QUESTIONS ECONOMIQUES.

a) Agriculture:

Les travaux de semences se sont poursuivis jusqu'à la mi-février. On estime, d'une manière générale, que les céréales, en culture européenne, occuperont une étendue très voisine de celle déclarée l'an dernier; mais il n'en sera pas de même en culture indigène car de nombreux fellahs ont manqué de semences et d'assez grandes surfaces ont dû être laissées au repos.

Quoiqu'il en soit, les cultures se présentent différemment suivant les régions, celles des Hauts-Plateaux étant dans l'ensemble de bel aspect. Mais la pluie s'avère nécessaire pour entretenir les récoltes en bon état de végétation.

Les ensemencements en légumes sont en souffrance. Les demandes d'achat de semences de pois chiches sont si nombreuses de la part des indigènes que l'on se demande si ces semences ne seront pas détournées de leur destination pour servir à la consommation individuelle.

On regrette des retards dans les travaux des vignes, le chapeau utilisé manquant de vigueur, et certaines plantations n'ont encore reçu aucun labour.

Les cultures maraichères se ressentent encore des dégâts causés par les gelées.

b) Elevage:

Le cheptel souffre de plus en plus de la sous-alimentation, et les laïnes se font sentir dans les régions sèches.

c) Main d'oeuvre:

Dans les régions à céréales et vignes, elle est pour le moment suffisante et permet dans l'ensemble l'exécution des travaux ordinaires. Mais elle se plaint toujours du manque de grains pour son alimentation. Dans les centres de production maraichère, la main d'oeuvre continue à être aussi rare et aussi exigeante. Cependant les syndicats agricoles redoublent d'efforts pour améliorer les conditions de vie des ouvriers, surtout au point de vue vestimentaire.

d) Revêtement:

Les inquiétudes s'éveillent, surtout chez les ruraux, en ce qui concerne le revêtement en céréales. Caristine S.I.P. ont été dans l'obligation de diminuer la ration individuelle et de la porter à 5 et même 4 kilogs.

Les légumes se vendent sur les marchés des villes, tandis que les distributions de viande de boucherie demeurent rares.

VIII. - DIVERS.

a) Mouvement administratif:

E. FOUHET Jean Sous-Préfet de Mostaganem est placé dans la position d'expectative et remplacé dans ses fonctions par M. FREDUD Jean Sous-Préfet de Bône.

b) Fête du Mouloud:

La fête du Mouloud a été célébrée le 25 février courant; aucun incident n'est à signaler.

c) Décès de M. MONTYER, avocat à Mascara.

M. MONTYER Mehdieddine, avocat à Mascara, est décédé dans cette ville le 5 février courant, à l'âge de 71 ans.

Ancien conseiller municipal et bâtonnier de l'Ordre des Avocats de Mascara, M. MONTYER avait siégé au Conseil Général d'Oran de 1922 à 1934, et fut pendant deux années l'un des Vice-Présidents de cette assemblée.

Il avait participé en Mai 1930 à la constitution de la Fédération des Elus Musulmans d'Oran. Très estimé en milieu musulman, M. MONTYER avait cessé toute activité politique depuis son départ du Conseil Général.

الملحق رقم 13 : بعض ردود الأفعال الجزائرية المهذدة للأمن الفرنسي بالجزائر

(قسنطينة : مارس 1945)

**POLICE D'ÉTAT**  
—  
Circonscription de Constantine  
—  
Commissariat Central  
—

**SECURITE PUBLIQUE**  
CABINET DU GOUVERNEUR  
ARRIVEE  
15 MARS 1945  
Constantine le 15 MARS 1945

N° R.G.-P.E.-55/S.

**RAPPORT** de Monsieur le COMMISSAIRE PRINCIPAL de 1<sup>o</sup> Classe, Commissaire Central de la Police d'Etat de CONSTANTINE

à Monsieur le PREFET du Département = CABINET = CONSTANTINE

**OBJET :** Manifestation tapageuse de jeunes nationalistes musulmans .-  
**REFER. :** Mon rapport du 12/3/1945 , N° 54/S.-

Additionallement à mon rapport cité en référence j'ai l'honneur de vous rendre compte que parmi les vingt individus présentés au Tribunal Militaire , trois seulement ont été inculpés et écroués . Ce sont les nommés :

1° = BOUCHELOUK RABNI ben AOMAR , 19 ans , ouvrier teinturier  
2° = KECHOU MOHAMED SEDIK ben SAADA , 21 ans , sans profession  
3° = SIHANI TAYEB ben BELGACEM , 21 ans , garçon d'écurie

Quant aux dix-sept autres , ils ont été élargis de la gôcle du Commissariat du 1<sup>o</sup> Arrondissement , après admonestation sévère .  
Leur identité précise a été naturellement relevée.

**AMPLIATION A =**  
M. le GOUVERNEUR GENERAL de l'ALGERIE = CABINET =  
" " - Direction Sécurité Générale = S.C.R.G. =  
M. le GENERAL Cdt la D.T. - 2<sup>o</sup> Bureau -  
M. le PREFET du Département - 5<sup>o</sup> Don - P.G.  
" " - C.I.E.

Le COMMISSAIRE CENTRAL : A. SOULI  
COMMISSAIRE PRINCIPAL , Chef de la Circonscription de Police d'Etat de Constantine :  
*A. Souli*

ARCHIVES

Rapport N° 113 du 17 Avril 1945  
de la P.R.G. de ELIDA

a/s Compte-rendu de la réunion publique donnée par  
l'Association des Ouléma à ELIDA

L'association des Ouléma (section de Elida) a donné, au Théâtre Municipal de Elida, après autorisation des services de la Sous-Prefecture, une réunion publique, laquelle s'est déroulée le 16 Avril 1945, de 19 h. à 21 h.45

En présence d'environ 900 à 1000 personnes, dont M.M. BENCHER CHALI Mhieddine et TAYBI Mohamed, Conseillers Municipaux, HADJ SADOK Professeur au Collège, ABRAS TURQUI d'Alger.

Le Bureau fut ainsi composé : Président, M. le Cheikh FERHAT, Assesseurs : M.M. Lamine LAOUZI, SAHOUN Ahmed, RAHMANI Abderrahmane, ABDELKRIM LAGOUN, de la Mèdersa du Tlélat et BEN KHEDDENE Mohamed, de l'Association des Ouléma, TOUNANI Mohamed, Secrétaire général des "Amis du Manifeste" de la section locale.

Sur la scène, une dizaine d'élèves de la Mèdersa de Elida ouvrirent la séance par des chants religieux et des poèmes en la mémoire du Cheikh BEN BADIS.

Le Président de séance, après présentation à l'auditoire d'une photographie du Cheikh Abdelhamid BEN BADIS, passa la parole à SI BADAOU, de Elida, qui retraça la vie du défunt.

M. SAHOUN Ahmed, poète d'Alger qui, en arabe littéraire, a chanté des poèmes en la mémoire du Cheikh BEN BADIS, passa la parole à M. TOUNANI Mohamed, présenté par le Cheikh FERHAT, comme représentant les "Amis du Manifeste".

Ce dernier, en Français, a rappelé certains articles parus sur le journal "Ech-Chihab" émanant de BEN BADIS.

1° - Avril 1898, article défendant les intérêts du peuple algérien et le but atteint par les véritables doctrines musulmanes.

2° - Avril 1936, article tendant à inciter la population musulmane au retour des principales doctrines islamiques prêchées par le Coran.

Au point de vue assimilation, l'orateur tient à préciser que le Cheikh BEN BADIS a démontré que la nation algérienne s'est formée et existe comme celle de toute la terre. Qu'elle a son histoire, ses traditions, bonnes ou mauvaises, comme toutes les nations du monde.

3° - Juin 1936 - "Ech Chihab" revendiquait dit-il, l'indépendance qui serait un droit naturel et qui changera la politique coloniale et celle de la France en particulier.

Demandant un autre pour l'Algérie une politique coloniale basée sur les principes anglais, il cite les statuts de certains dominions tel que l'Australie.

M. TOUNANI souhaite et exprime que l'Algérie soit une nation libre auprès de la France. Il salut la mémoire du Président ROOSEVELT, champion des libertés du monde, combattant de l'esclavage et militant de la cause algérienne.

Il rend hommage à ceux qui se sont dévoués et souffrent encore dans les camps de concentrations pour avoir voulu appliquer à leurs conceptions la déclaration des Droits de l'Homme et du Citoyen, dictée par la République Française.

.....

M. RAHMANI prenant la parole en Arabe littéraire a commenté quelques versets du Coran et fait appel à la solidarité des musulmans pour un régime de liberté.

M.M. Abdelkrim LAGOUN et Lamine LAOUZI s'inspirant des œuvres de BEN BADIS, ont exalté la religion et souhaité respectivement que les revendications politiques musulmanes prennent une forme plus concrète.

La séance est levée à 21 h.45, aucun incident n'est à signaler.

PREFECTURE D'ALGER  
Centre d'Informations et d'Etudes  
N° 1487 CIE

Copie conforme transmise à  
C.I.S. Central - ALGER (2)  
21 Avril 1945

الملحق رقم 15 : مظاهرات بوهران من تنظيم حزب الشعب الجزائري في 1 ماي

1945م

POLICE D'ORAN  
 COMMISSARIAT CENTRAL  
 N° 192/S  
 LE COMMISSAIRE DIVISIONNAIRE  
 COMMISSAIRE CENTRAL DE LA CIRCONSCRIPTION DE POLICE  
 D' O R A N  
 MONSIEUR LE PREFET  
 (Cabinet)  
 OBJET: Manifestation du P.P.A.  
 J'ai l'honneur de vous adresser ce qui suit:  
 Dans la matinée de ce jour, vers 9 H. 30, le Gardien de la Paix TARRA, du Service des Renseignements Généraux de la Police d'Etat, nous avisait téléphoniquement de ce que des manifestants indigènes venaient de s'engager sur le Boulevard Joseph Andrieu se dirigeant vers la ville, porteurs de banderoles revêtues des inscriptions suivantes: "Libérez MESSALI" rédigées en Français et en arabe.  
 J'ordonnais aussitôt à M. HALK, Commissaire Central Adjoint, ainsi qu'à M. MAIRE, Commandant des Gardiens de la Paix, de se rendre à la rencontre des manifestants avec un groupe de 50 Gardiens de la Paix.  
 A cet instant, les manifestants étaient dans la rue du Général Cécé; ils allaient s'engager dans le Bd. Lescaure, précédés d'un groupe important de jeunes musulmans âgés de 14 à 16 ans, poussant les cris scandés de "Libérez MESSALI" lorsqu'ils se trouvèrent en présence du barrage formé à cet endroit par M. MAIRE, à la vue des Gardiens de la Paix, ils lancèrent dans leur direction de nombreux projectiles constitués par des pierres provenant d'un parc automobile américain situé tout à proximité.  
 Aidé de son personnel, M. MAIRE tenta d'arrêter la première banderole; mais il se heurta à une résistance farouche. Une mêlée s'engagea alors au cours de laquelle quelques coups de feu isolés furent tirés par les manifestants eux-mêmes. D'autres agents étant intervenus, M. MAIRE parvint à s'emparer de la bandière dont les manifestants voulurent s'emparer de nouveau. Très surexcités, plusieurs d'entre eux assaillirent M. MAIRE et quelques agents à coups de matraque. Ils purent cependant être refoulés jusqu'à hauteur de l'ancienne prison civile où une nouvelle déchauffure se produisit.  
 Dans le but d'intimider leurs assaillants, quelques uns de nos agents durent tirer quelques coups de feu en l'air; ce qui permit à leur commandant de se dégager après avoir été atteint une seconde fois d'un coup de matraque au bras. Les manifestants s'étant regroupés sur la place Sébastopol située à 200 mètres de là, le personnel dut intervenir pour les amener à se disperser. C'est alors que quelques coups de feu claquèrent de nouveau. Refoulés, les manifestants se regroupèrent vers le haut de la rue du Général

- 2 -  
 et, s'attroupant une fois de plus devant le local de la Musique Civile, ils tirèrent encore sur nos agents qui s'étaient lancés à leur poursuite.  
 Quelques instants plus tard, nous étions informés de ce qu'un mendiant musulman, assis sur le trottoir bordant la clinique du docteur SICARD, avait été atteint par un projectile et qu'il était mort sur place. Sans aucun doute, ce décès ne saurait qu'être le fait des projectiles tirés en dernier lieu par le groupe des manifestants qui s'étaient attroupés à hauteur du local de la Musique Civile, soit à une distance de 20 mètres du point où se trouvait la victime.  
 J'en reviens au barrage effectué par M. MAIRE au carrefour formé par le Bd. Lescaure et la rue du Général CÉCÉ. Il avait pu être franchi par le groupe des jeunes manifestants et par une centaine d'adultes. Puis chassés par M. HALK et son personnel, ils gagnèrent le square Garbé par le passage Gasquet et s'éparpillèrent en direction des Boulevards Paul Doumer et Sébastopol. Un peu plus tard, un grand nombre de manifestants, profitant de la dispersion de nos forces, s'attroupèrent place Sébastopol et s'engagèrent sur le Boulevard de ce nom, porteurs de deux banderoles. Avisé de cette seconde manifestation, M. HALK y accourut aussitôt et parvint à rejoindre les porteurs de la seconde banderole à hauteur des bureaux du journal "ORAN REPUBLICAIN". S'étant précipité sur eux, l'un des porteurs se défit de cette banderole qu'il lança à son compagnon pour ne conserver en mains que l'une des hampes dont il voulait se servir comme d'une matraque. Tandis que M. HALK s'assurait de sa personne, le gardien de la Paix PARRA (il avait été blessé au cours de la première déchauffure d'un coup de couteau à l'index droit) s'empara de la banderole elle-même; mais il était violemment agressé et perdit connaissance. De son côté, M. HALK se trouvait seul aux prises avec plusieurs autres manifestants tous armés de matraques. J'intervenais aussitôt pour le dégager et, avec le personnel disponible, nous parvînmes à disperser les manifestants qui refluyèrent, sous la poursuite de nos agents, vers le village Nègre et le Boulevard Paul Doumer. Mais il y eut encore, un nouvel incident devant se produire.  
 En effet, M. CONSTANT, Commissaire du 4ème Arrondissement, qui entre temps avait été alerté, descendait le Boulevard Paul Doumer en direction du Boulevard Sébastopol, lorsqu'il se trouva, lui aussi, en présence d'un groupe de manifestants. Son attention était appelée sur deux d'entre eux qui portaient encore les perches auxquelles avaient été fixées les banderoles précédemment saisies par nos services. Il constata également que d'autres manifestants ramassaient des pierres qu'ils lancèrent ensuite dans sa direction. Poursuivis, ils s'enfuirent dans la rue de Mascara où M. CONSTANT fut accueilli par de nombreux projectiles. Entouré et menacé, il crut devoir tirer un coup de feu en l'air. Mais les manifestants qui s'étaient dispersés se regroupèrent et retournèrent vers lui en le menaçant, cette fois, de leurs matraques. Et entendit distinctement l'un d'eux prononcer les mots suivants: "N'ayez pas peur, Frappez-le, Il ne tirera pas."  
 Les menaces s'étant précisées, M. CONSTANT dut à nouveau faire usage de son arme, dans les mêmes conditions que la première fois (coup de feu en l'air); mais il y fut répondu par quelques détonations. Ce détail est corroboré par la déclaration d'un sieur GUIRAUD Henri qui avait vu l'un des assaillants tenant en mains un revolver qu'il voulait

recharger.

Un peu plus tard, nous étions avisés de ce que le jeune BEYOUB Mohamed ouïd Sliman, 15 ans, demeurant 87, rue Er-Rouas, avait été légèrement blessé par balle au jarret droit. Transporté à l'hôpital, il y recevait aussitôt, les soins que nécessitait son état.

A 10 H. 30, tout rentrait dans l'ordre, les manifestants au nombre d'un millier ayant été complètement dispersés.

Tels sont les faits à la suite desquels des patrouilles de gendarmes de gardes mobiles et de gardiens de la paix, ont été mises en circulation dans les agglomérations des Villages Nègre et de Lamur où régnait une vive effervescence qui nécessita, d'ailleurs, l'installation d'un dispositif militaire comprenant 5 chars et deux pelotons de gardes mobiles jusqu'à 20 H. 30.

ENQUÊTE.-

Les premiers éléments recueillis indiquent que l'on se trouve indistinctement en présence d'un mouvement et d'une action concertés. Des tracts ronéotypés, dont ci-joint copie, ont été, en effet, diffusés au cours de la nuit dernière où jetés sous la porte de nombreux magasins du village nègre et de l'agglomération de Lamur, pour protester contre "la nouvelle déportation de MESSALI".

Par ailleurs, dès 8 Heures ce matin, quelques militants de l'ancien P.P.A., parmi lesquels HADJ Salah Abdalkader, demeurant 15, rue de Constantine et SARAOULI dit "DADI", tripiér de profession, demeurant 36, rue Bey Mohamed Kébir, se rendirent au café maure tenu à Lamur par le nommé EGHABI qui leur offrit le thé. L'un de ces militants y prit la parole pour exhorter ses cordillonnaires à participer en masse à la manifestation organisée à l'effet de se rendre en cortège, à la Préfecture d'Oran, pour réclamer la libération de MESSALI. Le cortège se forma quelques instants plus tard, comprenant une centaine de jeunes musulmans qui, banderoles déployées, s'engagèrent dans le boulevard Joseph Andrieu et marquèrent un temps d'arrêt devant le local installé dans cette artère par le groupement des Amis du Manifeste. Leur nombre grossit alors par l'appoint de nombreux passants qui avaient été invités à se joindre à eux. Seule, l'intervention rapide et énergique du personnel de la Police d'Etat, permit de mettre un terme à cette manifestation.

L'on s'élève à ce sujet qu'elle ne constituerait qu'une démonstration devant permettre à ses organisateurs d'être fixés sur le point de savoir s'ils seraient suivis ou non par l'ensemble de la population musulmane. Dans le cas de l'affirmative, toutes dispositions seraient prises en vue d'une action plus importante et même armée.

ETAT D'ESPRIT DES MANIFESTANTS.-

Ils se sont montrés particulièrement agressifs et la preuve en est dans le fait qu'ils n'ont pas hésité à se servir de pierres, de matraques et même d'armes à feu, chaque fois qu'ils se sont trouvés au contact des agents du service d'ordre chargés de les refouler et plus particulièrement .../...

lorsqu'il s'est agi de s'emparer de leurs banderoles.

A noter que les cris de: "Vive HITLER", "Vive l'Allemagne", "A bas les juifs", "A bas la France", ont été poussés à diverses reprises par les manifestants. Ceux d'entre eux qui tenaient la tête des cortèges étaient relativement jeunes et, pour la plupart, âgés de 20 à 30 ans.

LES ARRESTATIONS.-

Il s'agit de celles des dénommés ci-après et motivées par les violences auxquelles ils se sont livrés sur les agents du service d'ordre:

- 1<sup>er</sup> YAGHOUB Dine Ould Cheikh, 35 ans, journalier, demeurant 32, rue Belhadri Smain.
- 2<sup>e</sup> BERREBAH Moktar Ould Moktar, 35 ans, camionneur, demeurant 100, rue des Amandiers.
- 3<sup>e</sup> MADJADI Mohamed Ould Mohamed, 39 ans, journalier, demeurant 6, rue de la Macta.
- 4<sup>e</sup> EHENTATA Bouadjem Ould Ali, 51 ans, brocanteur, demeurant 85, rue Er-Rouas.
- 5<sup>e</sup> BELEFDJAOUI Bouazza, Ould Hatab, 41 ans, journalier, demeurant 18, rue de Turin.
- 6<sup>e</sup> BERREBAH El Hadj Ould Kaddour, 19 ans, sans profession, demeurant 91, rue des Amandiers.
- 7<sup>e</sup> MEFTAH Benchaou Ould Abdalkader, 36 ans, maçon, demeurant 24, rue Belhadri Smain.
- 8<sup>e</sup> ABED Brahim Ould Brahim, 36 ans, restaurateur, demeurant 18, Bd. Joseph Andrieu.
- 9<sup>e</sup> MAKOUT Mohamed ben Saïd, 37 ans, journalier, demeurant 29, rue Bougandourah.
- 10<sup>e</sup> KHARBOUCHE Salem Ould Saïd, 17 ans, garçon gargarier, 18, rue Tombouctou.
- 11<sup>e</sup> SEBAOUI Faïeh Ould Mohamed, 35 ans, boulanger, demeurant 17, rue Er-Rouas.

Ils ont tous été placés sous mandat de dépôt de M. Le Juge d'Instruction près la 1ère Chambre du Tribunal d'Oran.

Quant au personnel blessé au cours de ces interventions, il comprend

- 1<sup>er</sup> M. MAÏRE, Commandant des Gardiens de la Paix, coup de bâton au bras droit.
- 2<sup>e</sup> Officier de Paix SANCHEZ Laurent, entorse du poignet droit.
- 3<sup>e</sup> Gardien de la Paix QUILLICI, blessure par coups de cailloux à la tête, au bras et à la jambe.
- 4<sup>e</sup> Gardien de la Paix FAÏVEZ, blessé à l'épaule gauche par coups de cailloux.
- 5<sup>e</sup> Gardien de la Paix PARZA Joseph, léger coup de couteau à l'index droit et coups de matraque sur diverses parties du corps.
- 6<sup>e</sup> Gardien de la Paix ZIMMER, blessure de l'avant-bras droit par coups de matraque.
- 7<sup>e</sup> Gardien de la Paix SCHERBER Joseph, blessure au pied droit par des pierres.

.../...

- 8°) Gardien de la Paix WERON, blessure à la face, au pariétal gauche et à la cuisse gauche, par coups de matraque.
- 9°) Sergent BAILLY Fernand de la 3ème Compagnie de garde, grièvement blessé au bras droit par coup de couteau au moment où il se portait au secours de l'Officier de Paix SANCHEZ et de deux gardiens de la Paix submergés par les assaillants.

5 autres gardiens de la paix ont eu des blessures superficielles par coups de cailloux.

Quant aux banderoles saisies, elles sont au nombre de 4 dont 3 comportent les inscriptions suivantes; en caractère arabe:

"VOUS DEMANDEZ LA LIBERATION DE HADJ MESSALI".

"LIBEREZ MESSALI LE LEADER D'ALGERIE".

"LIBEREZ LE CHEF MESSALI".

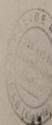
La quatrième, rédigée en français, comportait les mots ci-après:

"LIBEREZ MESSALI".

Je tiens à signaler tout particulièrement le courage et le dévouement dont ont fait preuve MM. HAÏK, Commissaire Central Adjoint, MAÏRES, Commandant des Gardiens de la Paix, et tout le personnel de la Police d'Etat engagé dans ces différentes actions. Ils n'ont pas hésité, malgré leur infériorité numérique, à se lancer dans une foule nettement hostile et exaspérée.

Il en a été de même du capitaine de Gendarmerie MONNOT qui, spontanément, a effectué une sortie avec les gendarmes dont il disposait, pour tenter de dégager des gardiens de la paix qui se trouvaient en fâcheuse posture.

Je serais heureux de voir attribuer à MM. HAÏK et MAÏRES ainsi qu'aux Gardiens de la Paix blessés au cours de ces échauffourées, la médaille du courage et du dévouement qui viendrait ainsi récompenser de bons et loyaux serviteurs.



LE COMMISSAIRE CENTRAL,

AMPLIATIONS

- M. LE PREFET (Police Générale)
- M. LE PROCUREUR DE LA REPUBLIQUE
- M. LE GOUVERNEUR GENERAL DE L'ALGERIE (Cabinet)
- M. BRINGARD, Directeur de la Sécurité Générale
- DIRECTION DE LA SECURITE GENERALE
- M. LE GENERAL, COMMANDANT La Division Territoriale d'Oran

ARCHIVES

FRÈRES ALGÉRIENS

L'Impérialisme Français vient d'accomplir son dernier crime à l'égard du peuple Algérien.

Après nous avoir imposé sa domination par la force, après nous avoir honteusement exploités, après nous avoir expropriés, réduits à la sujétion, après avoir détruit en nous tout germe de progrès en nous maintenant dans la misère et l'ignorance après avoir fait de nous un peuple désorganisé, l'Impérialisme français s'est acharné par des moyens diaboliques à entraver tout mouvement d'émancipation morale et matérielle.

La force brutale a été son arme préférée. Les martyrs de notre cause, qui est une cause de justice, de fraternité et d'égalité entre les hommes, sont innombrables. Et le martyr par excellence, l'homme qui, le premier, eut conscience du danger mortel que courait notre peuple du fait de l'Impérialisme, l'homme qui symbolise la résurrection du peuple algérien, l'homme qui, par sa clairvoyance, son courage et ses qualités de chef, a baïé notre mouvement actuel de libération nationale, l'HEROÏQUE BERTIN QUI IMPARER L'AME, L'ESPOIR ET L'ENERGIE DU PEUPLE ALGERIEN, MESSALI HADJ, vient d'être une fois de plus, victime de la bestre le plus abjecte, le plus aveugle, le plus criminel que l'Impérialisme Français ait jamais accompli pour essayer d'échapper au désastre qui l'attendra.

Le Gouvernement Français impérialiste a traité MESSALI en 1943 en le maintenant en résidence surveillée depuis 2 ans, alors qu'il avait reçu la promesse formelle d'être libéré au bout de 2 mois. C'était le peuple Algérien qui était trahi. Il a été trahi quand le Manifeste ayant un reçu promesse d'application FERRAT ABRAS et SAÏEH Abmalkeader ont été arrêtés. Et aujourd'hui, le peuple Algérien est encore trahi du fait que l'Administration, d'une façon arbitraire a déporté MESSALI, en avion et pour une destination inconnue, dans la nuit du samedi 21 Avril 1945, à l'heure actuelle nous ne savons pas ce qu'il est advenu de lui.....

Cette mesure, digne de la Gestapo, qui est un outrage à l'Idéal démocratique dont le Gouvernement Français se réclame, est une insulte grave et une provocation lâche au peuple Algérien. Car l'Administration a tout essayé pour provoquer la population musulmane. Les événements récents de Constantine, de Guelma, de St-Arnaud, de M'Sila, de Djelfa, de Biskra etc... et enfin de Relbail, lieu de résidence de Messali et les menaces d'un sinistre Préfet qui promet 12 balles dans la peau de Messali, n'avaient pas donné les résultats escomptés.

L'audace de l'Impérialisme ne connaît plus de bornes, mais c'est là une preuve flagrante de la faillite retentissante de sa politique. A la veille de San Francisco, la France arrête et éloigne ses Chefs qu'elle juge dangereux.

Cela veut dire que sa position est sérieusement compromise. Cela veut dire aussi que les Français sont décidés à rester les maîtres, et ne veulent pas reconnaître aux autres le droit d'être leurs semblables, ou leurs égaux. Ils veulent être libres et oppriment les autres. L'Impérialisme creuse sa propre tombe, nous l'y précipiterons.

Cet acte est celui de la bête traquée, la bête impérialiste qui dans son dernier sursaut de rage veut abattre l'homme qui l'a mortellement blessé. MESSALI Hadj ne tombera pas sous ses coups. Car l'Algérie, un peuple de 10 millions d'hommes, est derrière lui. Car enfin, et surtout, sa cause est juste et humaine et c'est la cause de DIEU, et DIEU ne l'abandonnera pas, car lui n'a jamais abandonné la lutte.

Frères Algériens, plus que jamais soyez vigilants. La bête impérialiste se défend, à nous de l'exterminer. Qu'importe les risques momentané, puisque la victoire est certaine à bref délai.

BESSEZ-VOUS RANGS. Bandez vos énergies. Evitez de répondre aux provocations calculées de l'Administration et c'est elle qui regrettera, UN JOUR de nous avoir provoqués.

VIVE MESSALI HADJ et tous ceux qui luttent pour la cause Algérienne.  
A BAS L'IMPERIALISME.  
VIVE L'ALGERIE LIBRE ET INDEPENDANTE.

VILLE DE TEBESSA  
-----  
COMMISSARIAT DE POLICE  
-----  
N° 98/S  
-----

SECRET

TEBESSA, le 3 MAI 1945

- RAPPORT SPECIAL -  
-----

OBJET : Position de Cheikh LARBI TEBESSI (Oulmas) sur le problème musulman.

J'ai l'honneur de vous faire connaître que le samedi 28 AVRIL 1945, le Cheikh LARBI TEBESSI, vice-Président de l'Association des Oulmas, Directeur de la Médersa "Tahdib El Banine" est venu me rendre visite à la suite du long voyage qu'il vient d'effectuer dans les trois départements Algériens du 23 février au 17 Avril 1945.

Voici la substance de la longue conversation de 1h40 que l'intéressé eut avec moi :

Il est impossible de trouver une solution au problème algérien tant qu'existeront entre les habitants du pays les divisions artificielles et arbitraires créées par la France, et qu'il y aura des français d'origine, des français naturalisés d'origine musulmane, des français naturalisés d'origine étrangère, des juifs devenus français par le décret Crémieux des juifs du sud non citoyens des musulmans français, des musulmans français du 7 mars - c'est pourquoi il faut créer une "nationalité algérienne" ou tous ces éléments se fondraient.

Les musulmans ont confiance en l'esprit nouveau qui se manifeste en France, mais ils redoutent que comme par le passé, PARIS qui a une réelle volonté de réformes ne s'entoure que des avis de l'Administration Algérienne inféodée aux colons. - Les Oulmas ont confiance au Colonel COURTES du C.I.E. central d'ALGER mais le seul Préfet qui a leur sympathie est M. PERILLIER, Monsieur BERQUE Directeur des Affaires Musulmanes et Cheikh TAYEB EL OKBI (qu'il nomme un "petit Laval" Algérien) sont des adversaires irrécyclables de la cause musulmane.

Les Oulmas vont ouvrir à ALGER une grande Médersa dont l'enseignement ne sera pas purement traditionaliste comme celui de la "Zitouna" de TUNIS mais aura un caractère moderne qui lui garantira un succès considérable. - Cheikh BRAHMI Bachir et mon interlocuteur en seront deux des professeurs.

Si comme l'espère Cheikh LARBI, les revendications musulmanes, qui sont très explicitement contenues dans le "manifeste" sont satisfaites, l'Algérie pendant longtemps encore, 20 ou 25 Ans peut-être, aura encore besoin de fonctionnaires français pour asseoir sa jeune Administration.

En ce qui concerne la Culturelle de TEBESSA "ES SEDIKIA", Cheikh LARBI TEBESSI dit en être le seul Président authentique et les réclamations de l'ancien bureau qui prétend n'avoir jamais été dissous sont infondées. Il va d'ailleurs tenter d'acheter le terrain où se trouve l'immeuble de la culturelle - deux membres de l'ancien bureau, MM. HANACHI Brahim et FIALI Ahmed faisant partie de celui créé par Cheikh Larbi cela démontre bien que seul ce dernier est en fonction.

Les ennemis personnels de Cheikh Larbi Tébessi sont des malfaiteurs et il me cita le nom de quelques musulmans de ses adversaires dont la moralité n'est pas parfaite.

En ce qui concerne le ravitaillement les populations musulmanes accepteraient tous les sacrifices si durs soient-ils s'ils étaient également répartis comme en France, en Pologne, en Belgique, en Grèce où tout le monde souffre, or ici ce sont presque exclusivement les musulmans qui souffrent qui ont faim et qui sont nus

J'ai recueilli par ailleurs, par des indicateurs très sérieux les renseignements suivants glanés auprès des intimes de Cheikh LARBI TEBESSI.

A ALGER, le Gouvernement Général a fait des promesses d'amélioration dans les domaines politique, administratif, social et économique.

...../

Tout musulman doit militer en faveur des "Amis du Manifeste" - Des Musulmans ont proposé au Gouvernement Général d'acheter directement du blé à l'Amérique pour ravitailler les populations sous alimentées mais le Gouvernement a refusé voyant dans cette proposition une manœuvre de la part des Amis du Manifeste pour prendre contact directement avec le Gouvernement Américain - Pour les élections les Musulmans auront pour consigne de s'abstenir ou de voter pour les partis de Gauche - La décision définitive n'est pas encore connue.

LE COMMISSAIRE DE POLICE  
Chef de la Circonscription de Police  
de TEBESSA,  
signé : JEAN FACHOT.

PREFECTURE DE CONSTANTINE  
Centre d'Information et  
d'Etudes

Constantine, le 17 MAI 1945

N° 1035 CIE  
6/M

SECRET

copie conforme : C.I.E. CENTRAL (Colonel COURTES)

ARCHIVES 85/12/89 INST.

الملحق رقم 17 : الحالة المعنوية لطالب جزائري (بوطالبي محمد) بعد حوادث سطيف  
بعث بها إلى أخيه (بوطالبي أحمد) بتاريخ 16 ماي 1945

DECISION :

**SECRET**

Date du document : 16/5/45 de l'interception / 25/5/45  
Posté à BOSSUET le 22/5/45

Nature du pli : lettre ordinaire  
Censures précédentes : néant  
Langue utilisée : française  
documents contenus : néant

A.L.C. N° 2244

Expéditeur et origine	Destinataire
BOUTALBI Mohamed Etudiant	BOUTALBI Ahmed Garage base 320 - Alger

RESUME

- Etat d'esprit d'un étudiant indigène - Opinion sur les événements de Sétif - Critique de la politique indigène suivie par la France en Algérie.

EXTRAIT

... Vu les fêtes de la victoire, je n'ai pu t'écrire à cause de mon engourdissement ou du malaise que chacun a dû éprouver devant une pareille circonstance ...

... Bref je viens de recevoir ta lettre dans laquelle tu me parles des événements de Sétif. Je ne suis pas tout à fait d'accord avec toi, mais !.. attendons les événements, mais il faut à tout prix un changement dans l'administration, partout et une meilleure considération du musulman exploité, dominé, asservi depuis 115 ans c'est du pur esclavage au XX<sup>e</sup> siècle. Quand aurons-nous ou plutôt pourrions-nous devenir libres, des hommes libres et égaux; ce n'est plus la peine que la FRANCE se dise civilisatrice et championne et en même temps symbole de la liberté, c'est de la blague et qu'on ne vienne pas nous boucher les yeux avec leur ordonnance du 7 mars 1944. Qu'ils ne nous prennent pas pour des imbéciles, nous connaissons assez leurs manières de faire et de diviser, mais c'est fini pour eux, SÉTIF pourrait avoir de plus graves conséquences. Déjà une certaine haine commence à naître entre nous et eux. Ça vaut bien la peine de se battre pour défendre leur pays en 70, 14-18 et encore 39-45 pour nous mal considérer. J'appelle cela moi de l'ingratitude, une infamie, une bassesse d'esprit et d'idéologie qui veut faire du musulman ou du colonisé en général un outil, une bête de travail et pas plus. Si le Général de GAULLE, ni personne en France ne voudra relever le niveau de classe sociale, de vie etc.. de leur esclave. Nous en avons assez de cette politique de domination. Est-ce que les Français ont accepté la domination boche ? Non. Eh bien pourquoi ne songent-ils pas à nous ? Vous êtes arriérés encore répondront-ils. Pour ma part je dirai non; nous sommes assez évolués pour nous satisfaire. Ne pourrions-nous pas devenir comme la SYRIE, le LIBAN, l'EGYPTE, impossible diront-ils, nous avez trop de préjugés comme le voile et autres choses défendues par une religion un peu trop rigoureuse. Et oui, c'est comme cela qu'ils arriveront à nous museler et à nous abattre. Je te laisse le soin de continuer...

البيليوغرافيا

العلامة



**1- Archives d'outre mer Aix-en Provence :**

- Fonds Constantine, séries : 93/.
- Fonds GGA, Séries : 4cab -5cab - 7cab - 8cab -9H -1H.
- Fonds ministérielle, séries : 81F.
- Fonds Oran, séries : i (//) -5I.
- AOM, Carton 3CAB 1 (Amiral Jean ABRIAL 1940- 1941
- AOM ,Carton 4 CAB17 Rapport Presente Au Marechal Petain Par Ferhat Abbas , Avril 1941
- AOM ,Carton , 9H51 , Suveillance PPA - Nationalisme
- AOM,Carton 4 CAB 17, Propagande Ennemi En Afrique Du Nord
- AOM,Carton 4 CAB 17, Propagande Ennemi En Afrique Du Nord
- AOM Carton 5 CAB 1 ( Yves CHATEL 1941-1943 )
- AOM,Carton 6 CAB 1, Marcel PEYROUTON 1943
- AOM,Carton 7 CAB 1, Goerge CATROUX 1943-1944
- AOM,Carton 7 CAB 51 , Commission Chargé D'etablir Une Propagande De Reformes Politiques Et Sociales Et

Economiques En Faveur Des musulmans Français

En Algerie , MAI 1944

- AOM, Carton 8 CAB 23 , Affaires Politiques Musulmanes
- AOM, Carton 9 CAB 1 , Marcel Edmond NEGELEN 1948-1951
- AOM, Carton 9H51 , PPA En Kabylie , Tournée De Messali (1946-1947)
- AOM, Carton 12 H 14 , Reformes , Projet BLUM- VIOLETTE
- AOM , Carton 8X464 , Exode De Main D' Œuvre Algérienne Dans La Metropole

## 2- Centre de documentation d'histoire de l'Algérie d'Aix-en

### Provence, Fonds Schön :

- Rapport **Mensuel** année 1939. Centre d'information de la préfecture d'Alger.
- Rapport **bi. mensuel** année 1940.
- Rapport **Mensuel** année 1940.
- Rapport **Mensuel** année 1941.
- Rapport **Mensuel** année 1941, Centre d'information de la préfecture d'Alger.

-Rapport Mensuel année 1942.

-Rapport Mensuel année 1943.

-Rapport Mensuel année 1943, Rapports de la préfecture de Constantine.

-Rapport Mensuel année 1944.

-Rapport Mensuel année 1944.

- Bulletin. CFLN, 16 octobre 1943.

- Bulletin. CFLN, 01 avril 1944.

- Bulletin. CFLN, 01 avril 1944.

## 2 - المصادر باللغة العربية:

- ابن العقون(عبد الرحمان بن براهيم)، الكفاح القومي والسياسي، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

- ابن العقون (عبد الرحمان بن براهيم)، الكفاح القومي والسياسي، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

- أجيرون (شارل روبير)، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، ترجمة جمال فاطمي وآخرون، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008

- أيت أحمد (حسين) ، روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1942-1952، ترجمة سعيد جعفر، مطبعة البرزخ، الجزائر، 2002.
- الإبراهيمي (محمد البشير)، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج3 (عيون البصائر)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.
- الجيلالي (عبد الرحمان بن محمد) ، تاريخ الجزائر العام ، ج 5 ، ط 8 ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2007
- الزبيري (محمد العربي) ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، مطبعة الجيش الجزائر 2007.
- الزبيري (محمد العربي) تاريخ الجزائر المعاصر، ج1 ، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 1999.
- الزبيري (محمد العربي) ، تاريخ الجزائر المعاصر ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 1999
- المدني (أحمد توفيق)، حياة كفاح ( مذكرات ) ، ( 1925 - 1951 ) ، ج 2 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1977،
- بن خدة (بن يوسف) ، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010.
- بوحوش ( عمار) التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1997

- بوحوش (عمار) ، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، ط1 ، 1975،
- بوعزيز (يحيى)، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، طبع عالم المعرفة ، الجزائر، 2009
- بوعزيز (يحيى)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من نصوص (1912-1948)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991
- بوعزيز(يحيى)، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، طبع عالم المعرفة، الجزائر 2009.
- بوعزيز (يحيى)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج 2، ثورات القرن العشرين، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996
- تركي (رابح)، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1975
- جوليان (شارل أندري)، إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة سليم المنجي وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.
- ديغول (شارل)، مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1971.

- ديغول (شارل). **مذكرات الحرب، الخلاص (1944-1946)**. ترجمة خليل هنداوي وإبراهيم مرجانة، ط3، منشورات البحر المتوسط- باريس ومنشورات عويدات بيروت- باريس، 1982.
- ديغول (شارل)، **مذكرات الحرب، الوحدة 1942-1944**، ترجمة عبد اللطيف شرارة، ط 2، منشورات البحر الأبيض المتوسط، باريس، فرنسا، ومنشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1982.
- سعد الله (أبو القاسم)، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)**، ج 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986
- صاري (جيلالي) وقداش (محفوظ)، **المقاومة السياسية (1900- 1954)**، **الطريق الاصلاحى والطريق الثوري** ، ترجمة عبد القادر بن الحارث ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1987 ،
- طالبى (عمار)، **ابن باديس: حياته وآثاره**، ج 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1983
- عباس (فرحات)، **ليل الاستعمار**، ترجمة فيصل الأحمر، ط/ دار المسك، الجزائر، 2010.
- عباس (فرحات)، **الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة، الشباب الجزائري**، ترجمة أحمد منور، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الرويبة، الجزائر، 2007.
- عباس ( فرحات)، **الشباب الجزائري - ترجمة أحمد منور**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945 ، الأبيار ، 2007

- علاق (هنري). مذكرات جزائرية، ترجمة حاج مسعود و عبد السلام عزيزي، دار القصة، الجزائر 2007.

- غولديغر (آني راي). جذور حرب الجزائر 1940-1945، ترجمة وردة لبنان، دار القصة الجزائر 2005.

- قداش (محموظ) ، جزائر الجزائريين ، تاريخ الجزائر 1930-1954 ، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار ، الجزائر ، 2008

- قداش (محموظ) ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939-1945) ، ج 2 ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011

- قنان (جمال) ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994

- قنان (جمال) ، التعليم الأهلي في الجزائر، 1830-1944، منشورات، المركز الوطني للدراسات و البحث في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007

- قنانش(محمد) و قداش(محموظ)، حزب الشعب الجزائري 1937-1939، وثائق و شهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993

- قنانش(محمد) ، المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945 ، منشورات دحلب الجزائر ، 1991 ،

- مصالي ( الحاج ) ، **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، ترجمة محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر و الإشهار، الرويبة، الجزائر 2008.

- مهساس(أحمد)، **الحركة الوطنية في الجزائر 1914-1954**، دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر 2007.

## 2- المصادر باللغة الفرنسية:

- ABBAS (Ferhat) ; **La Nuit Coloniale**, Ed,René Julliard, Paris, 1962.

- ADES(Lucie). **L'aventure Algérienne 1940-1944, Pétain Général De Gaulle**, Ed. Belfond, Paris, 1997.

- AMROUCHE (Jean-El Mouhoub). **Un Algérien s'adresse aux Français**, Ed. Tassadit Yacine, Paris, 1994

- BEN KHEDDA (Benyoucef). **Les Origines du premier novembre 1954**, Ed. Centre National d'études et de recherches sur le Mouvement National et la révolution du 1 novembre 1954 Alger, 1999.

- BERQUE (jacques), **le Maghreb entre deux guerres** ,Éditions du seuil ;Paris ,1962.

-CHAMINE (Yvonne) , **La conjuration d'Alger**, Ed. Albin Michel, Paris.

- CATROUX (Jorge) . **Dans la bataille de méditerranée 1940-1944**, Ed. Julliard, Paris, 1949.
- DE GAULLE (Charles). **Discours et messages 1940-1946**, Ed. Plon, Paris, 1970.
- DE SERIGNY (Alain). **L'Echo d'Alger, T1**, Presse de la Cité, Paris 1972.
- DE SERIGNY (Alain). **L'Echo d'Alger, T2**, Presse de la Cité, Paris 1975.
- GIRAUD (Henri). **Un seul but, La victoire d'Alger 1942-1944** Ed. Julliard, Paris, 1949.
- JULIEN (Charles André) **L'Afrique du Nord en Marche**. Paris. 1952.
- JOUHAUD (Edmond). **Ce que je n'ai pas dit**, Ed Fayard, Paris 1977.
- KEDDACHE (Mahfoud), **Histoire Du Nationalisme Algerien, T2**, 2 Eme Edition , , Entreprise National Du Livre, 1984, Alger

- KEDDACHE (Mahfoud), **Histoire Du Nationalisme Algerien, Question Nationale Et Politique Algerienne (1919-1954)** , T2, enal , alger, 1993
- LACOUTUR (Jean). **De gaulle le rebelle 1890-1944**, Ed. du Seuil, Paris, 1984
- LACOUTUR (Jean). **e De gaulle. le politique 1944-1959**, Ed. du Seuil, Paris, 1985.
- LE TOURNEAU (Roger). **Evolution politique du Nord Musulmane 1920-1961**, Ed. Armand Colin, Paris, 1962.
- MAHSAS (Ahmed), **Le Mouvement Revolutionnaire En Algerie De La 1 ere Guerre à 1954** , Ed Barakat , Paris , 1990
- MOUTON (Marie-Renee) **L Algerie devant le parlement Francais de 1925 a 1938**,in Revue française de science politique, 12èm Année.
- ORDIONI (Pierre).**Tout commence à Alger 1940-1944**, Ed. Stock, Paris, 1972.
- PENDAR (Kenneth). **Alger 1942, Le débarquement et De Gaulle vus par un diplomate Américain**, Trad. de Langlais par. Jean Bourdier, Ed. La table ronde, Paris. 1967.

- SARASIN (Paul-Emil). **La crise Algérienne**, Ed. Le cerf, Paris 1949
- SOUSTELLE (Jaques). **Envers et Contre tout. De Londres à Alger Souvenirs de documents Sur la France libre 1940/1942.T 1.Ed. Robert Laffont. Paris.1947.**
- TIGUIA (Mohamed), **L' Algérie En Guerre** , OPU, Alger, 1988, p 72
- TOUCHARD (Jean), **Le Gaullisme (1940-1969)**,Ed du Seuil, Paris, 1978.
- TUBERT. (Paul) **L'Algérie vivra Française et heureuse**, Ed. Charlot, Alger, 1946.
- VIOLLETTE (Maurice) , **L'Algérie vivra-t-elle?** Ed Librairie Félix Alcan, Paris, 1931

3- الصّحف و الدوريات:

– باللغة العربية:

– البصائر ، أعداد:

- عدد رقم 180 / 25 / أوت 1939.

– الشهاب، أعداد:

- المجلد الحادي العاشر، شهر أفريل 1935.
- المجلد الحادي العاشر، شهر جويلية 1936، عدد خاص.
- الجزء 04 المجلد 15، عدد شهر ماي 1939.
- الجزء 05 المجلد، 15، عدد شهر جوان 1939.
- الجزء 07 المجلد، 15، عدد شهر أوت 1939.
- الشهاب الجزء الثامن، المجلد الخامس عشر، في شهر سبتمبر 1939.
- الزبيري (محمد العربي) ، "الأسباب العميقة لاندلاع أحداث 8 ماي 1945 م" ،  
الرؤية، العدد 2 ، ماي - جوان 1996
- بلعيد (رابح)، الشروق اليومي، الجزائر. 03 فيفري 1997.
- تابليت (علي) ، "من جرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر" الذاكرة ، العدد 2، سنة  
1995 ،
- سعيدوني ( ناصر الدين ) ، " مجازر 8 ماي 1945 " ، الذاكرة ، العدد 2 ،  
سنة 1995.

– باللغة الفرنسية

- La république Algérienne, 03 décembre 1948.
- Journal Officielle. 12 Aout 1943.
- L'Écho d'Alger, 13/14 mai 1945.

"- L' Écho d Oran, Fevrier / Mars 1942 .

-La Voix Indigene Du 14/9/1939 -

- Journal Officiel de la Republique Francaise ,

LOIS ET DECRETS (7 MARS 1944)

4 - المراجع:

1- باللغة العربية:

- الخطيب (أحمد)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الاصلاحى فى الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985
- العلوى (محمد الطيب)، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830- 1954)، المتحف الوطنى للمجاهد، الجزائر، 1996
- بلانش (جون لوى) ، سطفى 1945 بوادى المجرزة، ترجمة عزيزى عبد السلام وآخرون، دار القصة الجزائرى، 2007.
- بديدة (لزهر)، دراسات فى تاريخ الثورة التحريرية ، دار الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بلاح (بشير)، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، ج1 ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2000 ، ص ص 449-450
- بلوفة (عبد القادر جيلالى)، الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) فى عمالة وهران، دار الأملية للنشر والتوزيع ، قسنطينة، 2011

- بن داهاة (عدة)، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 11830-1962، ج 2 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2008
- بن فضة (حورية)، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951، دار الرياحية، الجزائر، 2013.
- بوصفصاف (عبد الكريم)، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الأخرى (1931- 1945) ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 1996 ،
- جويبة (عبد الكامل)، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة، 1946- 1954، ط. الواحة للكتاب، الجزائر 2013.
- حميد (عبد القادر)، فرحات عباس رجل الجمهورية، درا المعرفة، الجزائر، 2001
- رخيلة (عامر)، 08 ماي المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، طبع ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1997.
- سطورا (بنيامين). مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية 1898-1974، ترجمة الصادق عماري ومصطفى ماضي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002.
- سيدي صالح (حياة)، اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين، دار الهدى، الجزائر 2012.
- ثابت (رضوان عناد)، 8 ماي 1945 في الجزائر، ترجمة عناد ثابت ومغيلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986

– فيلاي (عبد السلام) ، الجزائر الدولة والمجتمع، دار الوسام العربي ، الجزائر،  
2013

– مناصرة (يوسف)، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية (1919- 1939)،  
المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988.

– باللغة الفرنسية:

-AGERON (Charles Robert). **Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1969,T2**, Ed. PUF, Paris, 1979.

- AINAD TABET ( Redouane). **8 mai 1945 en Algérie**, 2em éd. Ed. OPU, Alger, 1987.

- ARON (Robert), **Les origines de la guerre d'Algérie**. Paris.1962.

ATTAL (Robert). **Regards sur les juifs d'Algérie**, Ed. L'Harmattan Paris, (S.d).

-BOURGI (Robert). **Le général de Gaulle et l'Afrique noir 1940-1969**, Ed. Africaines Paris, 1980.

- EINAUDI ( Jean-Luc), **Un Rêve Algérien**, Ed, Dagorno, Paris, 1994.

- HAROUN (Ali) , **Meaali Hadj : De L'étoile Nord Africaine au MNA, Reflexions** (Ouvrage Collectif), Casbah Edition , 1998

- JURQUE(Jacques), **La révolution nationale Algérienne et le parti communiste Français**, T3, Ed du Centenaire, Paris, 1979.
- KADDACHE (Mahfoud) et Sari(Djilali). **L'Algérie dans l'Histoire**, T5, Ed. OPU/ENAL Alger, 1989.
- KADDACHE (Mahfoud) . **Histoire du nationalisme Algérien**, T2, 2eme édition, Ed. ENAL, Alger, 1993.
- MARTIN (Claude). **Histoire de l'Algérie française**, T2, Ed Centre Français d'édition et de diffusion, Paris, 1979.
- MSELLATI (Henri). **Les juifs d'Algérie sous le régime de Vichy**. Ed. l'Harmattan, Paris, 1999.
- NOUSCHI ( André). **La Naissance du Nationalisme Algérien (1914/1954)**. Ed de Minuit,Paris.1962
- NOUSCHI ( André ), **L'Algérie Amère, 1914-1994**, Ed de la maison des sciences de L'homme, Paris 1995,
- PAILLAT.(Claud) ;**Le Guépier**,T 1,Ed, Laffont, Paris, 1966.
- RONZYÈ (Hervé). **Gaullisme ou Gaulchévisme**, Ed. Godefroy de Bouillon, Paris, 1995.
- ROUSSEL (Eric). **Charles De gaulle**, Ed. Gallimard, Paris 2002.

- STORA( Benjamin). Daoud ( Zakia). Ferhat abbas. **Une autre Algérie**. Ed casbah. Alger. 1995 .

- STORA( Benjamin), **Histoire De L'algerie Coloniale 1830-1954**, Ed Enal , Rahma , Alger , 1996

#### 5 – الرسائل الجامعية:

- بديدة (لزهر)، الحركة الديغولية في الجزائر(1940-1945) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، أطروحة دكتوراه، اشراف محمد العربي الزبيري ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2009/ 2010 .

- بو عبد الله (عبد الحفيظ) ، فرحات عباس بين الاندماج والوطنية 1919-1962 ، رسالة ماجستير ، اشراف د. يوسف مناصرية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2005 - 2006

- دويذة ( نفيسة) ، تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس ، رسالة ماجستير ، إشراف د. عمار بن سلطان ، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، الجزائر ، 2005 – 2006

- قريشي ( محمد) ، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى، 1945- 1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف د. عمار بن سلطان ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2001/ 2002

-Dictionnaire Historique de la vie politique: **Dictionnaire Historique de la vie politique française au 20em siecle**, sous la Direction De Jean François SIRINELLI, PUF, Paris, 1995.

-**Le Petit LAROUSSE (Grand Format)**, Ed Larousse, Belgique, 1994.

## الفهرس

11	..... مقدمة
	الفصل الأول: السياسة الفرنسية قبل اندلاع الحرب العالمية
17	..... الثانية
20	..... آثار الاحتفالات المخددة لمئوية احتلال الجزائر
21	..... انعكاسات الاحتفالات المئوية على الجزائريين
22	..... ميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
23	..... ظهور الأحزاب الجزائرية
23	..... نجم شمال إفريقيا
23	..... اتحادية النواب الجزائريين
24	..... تطور المنظمات الجزائرية بعد الاحتفالات المئوية
25	..... سياسة الإصلاحات: (مشروع مورييس فيوليت)
28	..... موقف المستوطنين من مشروع "فيوليت"
29	..... موقف الحكومة الفرنسية من مشروع "فيوليت"
30	..... موقف الجزائريين من مشروع "فيوليت"
31	..... سياسة العنف والتضييق
31	..... منشور ميشال
32	..... قرار وزير الداخلية "ريني"
34	..... انعكاسات سياسة العنف والتضييق على الجزائريين
	..... سياسة الإدماج: مشروع فيوليت يتبناه رئيس الحكومة
36	..... [مشروع بلوم فيوليت]
36	..... تطور سياسة الادماج منذ إصلاحات 1919
38	..... موقف الجزائريين من سياسة الإدماج [مشروع بلوم-فيوليت]..
38	..... موقف كتلة النواب والحزب الشيوعي من سياسة الإدماج .....
39	..... موقف نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب من سياسة الإدماج
41	..... موقف جمعية العلماء من سياسة الإدماج

43	..... فشل حكومة الجبهة الشعبية في تمرير سياسة الإدماج .....
46	..... هوامش الفصل .....
53	..... الفصل الثاني: السياسة الفرنسية في الجزائر ما بين 1939م - 1943م .....
55	..... السياسة الفرنسية في الجزائر بين سنتي 1940 و1942 .....
60	..... سياسة حكومة فيشي في الجزائر .....
61	..... سياسة الترغيب .....
67	..... سياسة القبضة الأمنية و الترهيب والتجويد .....
74	..... السياسة الفرنسية في الجزائر من إنزال الحلفاء إلى مجيء الجنرال ديغول .....
74	..... أهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وسياستها فيها بين 1941 - 1942 .....
76	..... السياسة الأمريكية في الجزائر بين 1942 - 1943 .....
78	..... سياسة الحلفاء بعد الإنزال .....
81	..... سياسة دارلان وجيرو في الجزائر (نوفمبر 1942 - ماي 1943) .
82	..... تجاه الجزائريين .....
86	..... تجاه اليهود .....
88	..... هوامش الفصل .....
99	..... الفصل الثالث: سياسة الجنرال ديغول في الجزائر بين 1943 م - 1945 م .....
102	..... أهمية الجزائر عند ديغول .....
105	..... سيطرة ديغول على الوضع في الجزائر (جوان 1943) .....
108	..... سياسة ديغول في الجزائر على أرض الواقع .....
108	..... سياسة ديغول تجاه اليهود (1943-1945) .....

112	..... سياسة ديغول تجاه المستوطنين. (1943_1945)
114	..... سياسة ديغول تجاه الجزائريين
114	..... السياسة الفرنسية خلال مرحلة ما قبل الشروع في الإصلاح
116	..... سياسة ديغول من خلال مشروع الإصلاح (1943)
119	..... سياسة ديغول من خلال أمرية مارس 1944
124	..... سياسة التهديد والمحاصرة
132	..... سياسة القمع و التقتيل ماي 1945
141	..... سياسة التجهيل و التفجير و التجويع
148	..... هوامش الفصل
	<b>الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائريين</b>
161	..... بين 1939م - 1945م
163	..... مرحلة 1939 م - 1942م
	(مواقف و تفاعلات الحركة الوطنية الجزائرية بين 1939-
163	..... (1942
163	..... موقف المنتخبين المسلمين الجزائريين
167	..... موقف حزب الشعب الجزائري
	نشاط لجنة العمل الثوري لشمال افريقيا (CARNA)
169	..... وتأثيراتها المحليّة
	تمرد فرقة الرماة الجزائريين بثكنة الحراش (جانفي 1941)
171	..... وتبعاتها
174	..... موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
177	..... موقف الحزب الشيوعي الجزائري
	مرحلة 1942م-1945م: (نزول الحلفاء وأثره على تطور الحركة
179	..... الوطنية الجزائرية)
	تقديم الجزائريين مذكرة إلى الحلفاء بما فيهم الفرنسيين باسم
179	..... "ممثلي الجزائريين المسلمين"
181	..... فرحات عباس و البيان الجزائري

184	ردّ الفعل الفرنسي على البيان .....
186	أمرية ديغول في 7 مارس 1944 موقف الجزائريين منها .....
187	بنودها .....
189	موقف الجزائريين منها .....
	تأسيس حركة أحباب البيان والحرية ورد فعلها تجاه السياسة
192	الديغولية .....
193	الميلاد و التأسيس .....
194	أهداف الحركة و قانونها الأساسي .....
199	برنامج ونشاط الحركة .....
203	ردود الفعل من الحركة .....
203	ردّ فعل الأحزاب السياسية .....
205	ردّ فعل الشعب الجزائري .....
207	ردود الفعل الفرنسية .....
210	مجازر 8 ماي 1945 م وأهم انعكاساتها .....
213	انعكاساتها السياسية .....
214	تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري .....
215	حركة الانتصار للحريات الديمقراطية .....
216	استمرارية نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين .....
219	الانعكاسات على الصعيد الشعبي .....
221	انعكاساتها الاقتصادية .....
227	انعكاساتها الاجتماعية .....
234	هوامش الفصل .....
246	الخاتمة .....
251	الملاحق .....
281	البيبلوغرافيا العامة .....
301	الفهرس العام .....